



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا / قسم المحاسبة

العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات

أطروحة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية

من الطالب

باسم عبد الله كاظم الكرعوي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

جاسم عيدان براك المعموري

م 2023

كربلاء

هـ 1445

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ...

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الإهداء

إلى منقذ البشرية الذي حَسَنَ اللهُ " عَزَّ وَجَلَّ " خَلْقَهُ وَخَلَقَهُ الرَّسُولَ
الأكرم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
الى مولانا الحجة (عج) الله تعالى فرجه الشريف، وسهل مخرجه،
وجعلنا من أنصاره وأتباعه... اللهم لا تَوَاخِذْنَا ان نسينا أو أخطأنا ولا
تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، اللهم واغفر لنا
خطايانا وارحمنا فإنك أرحم الراحمين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين واله الطيبين
الطاهرين.

﴿ اقرار المشرف ﴾

أشهد بأن الأطروحة الموسومة بـ (العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات

في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات)، والتي أعدها الطالب (باسم عبدالله كاظم) قد جرى إعدادها تحت إشرافي في قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة.



الأستاذ المساعد الدكتور

جاسم عيدان براك المعموري

التاريخ : 2023 / 8 /

﴿ توصية رئيس قسم المحاسبة ﴾

بناءً على إقرار السيد المشرف أُرشح الأطروحة للمناقشة.



الأستاذ المساعد الدكتور

جاسم عيدان براك المعموري

رئيس قسم المحاسبة

التاريخ : 2023 / 8 /

السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء المحترم

م/ تقويم لغوي

تحية طيبة..

إشارة إلى كتابكم ذي العدد (د ع ٦ : ١٦١٦) المؤرخ في ٤/٧/٢٠٢٣م؛ نعيد إليكم أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمت الشركات في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات)، للطالب (باسم عبدالله كاظم)، وقد أجرينا عليها التعديلات اللازمة، وهي مثبتة على متن الأطروحة، ونشكر لكم ثقتكم وحسن خطابكم .

أ.م.د. عبد الكاظم جبر عبود

جامعة القادسية/ كلية التربية

عبد الكاظم جبر
٢٠٢٤/٧/١٨

{ اقرار لجنة المناقشة }

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات) والمقدمة من الطالب (باسم عبدالله كاظم) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة وبتقدير () .


أ. د صلاح مهدي الكواز

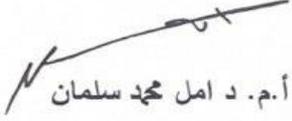
رئيس اللجنة


أ. د علي عباس كريم

عضواً


أ. د قاسم محمد البعاج

عضواً


أ.م. د امل محمد سلمان

عضواً


أ.د علي عبد الحسن

عضواً


أ.م. د جاسم عيدان براك

المشرف/عضواً

﴿ اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا ﴾

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه / قسم المحاسبة / كلية الادارة والاقتصاد /
جامعة كربلاء للطالب (باسم عبدالله كاظم) الموسومة بـ (العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة
الشركات في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات) ارشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ.م. علي احمد فارس

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد /جامعة كربلاء على قرار توصية لجنة المناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء

2023 / 8 /

شكر وعرفان

الشكر والثناء أولاً وآخرأ لله "عزَّ وجلَّ" على ما رزقني به من نعمة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيد الأنام النبي الصادق الأمين "محمد بن عبد الله" صلى الله عليه وآله أجمعين وهو القائل: لا يشكر الله من لا يشكر الناس ويطيب للباحث أن يقدم وافر الشكر والامتنان لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالإسهام في مناقشة بحثي هذا وأقدر لهم ما تجشموه من عناء براءة الأطروحة وسيكون لجهودهم العلمية الأثر البالغ في تصويب ما يتواجد من ملاحظات وستكون آراؤهم العلمية محط اهتمام الباحث، وسيعمل على الأخذ بها، إن شاء الله لما فيها من منفعة لجهدي العلمي المتواضع وبالنتيجة يصب في مصلحة الأطروحة وتقويمها علمياً .

وعرفاناً بالجميل يطيب للباحث أن يقدم شكره وامتنانه للأستاذ المساعد الدكتور جاسم عيدان المعموري لإشرافه على هذا الجهد العلمي، ولما أولاه من رعاية واهتمام خاص، وما قدمه من ملاحظات علمية مفيدة أغنت البحث بمعلومات قيمة فضلاً عن التوجيه المتواصل والإخلاص والتفاني في متابعة البحث فجزاه الله عني خيراً .

ولا بد لي كذلك أن اتقدم بآيات العرفان والامتنان لكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث بدءاً بالأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري عميد كلية الإدارة والاقتصاد للرعاية الأبوية الكريمة الشخص المعطاء في كل شيء، وأيضاً الشكر موصول إلى السيد معاون العميد للدراسات العليا الأستاذ الدكتور "علي أحمد فارس" والشكر كذلك موصول إلى الأستاذ الدكتور أسعد محمد علي وهاب العواد رئيس قسم المحاسبة، ومن دواعي العرفان أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم المحاسبة كافة في برنامج الدكتوراه، الذين كان لي الشرف بأن أتعلم على أيديهم في مرحلة الكورسات وهم الأستاذ الدكتور صلاح مهدي جواد الكواز، والأستاذ الدكتور أسعد محمد علي وهاب، والأستاذ الدكتور طلال محمد علي الججاوي، والأستاذ الدكتور حيدر علي جراد المسعودي، والأستاذ الدكتور علي عبد الحسن عباس الفتلاوي، والأستاذ الدكتور احمد كاظم بريس، والأستاذ المساعد الدكتور محمد فاضل الياسري...

وكما يطيب لي أيضاً أن أقدم الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بالتوجيه والرأي والنصيحة وهم كل من الدكتور "علي عبد الحسين الزالمي" والدكتور مصطفى عبد الحسين المنصوري. وإلى زملاء الدراسة في برنامج الدكتوراه في قسم المحاسبة وفقهم الله جميعاً وجزاهم عني أفضل الجزاء وأتمه وتمنياتي لهم بالموفقية والنجاح الباهر والتقدم المعرفي في إكمال مسيرتهم العلمية .

والله ولي التوفيق

الباحث

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الإفصاح الاختياري وتأثيرها في اتخاذ القرارات في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2012-2021)، وقد تم قياس متغيرات البحث بشكل كمي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف العراقية الخاصة، فضلاً عن القيام بأجراء الاختبارات الاحصائية المتمثلة في الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط واختبار (T) واختبار (F) فضلاً عن تحليل المسار (Analysis Path) وذلك عن طريق استخدام كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج التحليل (AMOS).

واهم ما توصل اليه البحث، ان الحوكمة في المصارف عينة البحث تقع ضمن نفس المستوى، وان المصارف لديها التزام بعدد معين من اعضاء مجلس الادارة الذي يتراوح ما بين (7-9) اعضاء ، وان الملكية المؤسسية فيها متدنية ، كذلك عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث كان متفاوتاً الى حد ما وان مستوى عدم تماثل المعلومات كان منخفضاً ايضاً، كذلك ان عدد اعضاء مجلس الادارة يتوسط العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار، اي ان توفر عدد كافٍ من اعضاء مجلس الادارة سوف يؤدي الى الحد من عدم تماثل المعلومات وبالتالي العمل على زيادة الاستثمار في المصارف.

يوصي الباحث، بضرورة تعزيز الاهتمام بعدد اعضاء مجلس الادارة، فضلاً عن اختيار اعضاء لديهم الخبرة والشهادة التي تمكنهم من القيام بدورهم الرقابي، كذلك ينبغي على المصارف التجارية البحث عن طرق للحد من عدم تماثل المعلومات ما بين الاطراف ذات العلاقة بالمصارف من خلال فرض الرقابة الصارمة من قبل مجلس الادارة او التزام الادارة التنفيذية بالإفصاح الاختياري بشكل اوسع ، وينبغي على المصارف التجارية الاهتمام بالملكية المؤسسية لما لها من علاقة اثر مع عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على دعم ثقة المستثمرين، على المصارف عينة البحث بذل المزيد من الاهمية بالحد من عدم تماثل المعلومات من خلال ادراك الدور الذي تحظى به المصارف التي تتبنى سياسة افصاح اختياري بمستوى مرتفع وانعكاس ذلك على اداء المصارف الذي بدوره ينعكس على قرارات الاستثمار.

"تَبَيَّنَ المَحْتَوِيَّاتُ"

الصفحة	الموضوع
أ	المستخلص
ب	ثبت المحتويات
ج-د	ثبت الجداول
هـ	ثبت الأشكال
و	ثبت المختصرات
و	ثبت الملاحق
2-1	المقدمة
23 - 3	الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات السابقة وإسهام البحث الحالي
9-4	المبحث الأول : منهجية البحث
23-10	المبحث الثاني : دراسات سابقة وإسهام البحث الحالي
58-24	الفصل الثاني : عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات - اطار نظري
36-25	المبحث الأول : عدم تماثل المعلومات - الابعاد المعرفية
58-36	المبحث الثاني : جودة حوكمة الشركات - مدخل مفاهيمي
125-59	الفصل الثالث : الافصاح الاختياري واتخاذ القرارات الاستثمارية
94-60	المبحث الأول : المرتكزات المعرفية للإفصاح الاختياري
125-95	المبحث الثاني : العلاقة بين اتخاذ القرارات الاستثمارية وعدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري
160-126	الفصل الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة- مدخل تطبيقي
150-127	المبحث الأول التعريف بعينة البحث وطبيعة المقاييس المستخدمة وكيفية تطبيقها
160-151	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليلها وتفسير النتائج
164-161	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات
163-162	المبحث الأول : الاستنتاجات
164	المبحث الثاني : التوصيات
193-166	ثبت المصادر
	Abstract

ثبت الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
7	عينة البحث	1
30	تصنيفات (Mueller) لنظم المحاسبة الدولية	2
85	المعلومات العامة التي يفصح عنها اختياريًا	3
85	المعلومات عن استراتيجية المصرف التي يفصح عنها اختياريًا	4
86	معلومات الحوكمة التي يفصح عنها اختياريًا	5
87	معلومات مستقبلية عن مصروفات وإيرادات الوحدة الاقتصادية التي يفصح عنها اختياريًا	6
88	معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم التي يفصح عنها اختياريًا	7
88	ادارة المخاطر العامة ومخاطر الائتمان التي يفصح عنها اختياريًا	8
89	معلومات عن المساهمين التي يفصح عنها اختياريًا	9
89	معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته التي يفصح عنها اختياريًا	10
90	مراجعة السياسات المحاسبية التي يفصح عنها اختياريًا	11
91	معلومات عن المؤشرات غير المالية التي يفصح عنها اختياريًا	12
92	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع التي يفصح عنها اختياريًا	13
132	وصف عينة البحث	14
133	قياس عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث	15
134	جودة الحوكمة (عدد أعضاء مجلس الإدارة)	16
135	نسبة الملكية المؤسسية	17
136	مستوى الإفصاح الاختياري للمصرف التجاري	18
137	مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف آشور	19
138	مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الاستثمار	20
139	مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الخليج	21
140	مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف المتحد	22
141	مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الشرق الاوسط	23

142	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف المنصور	24
143	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الموصل	25
144	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف بابل	26
145	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف بغداد	27
146	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف سومر	28
147	مستوى الافصاح الاختياري للمصرف الاهلي	29
148	مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الائتمان	30
149	حجم التداول للمصارف عينة البحث	31
152	متغيرات الدراسة	32
152	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	33
151	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	34
154	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الاولى)	35
154	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الاولى)	36
154	معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى (الفرعية الاولى)	37
155	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الثانية)	38
155	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى (الفرعية الثانية)	39
156	معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى (الفرعية الثانية)	40
156	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	41
157	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	42
157	معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية	43
158	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	44
158	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	45
158	معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة	46
159	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرابعة (الفرعية الثالثة)	47
160	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (الفرعية الرابعة)	48

"ثبت الأشكال"

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	المخطط الاجرائي للبحث	1
28	صيغ عدم تماثل المعلومات المحاسبية	2
41	الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة	3
46	اهمية الحوكمة	4
57	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	5
66	الانواع المختلفة للإفصاح المحاسبي	6
74	اهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري	7
100	مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية	8
133	قياس عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث	9
134	عدد اعضاء مجلس الادارة	10
135	نسبة الملكية المؤسسية	11
151	متوسط قرارات الاستثمار	12
160	المسار الانحداري الخاصة بالفرضية الرئيسية الرابعة (الفرعية الثالثة) وفق اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية	13
161	المسار الانحداري الخاصة بالفرضية الرئيسية الرابعة (الفرعية الرابعة) وفق اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية	14

ثبت المختصرات

Acronym	Abbreviations	المعنى باللغة العربية
NIA	non Information Asymmetry	عدم تماثل المعلومات
CGQ	Corporate Governance Quality	جودة حوكمة الشركات
VD	Voluntary Disclosure	الافصاح الاختياري
ID	Investors Decisions	القرارات الاستثمارية
NACD	National Advisory Committee on Drugs	اللجنة الاستشارية للجمعية الوطنية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
XBRL	EXtensible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين والمدققين القانونيين في انكلترا و ويلز
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
OECD	The Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية

ثبت الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	متغيرات الافصاح الاختياري
2	اسماء المحكمين لمقياس الافصاح الاختياري
3	البيانات المالية

المقدمة Introduction

تعد التقارير المالية الوسيلة الرئيسية والمهمة في إيصال نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كونها تمثل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه مدخلات اتخاذ القرار، إذ إن تلك التقارير كلما كانت تتضمن كمية ونوعية المعلومات التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبطريقة يسهل فهمها حققت الهدف المنشود منها وازدادت فعاليتها في اتخاذ القرار، إن الأشخاص الذين يتمتعون بالمزيد من المعلومات سيكون لهم قرارات للاستثمار أفضل من باقي المستفيدين. في بعض الأحيان تكون للمعلومات آثار غير إيجابية إذا لم تكن متوفرة لكل المستفيدين منها وذلك كون حصول بعض الأطراف على معلومات لا يمكن للأطراف الأخرى الحصول عليها له آثار سلبية يصل ضررها إلى فقدان المستثمرين الثقة بالمعلومات المقدمة من الوحدة الاقتصادية، لذلك من الممكن القول إن الإفصاح عن المعلومات مهم لجميع الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، في حال الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب للمستخدمين وبما يلبي احتياجاتهم بالشكل الصحيح سيكون لها آثار إيجابية على اتخاذ القرار.

إن من أهم أسباب إخفاقات كثير من الشركات على مستوى العالم هو نقص الإفصاح في التقارير المالية السنوية التي تعد من أهم وسائل الشفافية والإفصاح التي يتم البلاغ عنها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والذي قد ينتج عنه وجود عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، ونتيجة لهذه الإخفاقات في الشركات زادت الأهمية للإفصاح الاختياري بشكل متسارع، إن الإفصاح الاختياري المنخفض وعدم تماثل المعلومات لهم صلة مشتركة، وإن الإفصاح المنخفض يدل على إنه لا يتم إيصال المعلومات بصورة كافية إلى المستثمرين أي يتم تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة عن طريق الانفراد بمعلومات مهمة من شأنها أن تقلب الموازين بين الأطراف ذات العلاقة (المستثمرين والإدارة)، إذ يمكن للإدارة تقديم معلومات مضللة لا تعكس قيمة الوحدة الاقتصادية الحقيقية في السوق المالي لأنه بمجرد اكتشاف ذلك من قبل المستثمرين بعد التعاقد سيؤثر في أسعار أسهم الوحدة الاقتصادية مما يؤدي إلى الحاق خسائر كبيرة لحملة الأسهم وهذا ما يعرف بعدم تماثل المعلومات بين أولئك الذين يعرفون المعلومات ومن لا يعرفون ذلك.

إن حوكمة الشركات تعد من المواضيع الحديثة والمهمة في مجال المحاسبة والمال، والذي حظي باهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين وكافة المنظمات الإقليمية والدولية، حوكمة الشركات هي من أهم الأدوات الفعالة والمستخدمة لتشجيع الاستثمار في أسواق الأوراق المالية،

وكذلك أصبحت حوكمة الشركات تشكل عنصرا مهما لتعزيز النجاح الاقتصادي والتنظيمي خاصة في ظل العولمة والانفتاح الذي شهده العالم بعضه على البعض، ومنذ مدة شهد عالم المال والاعمال جملة من التحولات في اقتصاديات عدد من الدول المتقدمة خاصة، وكان ذلك بعد الازمات والفضائح المالية التي اجتاحت كبرى الشركات عبر العالم والانهيال المالي الذي حدث في دول شرق اسيا وكان ذلك عام 1997، وكذلك ازمة شركة ERNON المتخصصة في تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2001.

ولتحقيق أهداف هذا البحث جرى تقسيمه إلى خمسة فصول، يستعرض الفصل الأول منهجية البحث ودراسات السابقة، والفصل الثاني استعرض الجانب النظري للبحث من خلال بحثين كان الأول بعنوان عدم تماثل المعلومات، والمبحث الثاني بعنوان جودة حوكمة الشركات - مدخل مفاهيمي، وتضمن الفصل الثالث بحثين الاول كان بعنوان المرتكزات المعرفية للإفصاح الاختياري والثاني بعنوان العلاقة بين اتخاذ القرارات الاستثمارية وعدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الإفصاح الاختياري، وفي الفصل الرابع بحثين الاول التعريف بعينة البحث وطبيعة المقاييس المستخدمة وكيفية تطبيقها ، والثاني اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج، وفي الفصل الخامس تم استعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية بمبحثين.

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

المبحث الأول منهجية البحث

المبحث الثاني دراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

المبحث الأول: منهجية البحث

تمهيد

يتناول هذا المبحث منهجية البحث التي تعكس المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة التي تحدد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيات البحث وتحقيق أهدافه، وفي ضوء ذلك يتناول المبحث التعريف بمشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وفرضياته، وحدود البحث الزمانية والمكانية، ومصادر الحصول على البيانات، وأنموذج البحث الإجرائي.

أولاً: مشكلة البحث Research problem

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

- هل هناك اثر للعلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري ومدى اثرهما في اتخاذ القرارات؟
ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة الآتية:
- 1- هل يؤثر عدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات؟
- 2- هل يؤثر عدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري؟
- 3- هل يؤثر عدم تماثل المعلومات وزيادة مستوى جودة الحوكمة في تحسين اتخاذ القرارات للمساهمين؟
- 4- هل يؤثر عدم تماثل المعلومات وزيادة مستوى جودة الحوكمة في ظل الافصاح الاختياري في تحسين اتخاذ القرارات للمساهمين؟

ثانياً: - أهمية البحث Research Importance

تتبع أهمية البحث من المكانة العلمية التي يحضها بها موضوع عدم تماثل المعلومات وآليات الحوكمة والافصاح الاختياري وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في دعم كفاءة واستقرار الاسواق المالية فهذا يسهم في توفير بيئة مناسبة للاستثمار اذ يمكن عرض أهمية البحث من خلال تقديم جانب نظري وعملي يخدم الباحثين من خلال دراسة العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وآليات الحوكمة في ظل الافصاح الاختياري، وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات، ومن خلال تقديم اطار نظري يتضمن اهم الجوانب العلمية التي تفسر نشأة وتطور هذه المفاهيم.

اما من الناحية العملية فان النتائج المتوقعة من دراسة هذا الموضوع سوف يكون لها اثر في لقاء الضوء على الآليات الاساسية للحوكمة والتي سوف تساهم في رفع جودة الحوكمة فضلاً عن رفع كفاءة التقارير المالية للمصارف واستقرار الاسواق المالية العراقية. ومن خلال ما تقدم فان البحث الحالي يسهم في تقديم رؤيا واضحة لإدارة الوحدة الاقتصادية حول اهمية الالتزام طوعيا بالإفصاح الاختياري والتطبيق السليم لحوكمة للمصرف مما ينعكس ايجابا على القيمة السوقية للمصرف وذلك نظرا لانعكاس المعلومات المحاسبية المتوفرة للمساهمين الحاليين والمرقبين على قراراتهم الاستثمارية.

ثالثاً: أهداف البحث Research Objectives

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف منها:

- 1- قياس مستوى عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث.
- 2- قياس مستوى جودة الحوكمة في المصارف عينة البحث.
- 3- قياس مستوى الافصاح الاختيار للمصارف عينة البحث.
- 4- تحديد طبيعة علاقة عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات للمصارف عينة البحث.
- 5- تحديد طبيعة علاقة عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري.
- 6- بيان تأثير العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في اتخاذ القرارات.
- 7- بيان تأثير العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري على اتخاذ القرارات.

رابعاً: فرضيات البحث Research Hypotheses

- الفرضية الرئيسية الاولى:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات للمصارف عينة البحث.
- الفرضية الفرعية الاولى:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات (عدد اعضاء مجلس الادارة) للمصارف عينة البحث.
- الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات (نسبة الملكية المؤسسية) للمصارف عينة البحث.
- الفرضية الرئيسية الثانية:** هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في الافصاح الاختياري للمصارف عينة البحث.
- الفرضية الرئيسية الثالثة:** هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات..

الفرضية الرئيسية الرابعة: ان جودة الحوكمة والافصاح الاختياري تتوسط تأثير عدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات.

الفرضية الفرعية الثالثة: ان جودة الحوكمة (عدد اعضاء مجلس الادارة) والافصاح الاختياري تتوسط تأثير عدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات.

الفرضية الفرعية الرابعة: ان جودة الحوكمة (نسبة الملكية المؤسسية) والافصاح الاختياري تتوسط تأثير عدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات.

خامساً: منهج البحث ووسائل جمع البيانات Research Methodology

1- **منهج البحث:** اعتمد البحث كلاً من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، اذ تم وفقاً للمنهج الاستنباطي تسليط الضوء على مفاهيم كل من عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات والافصاح الاختياري للشركات ومناقشة ابرز واهم النماذج المعتمدة في مجال تحديد كل منها والاستناد الى احد تلك النماذج لقياس كل متغير من متغيرات البحث مع مراعاة البيئة المحلية وان لا يكون هنالك تداخل ما بين المقاييس المعتمدة وملاءمتها للتطبيق، في حين تم وفقاً للمنهج الاستقرائي تشخيص مشكلة البحث وتحديد ابعادها من خلال الاطلاع على التقارير المالية والنشرات الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية والقوانين والانظمة ذات الصلة بالموضوع.

2- **الوسائل المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات:** استخدم الباحث الوسائل اللازمة لجمع البيانات والمعلومات لإنجاز البحث بجانبية النظري والتطبيقي بما يأتي:

أ- **الجانب النظري:** اعتمد الباحث على المتوفر من الادبيات العربية والاجنبية من الدوريات والكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة ذات العلاقة بموضوع البحث، اضافة الى الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها من قبل الباحث، مما ساعد في اثراء البحث وإغنائه بالمعلومات الوفيرة.

ب- **الجانب التطبيقي:** استند الباحث في الجانب التطبيقي الى وسائل متعددة للحصول على بيانات ومعلومات ضرورية لإكمال البحث والتي تتمثل بالتقارير المالية السنوية الصادرة من مصارف عينة البحث المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من (2012-2021)، والنشرات الصادرة من السوق لنفس العينة.

سادساً: حدود البحث Research Borders

1- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالمدة من (2012-2021) .

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (25) مصرفاً، ويعود السبب في اختيار هذا القطاع بوصفه من اكثر القطاعات التي توفر دخلاً قومياً مقارنة بالقطاعات الاخرى فهو الاكثر نشاطاً في تداول الاسهم، اما عينة البحث تكونت من (13) مصرفاً . الجدول أدناه يوضح عينة البحث:

جدول (1) عينة البحث

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	المصرف التجاري العراقي	8	مصرف الخليج التجاري
2	مصرف بغداد	9	مصرف بابل
3	مصرف الاستثمار العراقي	10	مصرف سومر التجاري
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	11	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
5	المصرف المتحد للاستثمار	12	مصرف آشور الدولي للاستثمار
6	المصرف الاهلي العراقي	13	مصرف المنصور للاستثمار
7	مصرف الائتمان العراقي		

ثامناً: الاساليب والبرامج الاحصائية

لتحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات فقد تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية المتمثلة في الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط واختبار (T) واختبار (F) فضلا عن تحليل المسار (Analysis Path) وذلك عن طريق استخدام كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج التحليل (AMOS).

تاسعاً: متغيرات البحث وطرق قياسه

تتمثل متغيرات البحث بالمتغيرات الآتية

1- المتغير المستقل: يتمثل بعدم تماثل المعلومات، وقد تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الموجودات (حجم الوحدة الاقتصادية)، حجم الوحدة الاقتصادية يعد من اهم المتغيرات المؤثرة في مستوى الافصاح و أحد اهم العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الطوعي بين الشركات لذلك نجد هناك عدة مؤشرات من الممكن استخدامها لقياس حجم الوحدة الاقتصادية مثل (حجم المبيعات، عدد العاملين، القيمة السوقية للشركة، مجموع الموجودات وقيمة راس المال،...)، وقد تم قياس حجم الوحدة الاقتصادية من خلال مجموع الموجودات في العديد من الدراسات منها،(Soliman, 2013، Barako et al, 2006) .

2- المتغير التابع: يتمثل هذا المتغير باتخاذ القرارات الذي تم قياسه من خلال عدد الاسهم المتداولة في الوحدة الاقتصادية.

3- المتغيرات الوسيطة : تتمثل هذه المتغيرات:

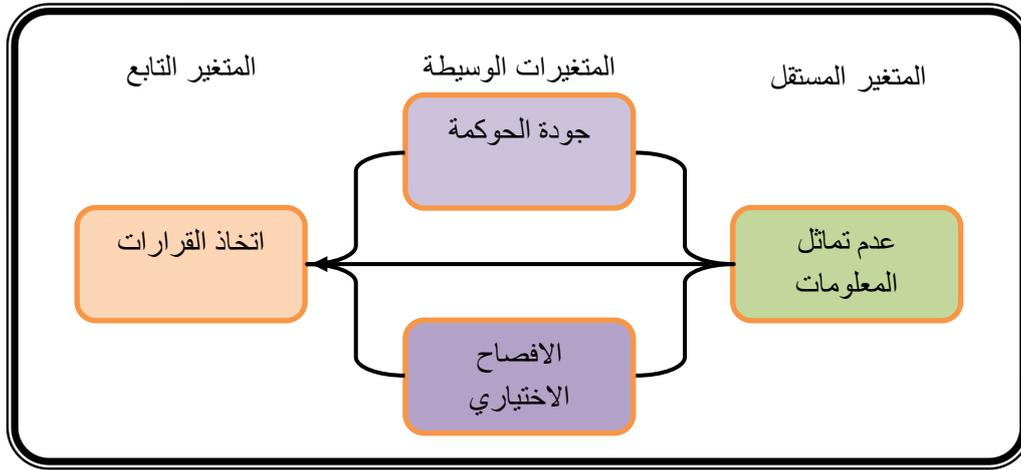
أ- جودة الحوكمة: والتي تم قياسها من خلال الاتي:

- عدد اعضاء مجلس الادارة
- الملكية المؤسسية والتي تم قياسها من خلال نسبة الملكية للأشخاص المعنويين المستثمرين في الوحدة الاقتصادية.

ب- الافصاح الاختياري : تم قياس الافصاح الاختياري من خلال نموذج مكون من (69) مؤشراً تم تحديدها وفق الدراسات السابقة بعد عرضه على مجموعة من المحكمين كما في الملحق (1،2)

عاشرا: المخطط الإجرائي للبحث :

يوضح الشكل انموذج البحث.



شكل (1) المخطط الاجرائي للبحث

المصدر : اعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

Previous studies and the contribution of current research

بهدف تسليط الضوء على ما جاء في الأدبيات المحاسبية المتعلقة بهذا الموضوع من دراسات وبقصد تقويم مدى الإفادة منها في إعداد البحث الحالي، ومن ثم تحديد موقع البحث الحالي بين هذه الدراسات، فإنه سيجري عرض الدراسات المتخصصة بهذا الموضوع التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها، عربية أولاً وأجنبية ثانية وعلى وفق تسلسلها الزمني وذلك ضمن خمسة محاور، إذ يتناول المحور الأول عدم تماثل المعلومات مع الإفصاح المحاسبي، أما المحور الثاني فيتناول الإفصاح المحاسبي مع القرارات الاستثمارية، وبالنسبة للمحور الثالث يتناول العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات، أما المحور الرابع فتناول العلاقة بين حوكمة الشركات وعدم تماثل المعلومات وانعكاسها على القرارات الاستثمارية، أما المحور الخامس فتناول مناقشة الدراسات السابقة وتحديد إسهام البحث الحالي واختلافه عن هذه الدراسات.

1.2.1. الدراسات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات والإفصاح الاختياري

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة سمعان، (2018)

عنوان الدراسة "المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصرية".

بحث منشورة في مجلة الفكر المحاسبي/ جامعة عين شمس/مصر، العدد (8) مجلد (22) تتكون عينة الدراسة من (60) شركة من الشركات المساهمة المصرية خلال المدة من 2010-2017 .

هدف الدراسة هو اختبار مجموعة من المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم تماثل المعلومات في السوق المالية المصرية، اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة هي معنوية تأثير مستوى تطبيق الحوكمة في علاقة مستوى الإفصاح الاختياري بعدم تماثل المعلومات مقيسا بحجم التداول في سوق الأوراق المالية المصرية.

2- دراسة الطحان،(2018)

عنوان الدراسة "أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية".

بحث منشورة في مجلة البحوث المحاسبية / مصر، المجلد (5)، العدد (1)، شملت عينة الدراسة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

كان هدف الدراسة هو التعرف على دور الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من المشكلة في عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، لما لتضيق فجوة المعلومات من منافع كبيرة لكل من الشركات والمشاركين في السوق على حد سواء. توصلت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط للإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بالشركات المصرية خلال مدة الدراسة، وتوصلت الدراسة أيضاً لأهمية الإفصاحات للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في أسواق الأوراق المالية المصرية.

3- دراسة محمود واخرون، (2022)

عنوان الدراسة "أثر تنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على الأداء المالي للبنوك المصرية في ضوء عدم تماثل المعلومات" بحث منشورة في المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة/ مصر - المجلد (2) العدد (1). تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية المصرية، وعددها 28 بنكاً، خلال 7 سنوات تمتد من عام 2013 وحتى عام 2019.

الهدف من الدراسة قياس أثر تنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على ظاهرة عدم تماثل المعلومات الخاصة بالبنك في بيئة الأعمال المصرية، كذلك قياس أثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات الخاصة بالبنك على أداءه المالي في بيئة الأعمال المصرية، وقياس أثر تنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على الأداء المالي للبنوك المصرية في ضوء عدم تماثل المعلومات. اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو وجود أثر عكسي معنوي لتنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على مستوى عدم تماثل المعلومات، وكذلك وجود أثر عكسي معنوي لمستوى عدم تماثل المعلومات على أداء البنك المالي، ووجود أثر إيجابي معنوي لتنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على الأداء المالي، من خلال أثر المتغير المستقل في مستوى عدم تماثل المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أن التباين الذي طرأ على الأداء المالي للبنك بسبب تنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية يعود بشكل جزئي إلى الأثر الذي أحدثته تنظيم الإفصاحات الاختيارية غير المالية على مستوى عدم تماثل المعلومات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة . (Brandenburg,2013)

عنوان الدراسة

"Voluntary Disclosure And Information Asymmetry In The Netherlands"

"الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات"

رسالة ماجستير، منشورة في جامعة تيلبورغ، قسم المحاسبة، هولندا، تضمنت عينة الدراسة (104) شركة مدرجة في البورصة الهولندية.

كان الهدف من الدراسة هو البحث في العلاقة بين المعلومات المفصح عنها وعدم تماثل المعلومات في هولندا. وأهم استنتاجات الدراسة هي إن الزيادة من مستوى الإفصاح الاختياري للمعلومات في التقارير السنوية للشركات تقلل من عدم تماثل المعلومات الخاصة بأسهم الشركات مع توفر المزيد من المعلومات للمتداولين، هذا يعني انه يمكن للشركات خفض تكلفة رأس المال من خلال الإفصاح عن مزيد من المعلومات في تقاريرها السنوية مما يقلل من عدم تماثل المعلومات الخاصة بأسهمهم.

2-دراسة. (Krisadayanti and Wibomo,2019)

عنوان الدراسة "The Effect of Voluntary Disclosure on Firm Performance"

"أثر الإفصاح الاختياري على أداء الوحدة الاقتصادية"

دراسة منشورة في وقائع المؤتمر الدولي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا- مسار العلوم الاجتماعية. هدف الدراسة، هو تحديد اثر مستوى الافصاح الاختياري في الاداء المالي للشركات الإندونيسية، اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو عدم وجود اي تأثير لمستوى الافصاح الاختياري في الاداء المالي للشركات الإندونيسية.

3- دراسة . (Romito & Vurro, 2021)

عنوان الدراسة "Non-Financial Disclosure and Information Asymmetry"

" الإفصاح غير المالي و عدم تماثل المعلومات"

دراسة منشورة في مجلة الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، المجلد (28) العدد (2). عينة الدراسة تكونت من(187) شركة في الولايات المتحدة المدرجة في مؤشر (S & P500)*. هدف الدراسة هو اختبار ما إذا كان هيكل الإفصاح غير المالي المعروف باسم نشر المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية كجزء من الحوار بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة، والحد من عدم تماثل المعلومات.

وأهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة هي أن مستوى الإفصاح غير المالي واتساع المعلومات التي تخدم أصحاب المصلحة تقلل من عدم تماثل المعلومات، وكذلك الشركات التي تتفق على كيفية توزيع المعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة، لكي يستفيد منها أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات .

*مؤشر ستاندارد آند بوررز 500 أو اختصارًا إس آند بي 500 هو مؤشر أسهم يضم أسهم أكبر 500 شركة مالية أمريكية من بنوك ومؤسسات مالية.

2.2.1. دراسات تناولت الإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية

أولاً: - الدراسات العربية

1- دراسة شنتة ومحمود، (2021)

عنوان الدراسة "الرؤية المستقبلية للإفصاح المحاسبي وفق التفكير الاستراتيجي وانعكاساته على قرارات الاستثمار".

دراسة منشورة في عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول /اكاديمية الوارث العلمية/ بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد- جامعة وارث الانبياء / العراق، المجلد (3). تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين والمحللين والوسطاء الماليين ومراقبي الحسابات لما لهم من صلة الاستثمار لسوق العراق للأوراق المالية، اما عينة الدراسة فتكونت من (112) شخصاً. هدف الدراسة التعرف على دور الإفصاح المستقبلي عن المعلومات وفق منظور التفكير الاستراتيجي سواء من حيث طبيعته او محتواه او المدة التي شملها في اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، وكذلك التعرف على مدى ادراك الفئات المستثمرة في سوق العراق للأوراق المالية لما للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية من دور في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو ان الإفصاح المحاسبي المستقبلي يؤثر في متغير قرارات الاستثمار، والمعلومات المحاسبية المستقبلية تتمتع بأهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرار، وذلك لزيادة الطلب عليها وكذلك لزيادة المعرفة والحد من مخاطر عدم التأكد.

2- دراسة حسن واخرون،(2021)

عنوان الدراسة "علاقة الإفصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية" دراسة منشورة في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية /العراق، المجلد (13)، العدد (3). عينة الدراسة كانت سوق العراق للأوراق المالية لاملاكهم المعلومات اللازمة عن موضوع البحث وتحقيقاً لأهدافه.

كان الهدف من الدراسة هو بيان الإفصاح وانواعه، الإفصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو إن تطوير مستوى الإفصاح المحاسبي للنتاير المالية في سوق العراق للأوراق المالية لم يصل الى مستوى الطموح لمتطلبات السوق، اذ يتوقف ذلك على الدور والتأثير الذي يمكن ان تمارسه جهات عديدة (المتعاملين في سوق الأوراق المالية).

3- دراسة زوين، (2020)

عنوان الدراسة "العلاقة بين الإفصاح الاختياري ولا تماثل المعلومات وانعكاسها على قرارات المستثمرين"

رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة /العراق، عينة الدراسة تمثلت في بعض شركات القطاع (الصناعي، الزراعي، الخدمي، الفنادق، الاتصالات) المدرجة اسهم شركاتها في سوق العراق للأوراق المالية. كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات. وبيان اثر مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في قرارات المستثمرين. وبيان اثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في قرارات المستثمرين. واهم استنتاجات الدراسة هي ان حالة عدم تماثل المعلومات تعد من الحالات الأساسية التي يواجهها المستثمرون في الأسواق المالية في ظل سيادة تعارض المصالح بين المتعاملين في السوق. وكذلك توصلت الدراسة الى ان إدارة الشركات تتجنب الإفصاح عن محور المعلومات المستقبلية، كونه يمثل التزاما عليها وبالتالي يلاحظ قلة الاهتمام بالإفصاح عن بنود محور المعلومات المستقبلية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Alzoubi,2018)

عنوان الدراسة

"The Impact Of Voluntary Disclosure In The Financia Reports On The Decision Of Investors: Evidence From Amman Stock Exchange"

"أثر الإفصاح الاختياري في التقارير المالية على قرار المستثمرين : أدلة من بورصة عمان". دراسة منشورة في مجلة الادارة والاقتصاد /عمان المجلد (12) العدد (2).

عينة الدراسة تكونت من (243) فردا وزعت عليها الاستبانة وتم تحديدها احصائيا باستخدام الترددات النسبية وتم وصف الردود باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري. هدف الدراسة التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق عمان. واهم ما توصلت اليه الدراسة ان هناك أثراً للإفصاح الاختياري المالي في قرار المستثمرين التي يتم اتخاذها في بورصة عمان، كما توصلت الى أن هناك أثراً للإفصاح الاختياري غير المالي على قرارات المستثمرين .

2- دراسة (Wibisono, 2019)

عنوان الدراسة

"Intention To Use Voluntary Disclosure Information On Social Media For Investment Decisions: Analysis Using Perceived Ease Of Use And Perceived Usefulness"

الحاجة لاستخدام معلومات الإفصاح الاختياري على وسائل التواصل الاجتماعي لقرارات الاستثمار: التحليل باستخدام سهولة الاستخدام المدركة والاستفادة المدركة.

دراسة منشورة في المجلة الإندونيسية للمحاسبة والإدارة المستدامة، المجلد (3)، العدد (2) كانت عينة الدراسة متكونة من (150) موظفا كمستجيبين ، باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية .

هدف الدراسة تحليل سلوك المستثمر عند استخدام معلومات الإفصاح الاختيارية المنشورة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي في اتخاذ قرارات الاستثمار.

توصلت الدراسة الى إن معلومات الإفصاح الاختياري المنشورة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر في رغبة المستثمرين في اندونيسيا في حال استخدام هذه المعلومات في عملية صنع القرار الاستثماري، وان الفائدة المتوقعة من استخدام تلك المعلومات تؤثر في رغبتهم في صنع القرار، كما وجدت الدراسة أن سهولة الاستخدام للإفصاح الاختياري كان لها تأثير مباشر من خلال الفائدة المدركة/المتوقعة.

3- دراسة، (Mankin, et al , 2017)

عنوان الدراسة

"To Improve Financial Reporting, We Need to Disclose More Relevant Information"

"لتحسين الإبلاغ المالية نحتاج الى الإفصاح عن المزيد من المعلومات الملائمة".

دراسة منشورة في المجلة الدولية لعالم الاعمال الاكاديمي، هدفت الدراسة الى بيان اهمية الإفصاح المالي ودوره في توفير معلومات دقيقة وملائمة لصناع القرار وخاصة المستثمرين. واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، هي ان احد اهم الإفصاحات المطلوبة هو نسبة مؤشر ربحية السهم وهذه نسبة مهمة ولكنها ليست الوحيدة، وقد اوصت الدراسة بإفصاحات مالية اخرى اذ ان هذه الإفصاحات غير مكلفة وتوفر معلومات ملائمة للمستثمرين.

3.2.1. دراسات تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات.

أولاً: - الدراسات العربية

1- دراسة بوبكر، (2019)

عنوان الدراسة "مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في الجزائر.

دراسة استقصائية لعينة من أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين ومحافظي وخبراء المحاسبة في الجزائر.

كان الهدف من الدراسة هو زيادة الوعي لدى الشركات والمجتمع المالي بأهمية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بشكل يرضي كل أصحاب المصالح، والتأكيد على أن نظام حوكمة الشركات يعد من أهم أنظمة الرقابة الفعالة على الوحدة الاقتصادية خاصة الجانب المحاسبي، وإيجاد حلول لكيفية التحكم في تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين وكل أصحاب المصالح والتخفيض من عدم تماثل المعلومات والتقليل من فجوة التوقعات وتكاليف الوكالة.

واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أنها ساهمت في اقتراح مجموعة من المعايير التي تؤثر بشكل إيجابي في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وان التوصل الى تحقيق أهداف نظام حوكمة الشركات أمر يتطلب أن يعرف كل الفاعلين في هذا النظام دورهم وكيفية أداء هذا الدور.

2- دراسة ابو عليا و عواد، (2022)

عنوان الدراسة "اثر حوكمة الشركات وجودة الإفصاح على عدم تناظر المعلومات في بورصة فلسطين"

دراسة منشورة في مجلة جامعة النجاح للأبحاث في فلسطين، المجلد (36) شملت عينة الدراسة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين (شركات قطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات، وقطاع التأمين، والقطاع الصناعي).

الهدف من الدراسة مساعدة الجهات المختصة وواضعي السياسات ذات العلاقة، مثل: (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية) في سن تعليمات تساعد في تقليل عدم تناظر المعلومات بين أطراف السوق المالي الفلسطيني. وهو الامر الذي من شأنه تحسين فاعلية البورصة الفلسطينية، وتقديم المساعدة للمستثمرين في إعادة صياغة قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بأسهم الشركات التي

تتسم بعدم تناظر المعلومات، والانخفاض في جودة إفصاحها، وعدم الالتزام بالممارسات الفضلى لحوكمة الشركات.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو أن إثراء محتوى التقارير السنوية بالإفصاح الاختياري يسهم في تقليل عدم تناظر المعلومات وتعزيز سيولة أسهم الشركات، أن عدم تناظر المعلومات تتخفف بازدياد حجم لجنة التدقيق، وتزداد اذا كان هناك تركيز في الملكية.

3- دراسة حسن، (2021)

عنوان الدراسة "دور آليات الحوكمة في تحقيق الإفصاح المعلوماتي" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء/العراق اختيرت عينة الدراسة من الموظفين في المصارف الحكومية والخاصة العراقية في محافظة كربلاء المقدسة والمعنيين في مجال الدراسة.

كان هدف الدراسة هو تسليط الضوء على مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة في المصارف العراقية ومساهمتها في تحقيق الإفصاح المعلوماتي، ومعرفة نوع العلاقة والأثر بين أبعاد آليات الحوكمة، وأيهما الأكثر تأثيراً في تحقيق الإفصاح المالي، وقياس مستوى الإفصاح المعلوماتي، ومدى تطبيق آليات الحوكمة في المصارف.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو ان الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتعد آليات الحوكمة اداة فعالة لضمان تحقيق الإفصاح، والتأكد من مستوى الشفافية في عرض القوائم المالية وما تتضمنها من معلومات مالية، ولضمان حماية اموال المستثمرين فمن الضروري ان توظف الأموال بالشكل الأمثل وذلك عبر تطبيق آليات الحوكمة لتعزيز الإفصاح .

ثانياً: الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Enache & Hussainey, 2020)

عنوان الدراسة

"The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance"

"العلاقة التبادلية بين الافصاح الاختياري وحوكمة الشركات من حيث آثارهما على أداء الوحدة الاقتصادية".

دراسة منشورة في مجلة التمويل الكمي والمحاسبة المجلد (54) العدد (2). عينة الدراسة تكونت من شركات التكنولوجيا الحيوية بالولايات المتحدة الأمريكية لعدد (647) مشاهدة (شركة/سنة) خلال المدة من 2005 حتى 2013.

هدفت الدراسة الى معرفة التأثير المشترك لآليات الحوكمة والإفصاح الاختياري في الأداء واختبار ما إذا كان تأثير الحوكمة مستقل أو مكمل أو بديل لتأثير الإفصاح الاختياري في أداء الوحدة الاقتصادية.

واهم الاستنتاجات التي توصل إليها الدراسة هو وجود علاقة تبادلية بين الحوكمة والإفصاح الاختياري، وتم التوصل إلى أن الإفصاح الاختياري له تأثير مماثل لتأثير الحوكمة في كفاءة الأداء وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية إلى المدى الذي يكون فيه تكاليف تطبيق كلتا الآليتين اقتصاديا، ويمكن للشركة استبدال أحدهما بالأخرى بشكل جزئي.

2- دراسة (Saha & Kabra, 2020)

عنوان الدراسة

"Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies"

"حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري: مجموعة من الدراسات التجريبية".

دراسة منشورة في مجلة وجهات نظر الاعمال والبحوث المجلد (8) العدد(2).

دراسة لتحليل محتوى (22) دراسة تجريبية تمت حول علاقة الحوكمة بالإفصاح الاختياري خلال المدة من (1998 - 2018). تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الحوكمة والإفصاح الاختياري، وما إذا كانت تكميلية أو استبدالية.

تشير نتائج التحليل إلى أن العلاقة بين سمات الحوكمة والإفصاح الاختياري تكون تكميلية في الدول التابعة للنظام الأنجلو ساكسوني*، بينما في الدول ذات الأسواق الناشئة تكون العلاقة بديلة بالنسبة لمتغير استقلال مجلس الإدارة، وتكميلية بالنسبة لمتغيرات حجم المجلس، واستقلال لجنة المراجعة، وتكون العلاقة مختلطة (تكميلية واستبدالية) بالنسبة لمتغيرات هيكل الملكية وازدواجية الدور، وتم التوصل إلى أن متغيري حجم واستقلال المجلس هما أكثر المتغيرات دراسة في علاقتهما بالإفصاح الاختياري، بينما يعد متغيري استقلال لجنة المراجعة، والإفصاح عن الحوكمة هما الأقل في الدراسة على الرغم من أهميتهما النظرية والعملية.

3- دراسة (Assidi, 2020)

عنوان الدراسة

"The effect of voluntary disclosures and corporate governance on firm value "

"تأثير عمليات الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات على قيمة الوحدة الاقتصادية".

*القانون الأنجلوسكسوني هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأعراف المكتوبة والتي كانت موجودة خلال المدة الأنجلوسكسونية في إنجلترا، قبل الغزو النورماندي

دراسة منشورة في المجلة الدولية للتحكيم والإفصاح المجلد (17) العدد (2).
اعتمدت الدراسة على (1001) مشاهدة مستخرجة لعينة من الشركات المدرجة في سوق المال الفرنسي.

تهدف هذه الدراسة الى كيفية تحسين عمليات الإفصاح الطوعي وحوكمة الشركات لقيمة الوحدة الاقتصادية من خلال التأثير المتساوي القانوني وبالتحديد في فرنسا.

واهم الاستنتاجات هي التوصل إلى وجود ارتباط إيجابي للإفصاح الاختياري بقيمة الوحدة الاقتصادية، كما أن العلاقة الإيجابية بين الحوكمة والإفصاح من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري تنعكس إيجاباً على تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

4.2.1. دراسات تناول العلاقة بين حوكمة الشركات مع عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على القرارات الاستثمارية.

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة سكر، (2018)

عنوان الدراسة "دور آليات حوكمة الشركات للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار".

رسالة ماجستير منشورة في جامعة النيليين كلية الدراسات العليا /السودان، دراسة ميدانية على عينة من المصارف بولاية الخرطوم.

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهمية حوكمة الشركات والوقوف على مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية وأهميتها والآثار المترتبة عليها، وبيان قرارات الاستثمار ومدى أهميتها، في ظل مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة تشير الى وجود علاقة بين حوكمة الشركات وقرارات الاستثمار إضافة الى أن التحقق من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يؤثر في قرارات الاستثمار.

2- دراسة محسن و عبدالله، (2020)

عنوان الدراسة

"علاقة آليات حوكمة الشركات بخاصية عدم تماثل المعلومات المحاسبية وانعكاسها على قرارات الاستثمار"

دراسة منشورة في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/العراق/ المجلد (16) العدد

(52) ج 2

عينة الدراسة هي الوحدات الاقتصادية (المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمدرجة ضمن السوق النظامي).

من اهداف الدراسة هي تحليل الاطر النظرية لحوكمة الشركات ومشكلة عدم التماثل في المعلومات المحاسبية، وقياس مدى تأثير آليات الحوكمة للشركات في تذبذب اسعار الأسهم وانعكاسها على قرارات الاستثمار.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي ان عدم تماثل المعلومات المحاسبية يؤدي الى ظهور فجوة معلوماتية بين الوحدة الاقتصادية وبين أصحاب المصالح من الممكن ان تؤثر في مبدأ التكافؤ للفرص بين الوحدة الاقتصادية واصحاب المصلحة تنعكس على ترشيد القرار وتحديد المخاطر والفرص الاستثمارية، وجود ضعف في الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات والصادر من البنك المركزي لذا يجب تطويره باستمرار ليوكب التطورات المتسارعة على المستوى العالمي بهدف دفع البيئة العراقية نحو مستويات أفضل تنعكس على جذب الاستثمارات الأجنبية.

3- دراسة حمو و حسن، (2021)

عنوان الدراسة "دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية" دراسة منشورة في مجلة الريادة للمال والأعمال - المجلد (2) العدد (1). الدراسة كانت استطلاعية لآراء مجموعة من موظفي مصرف الرافدين لفرعي الموصل وبرطلة.

هدف الدراسة تحديد مستوى تطبيق الحوكمة المصرفية في المصرف المبحوث، التأكد من مدى تأثير ابعاد الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية في المصارف عينة البحث. واهم الاستنتاجات هي ان للحوكمة المصرفية دور بارز وهام في ترشيد القرارات المالية في المصرف، التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يحقق مجموعة مزايا ترتبط بالأداء المصرفي لغرض المحافظة على أمواله وتعزيز استقراره المالي والاقتصادي.

ثانياً:- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Chen ,et al .2017)

عنوان الدراسة

"Ownership structure, corporate governance and investment efficiency of Chinese listed firms "

"هيكل الملكية وحوكمة الشركات وكفاءة الاستثمار للشركات الصينية المدرجة في البورصة".

دراسة منشورة في مراجعة المحاسبة في المحيط الهادئ، المجلد، (29) العدد (3).

تكونت عينة الدراسة من الشركات الصينية الخاصة والمملوكة للدولة وهدف الدراسة هو فحص نوعية العلاقة بين آليات حوكمة الشركات (الداخلية والخارجية) على درجة كفاءة قرارات الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة الصينية.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ان هناك تأثيراً سلبياً للملكية على الكفاءة الاستثمارية، وهذا التأثير السلبي أكثر ظهوراً في الشركات التي تمتلكها الدولة من الشركات الخاصة، وأن آليات حوكمة الشركات الداخلية متمثلة ب (استقلالية وحجم مجلس الإدارة)، وما إذا كان رئيس المجلس يشغل منصب المدير التنفيذي ليس له أي دور في تحديد كفاءة القرار الاستثماري.

2- دراسة (Buchanan ,2017)

عنوان الدراسة

"Corporate governance and the shareholders asymmetry confidence and decision-making"

"مساهمة حوكمة الشركات في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة الثقة في اتخاذ القرارات" اطروحة منشورة في جامعة والدين / كلية الادارة والتكنولوجيا.

عينة الدراسة تمثلت باستخدام طريقة أخذ العينات الهادفة لاختيار (21) من المخبرين. وهدفت الدراسة الى سد الفجوة بين آثار الإفصاح عن آليات الحوكمة ومنح المستثمر الثقة لصنع قراراته الاستثمارية .

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي افصاح البيانات أنماط/موضوعات معرفية تؤكد الآثار الضارة للمعلومات غير المتماثلة على اتخاذ القرارات الاستثمارية للمشاركين.

3- دراسة (Lei, Q., & Chen, H.2019).

عنوان الدراسة

"Corporate Governance Boundary, Debt Constraint, and Investment Efficiency"

" حدود حوكمة الشركات وقيود الديون وكفاءة الاستثمار".

دراسة منشورة في مجلة تمويل الأسواق الناشئة والتجارية مجلد (55) العدد (5). شملت عينة الدراسة مجموعة من الشركات الصينية المدرجة بالبورصة الصينية.

هدف الدراسة هو معرفة تأثير حدود حوكمة الشركات (الشركات التابعة) في كفاءة القرار الاستثماري. وان اهم النتائج التي اشارت نتائج الدراسة إليها هو أن التوسع في مجال حوكمة الشركات يمكن أن يزيد بشكل اكبر من الكفاءة الاستثمارية، كذلك بإمكان زيادة الديون ان تعزز من الآثار الإيجابية لمجال حوكمة الشركات وكذلك الكفاءة الاستثمارية.

5.2.1 مناقشة الدراسات السابقة وتحديد إسهام البحث الحالي .

بعد عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، تم ملاحظة الآتي:

1- ان معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع حوكمة الشركات وتم ربطه بظاهرة عدم تماثل المعلومات، اذ اكدت هذه الدراسات ان حوكمة الشركات يمكن ان تساعد في التقليل من عدم تماثل المعلومات، وبما يساعد في توفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة.

2- اشارت العديد من الدراسات السابقة الى ان الافصاح الاختياري يمكن ان يقلل من عدم تماثل المعلومات، وبما يوفر معلومات ملائمة للمستخدمين بجانب تخفيض تكلفة رأس المال.

3- اوضحت الدراسات السابقة ان عدم تماثل المعلومات تعد من المشكلات الاساسية التي يواجهها المستثمرين في الاسواق المالية في ظل نظرية تضارب المصالح، والتي في ضوءها لا تقوم الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مما يدل على عدم اهتمام اغلب الوحدات الاقتصادية بالإفصاح الاختياري.

4- توصلت بعض الدراسات الى ان الافصاح الاختياري يمكن ان يؤثر بشكل ايجابي في قرارات المستثمرين، اذ ان المعلومات التي يوفرها الافصاح الاختياري تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

5- بينت الدراسات السابقة ان حوكمة الشركات تعد اداة فعالة وكفوءة لضمان تحقيق الافصاح الكافي للمستخدمين، وانها تساعد ايضاً في التأكد من مستوى الشفافية في عرض القوائم المالية.

6- اوضحت بعض الدراسات السابقة ان هناك علاقة تبادلية بين حوكمة الشركات والافصاح الاختياري، وان ذلك يساعد في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الادارة والمستخدمين.

7- بينت بعض الدراسات السابقة ان حوكمة الشركات تساعد في رفع كفاءة القرارات الاستثمارية، فضلاً عن ان زيادة الديون يمكن ان يساعد من تعزيز كل من الجوانب الايجابية لحوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية.

اما الإسهام الذي قدمه البحث الحالي واهم ما يتميز به عن الدراسات السابقة فممكن توضيحها من خلال الآتي:

1- جميع الدراسات السابقة سواء العربية أم الأجنبية تناولت (الإفصاح الاختياري، عدم تماثل المعلومات، جودة الحوكمة، قرارات المستثمرين) بطرق مختلفة عن الدراسة الحالية ، فمنها ما تناولت متغيرين الى ثلاثة متغيرات فقط ، فيما تناولتها الدراسة الحالية بصورة مجتمعة وبالتالي فهي أول دراسة جمعت المتغيرات الاربعة معاً حسب علم الباحث.

2- قياس عدم تماثل المعلومات في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان مدى تأثيرها في اتخاذ القرارات في ظل المتغيرات الوسيطة (جودة الحوكمة والافصاح الاختياري).

3- اداة الدراسة، ان جميع الدراسات السابقة استخدمت تحليل محتوى التقارير المالية لقياس الافصاح الاختياري اما الدراسة الحالية فقد تم اعداد نموذج لقياس الافصاح الاختياري كمتغير وسيط وبيان دور الوساطة في العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات واتخاذ القرارات لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وذلك من خلال الاعتماد على مقياس مكون من (68) فقرة تتعلق بالافصاح الاختياري، فضلا عن عرض هذا المقياس على مجموعة من المحكمين لغرض تحديد مدى ملائمته لقياس مستوى الافصاح الاختياري.

4- قياس جودة الحوكمة، اغلب الدراسات السابقة استخدمت مجموعة من المقاييس المختلفة لقياس جودة الحوكمة منها (حجم واجتماعات مجلس الادارة، حجم واجتماعات لجنة المراجعة، استقلالية مجلس الادارة، حجم وعمر الوحدة الاقتصادية، الرافعة المالية)، بالإضافة الى ذلك هناك بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة في جمع البيانات وتحليلها بالطرق الاحصائية المتعارف عليها مثل (spss. ver)، اما الدراسة الحالية فقد تم قياس جودة الحوكمة باستعمال (عدد اعضاء مجلس الادارة والملكية المؤسسية) كمتغير وسيط وبيان دور الوساطة في العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات واتخاذ القرارات لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5- يسهم البحث الحالي في تعزيز جودة القرارات الاستثمارية من خلال تحديد وفحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الافصاح الاختياري.

6- ان البحث الحالي يجمع بين الجانبين الفكري والتطبيقي مما يسمح بإمكانية التوصل الى نتائج مقبولة من خلال الربط بين متغيرات الدراسة لبيان الاثر في القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة الاعمال الحديثة وما رافقها من تغيرات وتطورات عديدة ومتلاحقة.

7- مساهمة البحث الحالي في ترسيخ ثقافة حوكمة الشركات والافصاح الاختياري وبيان اهمية ذلك لكل من الادارة والمستخدمين، وبالتالي تحقيق المنافع المستهدفة لجميع الاطراف.

وبعد استعراض الدراسات السابقة وإسهام البحث الحالي يتضح ان البحث الحالي جاء مكملاً للدراسات السابقة، وانه ابتداءً من حيث انتهت منه هذه الدراسات، وجاء متكاملًا معها من حيث الأهداف والأهمية والاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

الفصل الثاني

**عدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة
الشركات - إطار نظري**

المبحث الأول

عدم تماثل المعلومات - الابعاد المعرفية

المبحث الثاني

جودة حوكمة الشركات - مدخل مفاهيمي

المبحث الأول

عدم تماثل المعلومات - الأبعاد المعرفية

1.1.2 مفهوم عدم تماثل المعلومات Asymmetric Information Concept

عدم تماثل المعلومات يحدث حين يكون واحد من مجموعة المشاركين له معلومات مناسبة في الوقت المناسب أفضل أو أكثر من المجموعات الأخرى. يمكن النظر للمحاسبة على انها مصنع المعلومات اي ان الانشطة المحاسبية هي لإنتاج المعلومات، فهناك طلب على المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي هذه المعلومات، وهناك عرض لهذه المعلومات من قبل الشركات على شكل كشوف مالية، لذلك فالمعلومات منتج مثل اي منتج آخر، اذن هناك طلب وعرض لهذه المعلومات لذلك يمكن ايجاد سعر توازن للمعلومات المحاسبية. فاذا كان هناك طلب على نوع جديد من المعلومات من قبل المستخدمين لهذه المعلومات المحاسبية فلا بد من ان هناك سعراً مقابلاً لتوفير هذه المعلومات، لذلك لا بد من توظيف قوى السوق لتحديد اي نوع من المعلومات يجب توفيره والمعايير الضرورية التي تشكل اساس لهذه المعلومات (العبيدي، 2011: 64-65). تحدث ظاهرة عدم تماثل المعلومات عندما تكون الوحدة الاقتصادية قد تعمدت حجب معلومات معينة عن المستثمرين، من أجل استخدام المعلومات لتحقيق عائد غير عادى على الاسهم التي في حوزتها، بسبب المعلومات المسبقة الخاصة التي يعلمونها بالمقارنة بالأطراف الخارجية، مما يترتب عليه تميز كبار المستثمرين على صغار المستثمرين بتحقيق عوائد غير عادية لكبار المستثمرين (Bhattacharya et al, 2013: 516-482).

al, 2013:

يقصد بعدم تماثل المعلومات (هو ان احد اطراف الصفقة يكون غير ملم بالمعلومات اللازمة عن الطرف الاخر لهذه الصفقة مما يؤدي الى عدم اتخاذ القرار السليم)

(Brown. S. & Hillegeist .S. A. ,2007:443-477) .

وكذلك عدم تماثل المعلومات تعني امتلاك معلومات خاصة من قبل بعض الأطراف المشاركة في السوق تفوق المعلومات العامة المتاحة لباقي الأطراف، مما يؤثر في يقينهم بالمحتوى الاقتصادي للمعلومات وبالتالي صنع القرار الاستثماري، وينشأ عن هذا التباين في المعلومات بعض الفوائد المعلوماتية مثل تجنب خسارة أو تحقيق ربح في صورة عوائد غير عادية لمشاركي السوق ذوى المعلومات الخاصة على حساب الذين اعتمدوا على المعلومات العامة فقط (عبد الحليم، 2018:5).

ويؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تحقيق أرباح غير عادية للطرف الذي في حوزته المعلومات، مما يؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر، ويحدث عدم تماثل المعلومات في إحدى الحالتين: (Chang et al, 2006:2)

الحالة الأولى: تعتمد الإدارة تحقيق عائد غير عادي من خلال الأسهم التي تمتلكها، وذلك عن طريق حجب معلومات معينة عن المستثمرين بحكم موقعها المتميز في الوحدة الاقتصادية أو حجبها لمعلومات قد تضر بالموقع التنافسي للوحدة الاقتصادية فإذا علم المنافسين قد يقومون بتعديل قراراتهم مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية وبين الأطراف الخارجية.

الحالة الثانية: عدم التماثل بين الأطراف الخارجية بعضهم البعض، مثل عدم التماثل في المعلومات بين صغار وكبار المستثمرين أو المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي. ويجب ان تكون هناك مساواة او تساوي فرص او معلومات متماثلة لدى المستثمرين، وعندما تتوفر هذه المساواة تكون العوائد المتوقعة على اساس المخاطرة متطابقة من وجهة نظر اصحاب المصالح وان التحليل النظري والميداني يظهر ان عدم تماثل المعلومات الحالي والأخذ بالتزايد هو ظاهرة تؤدي الى تناقص في عدد المستثمرين، وكلف صفقات مرتفعة وسيولة منخفضة للاسهم، وحجم منخفض للصفقات التجارية بشكل عام، وعوائد اجتماعية منخفضة من التجارة. ان مفهوم المعلومات المتماثلة سيؤدي الى الغاء عدم المساواة في المعلومات بين المستثمرين ويؤدي الى انخفاض استفادة المستثمرين المطلعين على المعلومات اكثر من غيرهم وتحسن فرص المستثمرين غير المطلعين وبذلك يجب ان يكون مفهوم المعلومات المتماثلة هو (يجب تفضيل مصالح المستثمرين الاقل اطلاعاً على حساب المستثمرين الاكثر اطلاعاً وهذا يتطلب تخفيضاً متوازلاً لعدم تماثل المعلومات) (البلقاوي، 2009 : 432) .

أما دراسة مرقص (2017: 1-2) فقد أشار فيها إلى أن عدم تماثل المعلومات، هو في الواقع فجوة معلوماتية ناشئة عن امتلاك بعض المشاركين في السوق معلومات ذات تأثير مهم والتي تجعلهم يمتلكون ميزة معلوماتية إما لتجنب الخسائر أو للحصول على أرباح غير عادية. حددت العديد من الدراسات سلسلة من العوامل التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأهمها جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإصدار معايير ابلاغ مالية دولية (IFRS) التي تضمن إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة وكذلك تضمن الإفصاح المناسب الذي يحد من عدم تماثل المعلومات، ويسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى التركيز على أهمية الإفصاح بسبب المعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها للأطراف المعنية التي تساعد على اتخاذ قرارات مختلفة وتحقيق التكافؤ العادل بين أصحاب المصلحة وبالتالي زيادة الإفصاحات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية وتوفيرها

الالكترونيا يساعد على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين إمكانية المقارنة والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، والتي تساعد على تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الادارة واصحاب المصلحة (Vakilifard et al. ، kim et al.2013:12-16) (عوض ، 2011، : 49-1 ، الميهي، 2015 : 63).

كما ان ظاهرة عدم التماثل وتكافؤ المعلومات في السوق وامتلاك طرف لمعلومة معينة، وعدم امتلاكها للطرف الاخر الذي يحتاج الى نفس المعلومة امر يؤدي الى عدم قدرة الاطراف المفتقرة من تصور وضع المنشأة الاقتصادية في السوق، ان ادارة المنشأة يمكن ان تستغل ما تمتلكه من معلومات خاصة للقيام ببعض التصرفات النفعية بغية تحويل الثروة من المستثمرين اليها، مثلا قيام الادارة باستغلال معلوماتها الداخلية في عمليات التداول في الاوراق المالية للمنشأة وتحقيق عوائد غير عادية على حساب المستثمرين في السوق، كما ان عدم تماثل المعلومات في السوق يعتبر دافعا لقيام ادارة المنشأة بممارسات ادارة الارباح بهدف زيادة الربح وبالتالي زيادة مكافئاتها او التأثير على اسعار اسهم الوحدة الاقتصادية في السوق خصوصا في الفترات التي يتسم فيها اداء تلك الاسهم بالضعف او في حالة طرح اسهم جديدة (ربيع، 2018 : 24).

2.1.2. مشكلات عدم تماثل المعلومات asymmetry information problems

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات إحدى أهم المشاكل المترتبة على نظرية الوكالة، وهي تعني حالة من التباين في المعلومات بين الأطراف المختلفة، وينشأ هذا التباين نتيجة توافر معلومات ادارة الوحدة الاقتصادية كطرف داخلي، باعتبارها المعنية بإعداد التقارير المالية والمطلعة والمتحكمة في المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، تفوق المعلومات المتوفرة للمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين كأطراف خارجية، والذين لا يمكنهم الوصول للمعلومات إلا بالقدر المفصح عنه من قبل الإدارة، حيث قد تستغل الإدارة عدم تماثل المعلومات وتتعمد إخفاء الأخبار السيئة لفترات طويلة بحجة أنها تضر بمركز الوحدة الاقتصادية التنافسي، بهدف تعظيم منافع الإدارة الشخصية على حساب منافع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين (مراد، وآخرون، 2021 ، 137-186)، (Huyh et al. 2020: 8-6).

وقد تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة احتمالية قيام الإدارة بالإتجار في المعلومات، وتوفرها لبعض المستثمرين دون غيرهم من المستثمرين المشاركين في السوق، مما يولد فجوة معلوماتية تؤثر سلباً في قرارات مستخدمي المعلومات وعلى كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية، حيث إن المستثمرين الذين يتوافر لديهم معلومات أقل غالباً ما يحصلون على خسائر أكبر أو عوائد أقل على استثماراتهم، مما يدفعهم إلى الخروج من السوق، بما يؤثر سلباً في حجم التداول واتخاذ قرارات الاستثمار من شراء أو بيع للأسهم في ظل عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى

انحراف سعر السهم عن حقيقته مقارنة بالمستثمرين من ذوي المعلومات الأكثر (الوكيل، 2021: 24-25).

ان وجود عدم تماثل المعلومات يترتب عليه ظهور نوعين من المشاكل التي تعتبر من أهم الأسباب في انخفاض كفاءة الأسواق المالية وهما:

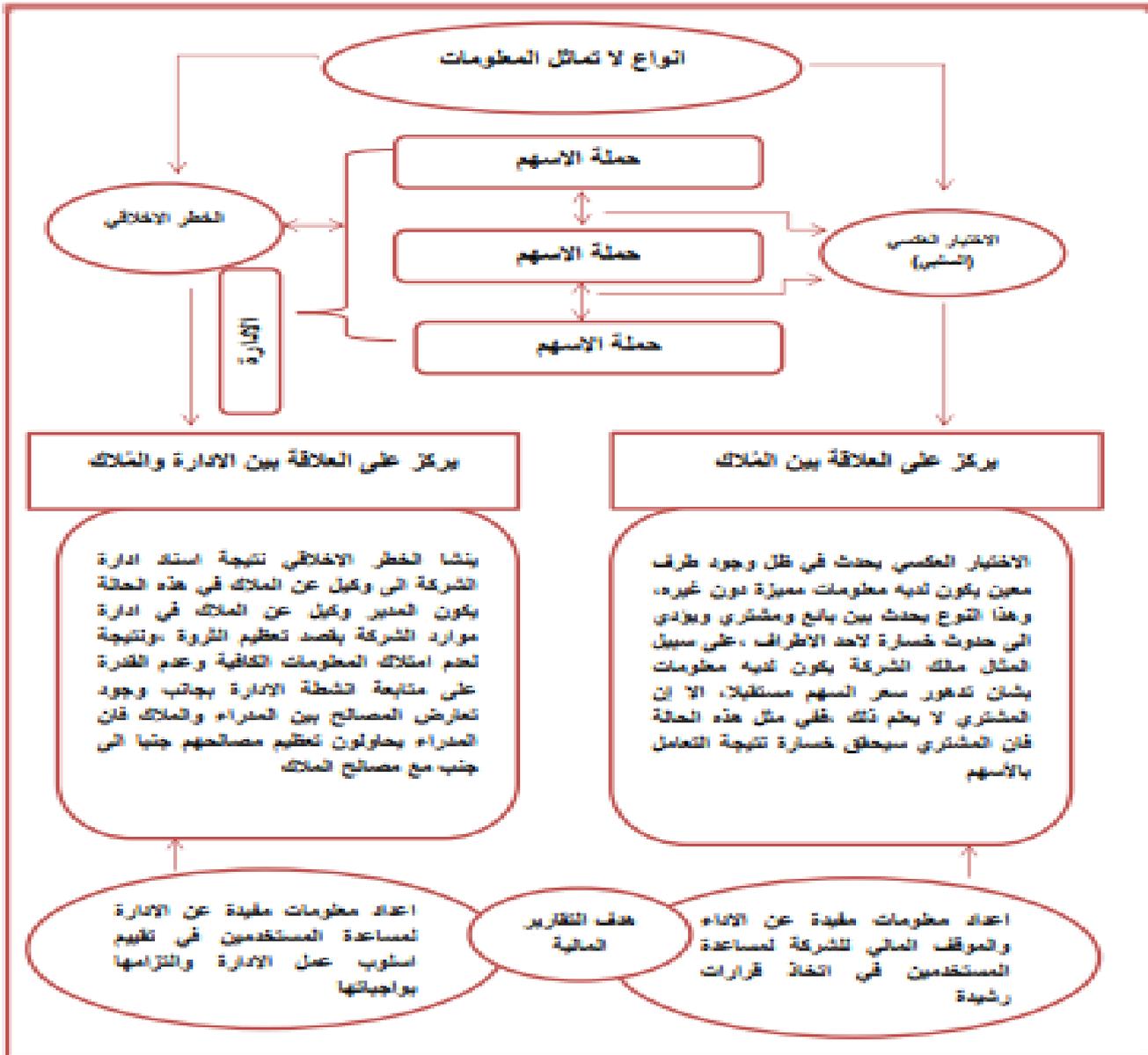
1- الاختيار السلبي Adverse Selection

تحدث هذه المشكلة قبل إجراء الصفقة وتتعلق بعدم قدرة أصحاب الأموال على التمييز بين المستثمر الجيد والمستثمر غير الجيد من الأشخاص والمنظمات الساعية للحصول على هذه الأموال لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، مما قد يعرضهم إلى خيار غير مرضٍ، أي توجيه مدخراتهم إلى مستثمر غير جيد من الأفراد أو المنظمات وعواقب هذه التوجه تكون غير مرضية. (زوين، 2020: 50-53)

2- المخاطرة الاخلاقية Moral Hazard

تحدث هذه المشكلة بعد إتمام الصفقة وهذا هو سبب تسميتها أحياناً بالمخاطر الأخلاقية (سوء النية) مع افتراض قدرة أصحاب المال للتمييز بين الجيد والسيء من الأشخاص والمؤسسات قبل إتمام الصفقة المالية وبالتالي عدم تعرضهم لمشكلة الاختيار السيئ، لكنهم لا يزالون عرضة لمشكلة أخرى تحدث بعد إتمام المعاملة المالية وهي احتمال أنهم معرضون لخطر سوء النية من مستخدمي الأموال الذين يستخدمون الأموال في أنشطة ليست في مصلحتهم مثل الأنشطة غير المنتجة أو عالية المخاطر، مما يزيد من احتمالية عدم تمكنهم من عدم الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه أصحاب المصلحة. (التميمي، 2008: 41)، وهناك مخاطر أخرى بسبب عدم تماثل المعلومات وهي سوء الفهم، سوء التفسير، سوء الاستنتاج والاستدلال (متى وعزيز، 2021: 197).

والشكل الاتي يبين أنواع عدم تماثل المعلومات :



شكل (2) صيغ عدم تماثل المعلومات المحاسبية

المصدر (زوين، باقر عقيل شاكر، (2020: 53)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري ولا تماثل المعلومات وانعكاسها على قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

3.1.2. النظريات التي فسرت حالة عدم تماثل المعلومات :

هناك العديد من المقالات التي حاولت شرح السلوك المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات بين تلك المؤسسات والمتعاملين في المجال الاقتصادي بشكل عام والدائنين بشكل خاص، وأنا نحاول اظهار أهم تلك الإسهامات النظرية التي فسرت حالة عدم تماثل المعلومات (قرينه، 2015: 55).

1- نظرية تكلفة الوكالة Agency cost theory

يجب أن تسعى الإدارة جاهدة لتحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد علاقة صراع بين المساهمين والإدارة ، لكن نظرية الوكالة القائمة على مبادئ نظرية المنظمة توضح أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين، حتى لو كانت تهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة المعنية، باعتبار ان هذا الهدف يتم تحقيقه ضمناً من وجهة نظر نظرية الوكالة من خلال تحقيق المصلحة الذاتية للإدارة.

2- نظرية التدرج في مصادر التمويل Gradual theory in financing sources

كان (MYERS و MAJLUF) أول من قدم سياسة تمويل المؤسسة فيما يتعلق بالتدرج في مصادر التمويل المتاحة، بناءً على تطويرهم لنموذج (DONALDSON) الذي تم تقديمه في عام 1961 ، إذا أصدرت المؤسسة اسهم جديدة لتمويل مشروع معين في ضوء عدم تماثل المعلومات، قد تتعرض قيمة اسهمها لانخفاض حيث لا يستطيع المساهمون الجدد تقييم المرحلة الحقيقية للمشروع، مما يؤدي بهم إلى تقدير الأسهم باقل قيمة، أي أنهم لا يشترون أسهمًا جديدة، إلا في حالة انخفاض سعرها.

4.1.2. الأسباب التي تؤدي الى عدم تماثل المعلومات

Reasons that lead to information asymmetry

تشير البحوث التي اجريت في هذا المجال الى ان جميع المعاملات الاقتصادية تتطوي على عدم تماثل المعلومات ويشار اليها احيانا بفشل المعلومات عندما يمتلك احد الاطراف في صفقة اقتصادية معرفة اكبر للمادة من الطرف الاخر وهناك اسباب تؤدي الى حدوث ذلك منها:

- 1- تعقد العمليات، وعدم الدراية الكافية للإدارة، وتنوع الاعمال التي يوكل بها المالكين للإدارة.
- 2- يمكن ان يكون اخفاءً متعمداً للمعلومات من قبل الادارة بهدف تحقيق اهداف معينة.
- 3- بسبب عدم معرفة المالكين بكل تصرفات الوكيل وعدم وجود جهاز رقابة يمنعه من التلاعب الامر الذي يؤدي اصدار بيانات غير متماثلة واسباب اخرى تتعلق بتعظيم المصالح والمعرفة ومثال ذلك شركة (انرون) للطاقة فمن حيث تعظيم المصالح كانت الادارة تؤكد على مصالحها وادى ذلك الى خسائر كبيرة للمساهمين وكذلك خسرت الوحدة الاقتصادية سمعتها وانهارت، واما ما يتعلق بالمعرفة تتمثل بسبب عدم معرفة المالكين بقدر كافٍ من المعلومات عن استثماراتهم

(Alla et al , 2018:4).

يمكن تمثيل أسباب عدم تماثل المعلومات كعلاقة ثلاثية الأبعاد يكون فيها النظام المحاسبي للبلد هو البعد الأول، ووحدة الإبلاغ هي البعد الثاني، ويمثل المستخدمون البعد الثالث على النحو التالي:

البعد الأول هو نظام المحاسبة المعتمد: البيئة المحاسبية هي بيئة معقدة للغاية لأن المحاسبة نظام معلومات مفتوح والعديد من العوامل تلعب دوراً في تكوين قواعد العمل وصياغة الإجراءات والنتائج التي تشكل هذا النظام اعتماداً على النظم السياسية ، الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للنظام ، وهذه العوامل لها تأثير كبير في طبيعة تكوين وتشكيل النظم المحاسبية، وكل عامل يمكن أن يسبب خلق مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية. وتم تصنيف الانظمة المحاسبية الدولية الى اكثر من تصنيف، ومنها تصنيف (Mueller) الذي كان سابقاً في هذا المجال باعتبار ان النظم المحاسبية في اي بلد هو محصلة البيئة السياسية والاقتصادية لها، لذلك صنف (Mueller) النظم المحاسبية الدولية الى تصنيفات اربعة اساسية (محسن، عبدالله، 2020: 93) وكما معروض في الجدول التالي:

جدول (2) تصنيفات (Mueller) لنظم المحاسبة الدولية

ت	التصنيف	طبيعة التصنيف المحاسبي
1	حقل الاقتصاد الكلي	في ضوء هذا النموذج تتبع الوحدات الاقتصادية السياسة الوطنية والتي تقودها لتحقيق الأهداف المخططة وتحقيق المصلحة العامة ، مثل السويد على سبيل المثال.
2	حقل الاقتصاد الجزئي	يجب أن يكون انعكاس الواقع الاقتصادي في مهنة المحاسبة مرناً ومتطوراً وان الممارسات المحاسبية مشتقة من مبادئ الاقتصاد الجزئي ، مع التأكيد على ثبات رأس المال وفصله عن الدخل ، مع قبول مفهوم أن أنظمة القياس تستند الى الكلفة الاستبدالية كما هو الحال في هولندا.
3	حقل المعرفة المستقل	المحاسبة هي وظيفة خدمية بموجب هذا النموذج تشتق من ممارسات الأعمال، الدخل هو مقياس لأداء الوحدات الاقتصادية، الإفصاح الشامل هو مبدأ محاسبة مقبول ، وان المحاسبة في طور تطوير مفاهيمها ، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
4	حقل المحاسبة الموحد	استخدام الحكومة للمحاسبة كجزء من الرقابة الإدارية وقياس الأداء ومراقبة الأسعار، والتوحيد في القياس والعرض والإفصاح لتسهيل استخدام المعلومات المحاسبية مثل فرنسا.

يمكن تصنيف البيئة المحلية للعراق في الفئة (الرابعة) من مجال المحاسبة الموحد ، وهو استخدام الدولة للمحاسبة لتحقيق أهدافها ، كما يتضح من وجود نظام محاسبي موحد يقدم أساليب وطرق محددة للقياس والعرض والإفصاح ، وهذا النظام الذي تم بناؤه على أساس التوجه الاشتراكي للدولة وحاجتها إلى معلومات موحدة للإشراف والرقابة على الأنشطة الاقتصادية ،

وفي الفترة الماضية وجدنا أن رغبة الدولة في الانتقال نحو اقتصاد السوق ، وهذا يتطلب إعادة صياغة طرق القياس والعرض والإفصاح والقوانين والتشريعات ، بما يتماشى مع التوجهات الحالية من خلال اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية والشفافية في الإبلاغ والقبالية على المقارنة مع التقليل من عدم تماثل المعلومات والقضاء على أثر النظام المحاسبي كمسبب لعدم تماثل المعلومات ، وقد لا تتحمل الوحدة الاقتصادية أي مسؤولية عن ذلك.

(محسن، عبدالله، 2020: 93)

البعد الثاني هو وحدة التقارير: إن إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية من قبل وحدات الإبلاغ تمثل للجانب السلوكي لمتخذي القرار وتأثيرها في مستخدمي تلك المعلومات وبالخصوص المساهمين بصفتهم اصحاب راس المال. وأن اختيار الإدارة لسياسة محاسبية تحقق أهدافها وتزيد من أرباحها على حساب المالك توفر البيئة المناسبة لخلق مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية .

البعد الثالث (مستخدمو المعلومات المحاسبية): يعتبر مستخدمو المعلومات المحاسبية على تنوع فئاتهم أحد الأسباب التي تؤدي الى عدم تماثل المعلومات المحاسبية لاحتواء البيانات المالية العديد من المفاهيم والمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي قد لا تكون مألوفة لجميع المستثمرين والحاجة للحصول على مستوى مقبول من فهم محتوى التقارير المالية حتى لو كانت هذه التقارير متكاملة لمعايير معدة وفقا للمعايير المطلوبة ، ونتيجة لذلك تخلق مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية للمستخدمين أنفسهم (Salem.2018 :78).

5.1.2 وسائل الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

Means of reducing the phenomenon of information asymmetry

حددت عدة دراسات عددًا من العوامل التي تحد من ظاهرة الاختلاف في المعلومات المحاسبية ، وأهمها الجهود التي يبذلها مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإصدار معايير إبلاغ مالي دولية (IFRS) التي تضمن إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة ، وتضمن الإفصاح الصحيح عن هذه الظاهرة (Kim et at. 2013:12-13) ، (عوض، 2011: 49).

ويعتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية التركيز على أهمية الإفصاح بما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها الى أصحاب المصلحة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة وتحقيق التكافؤ العادل بين أصحاب المصلحة، وبالتالي تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في إعداد البيانات المالية، ويساعد تقديمه إلكترونياً على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين إمكانية المقارنة والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، بطريقة تقلل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.

(الميهي، 2015: 63 ، (Vakilifard et. al. 2011: 698-619)، وهناك وسائل أخرى للحد من عدم تماثل المعلومات (حسانين، 2014: 183-205).

1- تبني المعايير المحاسبية بشكل إلزامي.

2- حوكمة الشركات.

3- التوسع في الإفصاح المحاسبي.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي لديها مستوى عالٍ من عدم تماثل المعلومات قد تبنت لاحقاً سياسة محاسبية متحفظة وذلك لتحسين بيئة معلوماتها المستقبلية وبالتالي تخفيف عدم تماثل المعلومات كما ان عدم تماثل المعلومات ينشأ نتيجة لاحتفاظ المديرين بالأخبار السيئة وتؤجل الإفصاح عنها، لذلك فإنه من الممكن تخفيض عدم التماثل في المعلومات عبر الإفصاح عن الاخبار السيئة بتوقيت مناسب (Garcia-Lara et al.,2014: 173-198).

الإفصاح هو أحد خصائص جودة التقرير السنوي ، لذا فإن زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات في التقرير السنوي سيحقق نتائج إيجابية للمنشأة ، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح عن المعلومات زادت الشفافية وانخفض عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة وانخفاض مستوى عدم التأكد من قبل اصحاب المصلحة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية (عبدالقادر، 2017: 509- 511).

النتائج التي توصلت إليها دراسة (Chung et al,2016 : 122-143) التي تمت في كندا أوضحت أن تزايد حجم التقارير المالية يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، ويعمل على جذب صغار وكبار المستثمرين. أن الإفصاح الإلكتروني عن طريق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) كان له الأثر الأكبر في انخفاض مخاطر عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال زيادة شفافية تكلفة رأس المال (Kim et al,2013:10-15) .

يرى الباحث ان وجود مراجع مستقلة تقوم بدور المراقبة التحذيرية يساعد في التقليل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساهمين.

6.1.2. مقاييس عدم تماثل المعلومات Information asymmetry measures

نظراً لأن عدم تماثل المعلومات لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر فقد قدمت الدراسات السابقة بعض المقاييس اللازمة لتحديد مستوى عدم تماثل المعلومات. وتظهر هذه المقاييس تصور الأسواق المالية لمخاطر الاختيار العكسي، والتي تنشأ من وجود متداولين مطلعين ومتداولين آخرين غير مطلعين. وتتمثل هذه المقاييس في الآتي:

1.6.1.2 Price range scale مقياس مدى السعر

يشير مدى السعر إلى الفرق بين السعر الذي يقدمه المشترون والسعر الذي يطلبه البائعون مقابل ورقة مالية معينة. (Khatali، 2020:79). ففي ظل حيافة الإدارة لمعلومات خاصة واستخدامها لإصدار أحكام وتقديرات بشأن أمور كثيرة منها اختيار السياسات المحاسبية، وعدم تأكد الأطراف التي لم تصل إليها المعلومات من معقولية تلك الأحكام والتقديرات، فإن هذا يدعو هؤلاء إلى حماية أنفسهم ضد تصرفات الإدارة عن طريق تقديم أسعار أقل، ومن ثم يزداد مدى السعر (السيد، 2005:10).

ايضا يوجد نوعان من المتداولين في السوق هما: المتداولون المطلعون والمتداولون غير المطلعين، ويتمتع المتداولون المطلعون بميزة المعلومات الخاصة، بينما لا يتمتع المتداولون غير المطلعين بتلك الميزة. ومن ثم يعاني المتداولون الذين ليس لديهم معلومات من الخسارة نتيجة التداول مع المتداولين المطلعين، ويقومون بتعويض هذه الأضرار عن طريق زيادة مدى السعر، (Abdul Ghafoor et al.2019:97).

وعلى ذلك، فكلما زاد مدى السعر دل ذلك على وجود درجة عالية من عدم تماثل المعلومات. أما إذا لم يكن عدم تماثل المعلومات موجودا، فإن هذا يعني أن جميع المشاركين في السوق لديهم نفس المعلومات ومن ثم يكون مدى السعر صفرا (نصير ، 2021 : 18-20).

2.6.1.2 مقياس تشتت تنبؤات المحللين الماليين**Financial analyst forecast dispersion scale**

يمثل المحللون الماليون إحدى القنوات المتاحة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين للتعرف على أداء الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بأفاق الاستثمار المستقبلية. وعند إعداد التنبؤات يعتمد المحللون الماليون على مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، بما في ذلك القوائم المالية والإفصاحات الاختيارية والمعلومات المقدمة من الإدارة. ومن ثم فإن قيام الإدارة بحجب بعض المعلومات سوف يؤثر سلبا في دقة تنبؤات المحللين الماليين (He and Marginson، 2020:500).

لذلك يفترض أن زيادة كمية المعلومات ذات الصلة والمتاحة للمحللين الماليين سوف تساعدهم على الوصول إلى توقعات أكثر دقة واتساقا (Li، 2020:2). ووفقا لذلك، كلما زادت درجة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين كان ذلك دليلا على زيادة درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في السوق (نصير ، 2021 : 18-20).

3.6.1.2. حجم التداول trading volume

يمثل حجم التداول مقياساً للسيولة، إذ إنه يجسد رغبة بعض المستثمرين في البيع واستعداد الآخرين للشراء، وترتبط هذه الرغبة في التداول على أسهم الوحدة الاقتصادية بشكل عكسي بوجود عدم تماثل المعلومات (Leuz ad Verrecchia، 2000: 99). إذ يترتب على زيادة عدم تماثل المعلومات تخفيض المتعاملين غير المطلعين لتعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أحجام التداول (عبدالرحيم، 2012:68). وعلى النقيض، فإن انخفاض عدم تماثل المعلومات يعني أن نية البيع والشراء لدى المشاركين في السوق تميل إلى الزيادة، وعلى ذلك، فكلما زاد حجم التداول دل ذلك على وجود درجة منخفضة من عدم تماثل المعلومات (نصير، 2021: 18-20).

4.6.1.2. تقلب أسعار الأسهم Stock price volatility

يشير تقلب أسعار الأسهم إلى التباين (أو الانحراف المعياري) في العائد من ورقة مالية معينة لفترة زمنية محددة. ويمثل تقلب أسعار الأسهم بشكل عام عدم اليقين أو المخاطرة في سوق رأس المال. فإذا كان عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال منخفضاً، وكان السوق فعالاً، فإن تقلب سعر السهم يميل إلى الانخفاض (Yoon et al.2011:159). وعلى النقيض، فإن الزيادة في عدم تماثل المعلومات يمكن أن تتسبب بزيادة تقلب أسعار الأسهم، لأن الاختيار العكسي بين المتداولين يصبح أكثر حدة (نصير، 2021: 18-20).

5.6.1.2. أرباح التداول الداخلي Insider trading profits

تمثل أرباح التداول الداخلي الأرباح التي تحققها الأطراف الداخلية نتيجة استخدام الميزة المعلوماتية لديها في عمليات التداول. ويتمثل المنطق وراء استخدام التداول الداخلي كمقياس لعدم تماثل المعلومات في أن الربح الذي يحققه المطلعون عندما يتداولون المعلومات الداخلية قبل الإفصاح العام يؤدي إلى دمجها بالكامل في أسعار الأسهم. وبالتالي ترتبط أرباح التداول الداخلية بدرجة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجيين. وعلى ذلك، يجب أن تكون أرباح التداول من الداخل صفرًا إذا كان لدى الأطراف الخارجية نفس المعلومات مثل المديرين (Frankel and Li، 2004:232).

وفي ظل المقاييس السابقة، تشير الأدبيات إلى أن مقياس مدى السعر هو الأكثر قبولاً واستخداماً للتعبير عن عدم تماثل المعلومات لأنه يعوض مقدمي السيولة عن التعامل مع المتداولين المطلعين بشكل أفضل (Abad et al.، 2017: 266).

يرى الباحث ان ظاهرة عدم تماثل المعلومات تحدث عندما تكون الوحدة الاقتصادية قد تعمدت حجب معلومات معينة عن المستثمرين لغرض تحقيق هدف معين، او لم تكن الوحدة الاقتصادية متعمدة لعملية حجب تلك المعلومات، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق أرباح غير عادية للطرف الذي

في حوزته المعلومات، وبالنتيجة تحويل الثروة من طرف إلى اخر وهذا ما ينتج عنه عدم الاستقرار في الاسواق بسبب عدم تماثل المعلومات، لكن عدم تماثل المعلومات تؤثر وتتأثر ببعض العوامل الاخرى التي تكون لها ارتباط مباشر او غير مباشر بها مثل جودة الحوكمة والياتها، وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

البحث الثاني

جودة حوكمة الشركات - مدخل مفاهيمي

1.2.2. جودة الحوكمة governance of Quality

تعد حوكمة الشركات من القضايا الحديثة في البحوث الأكاديمية بسبب سلسلة الفضائح المالية في جميع أنحاء العالم ، وبسبب فضائح الشركات الكبرى المختلفة مثل Enron و Andersen في الولايات المتحدة و Marconi في المملكة المتحدة، لذلك ازداد الطلب على جودة الحوكمة لأنها تضمن مراقبة أفضل وتلبي هدف الوحدة الاقتصادية من خلال تعظيم قيمتها وكذلك تساعد على حماية حقوق المساهمين واصحاب المصلحة الآخرين (Rahman et al,2017: 60).

لتعظيم قيمة المساهمين، يجب على مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أن يكون على معرفة بالعواقب البيئية والاجتماعية لتصرفات الوحدة الاقتصادية ويتأكد من امكانية الوحدة الاقتصادية للاستجابة للأراء المختلفة من قبل الاطراف ذات العلاقة ، وكذلك يمكن النظر إلى الشركات على أنها تعمل بموجب عقد اجتماعي يسمح لها بموجبه بالاعتماد على موارد المجتمع لإنتاج السلع والخدمات ولكن ليس لها حقوق ثابتة في تلك الموارد، علاوة على ذلك هناك توقع بأن الفوائد التي تعود على المجتمع من الشركات التي تستخدم هذه الموارد يجب أن تتجاوز تكلفتها.

وكما لاحظ (كولك وبينكسي) ، "تحتاج الشركات إلى أن تكون مربحة وأخلاقية على حد سواء، وأن تكون الاهداف التي يجب تغطيتها من أجل "انجاح العمل" بحيث يكون هناك ازدواجية متزايدة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية لها (M. C. Chan et al ,2014:82) .

لاحظت بعض الدراسات أن جودة حوكمة الشركات مرتفعة بشكل عام ولكنها منخفضة في بعض النقاط مثل (مجلس الإدارة و المدير التنفيذي وتعيين المديرين).

لقد تزايد الوعي بحوكمة الشركات مع مرور الوقت، كما أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات من قبل الوحدات الاقتصادية يتزايد أيضاً مع مرور الوقت، وبالتالي فإن جودة حوكمة الشركات تزداد مع مرور الوقت، نستطيع القول أن جودة حوكمة الشركات أعلى مما كانت مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد سبب لافتراض أن إدارة الأرباح آخذة في التناقص مع مرور الوقت.

توجد حوكمة الشركات لتوفير الضوابط والتوازنات بين المساهمين والإدارة وبالتالي التخفيف من مشاكل الوكالة ،على الإدارة الجيدة تقليل الخلافات بينها وبين الملاك، في بعض الوحدات الاقتصادية، ينبغي على المديرين ان يكونوا أقل احتمال لتبني سياسة توزيع أرباح دون المستوى الأمثل. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون لجودة حوكمة الشركات تأثير على سياسة توزيع الأرباح.

تشير الأدلة إلى وجود علاقة إيجابية بين توزيعات الأرباح وجودة حوكمة الشركات. وبعبارة أخرى، فإن الشركات التي تتمتع بحوكمة أقوى من المرجح أن تدفع أرباحاً، وبالمثل، يميل دافعو أرباح الأسهم إلى دفع أرباح أكبر. يتم تعريف جودة حوكمة الشركات على أنها قواعد الحوكمة والتنظيم وأفضل الممارسات المتعلقة بها، ومن خلالها نستطيع الحكم على الشركات من حيث الالتزام بواجباتها تجاه المساهمين واصحاب المصلحة.

إن العلاقة الإيجابية بين جودة الحوكمة وتوزيعات الأرباح ليست ذات دلالة إحصائية فحسب، بل إنها كبيرة أيضاً من الناحية الاقتصادية (Jiraporn, et al 2011:256).

2.2.2. مفهوم الحوكمة Governance concept

مرت الحوكمة بالعديد من المراحل وكانت المرحلة الأولى لظهورها عام 1977 م إذ كانت في بدايتها على شكل تنبؤات غير مباشرة، وقد ذكرها (Smith) في كتابه ثروة الامم (انه من الصعب ان نتوقع بان مديري الشركات المساهمة ان يقوموا بالأشراف على الشركات كما لو كانوا هم انفسهم اصحابها ، وذلك لان المدراء هم الذين يقومون بإدارة اموال غيرهم وليس اموالهم الخاصة بهم ، لذلك من المتوقع ان يحدث شيء من الاهمال بشكل او باخر في ادارة شؤون هذه الشركات و مراجعة الحسابات، ومن غير المستبعد ان يحدث فساد محاسبي في حال التواطؤ مع مكتب المحاسبة او الادارة التنفيذية التي تساهم في اخفاء الفساد وانحرافاتهم او تلاعبهم في الحسابات). والحق ان جذور مفهوم حوكمة الشركات تمتد الى عام 1932 م ، كما ان كلاً من (Berle & Means) في جامعة هارفورد كانا من اوائل من تطرق الى موضوع فصل الملكية عن الادارة عندما قاما بدراسة هيكلية اكبر الشركات الامريكية وتوصلا الى ضرورة فصل الملكية عن الادارة وفرض نوع من الرقابة على تصرفات الوكلاء وذلك لضمان حماية حقوق المساهمين (حسن، مهدي، 2021: 46).

تعد الحوكمة من اهم الادوات ذات الفاعلية الدافعة والمحفزة على تشجيع الاستثمار في الشركات وكذلك تضمن الالتزام بالإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية بمعايير الجودة المحاسبية اللازمة لأصحاب المصالح، وكذلك تكفل درجة من ضمان الالتزام بالمراجعة الفعالة للتقارير المالية والتأكد من عدالتها ومصداقيتها وجودتها، مما يؤدي الى زيادة الثقة بتلك القوائم (امين، 2012: 46).

يشير مفهوم الحوكمة إلى مجموعة القواعد والحوافز التي تهدف من خلالها إدارة الوحدة الاقتصادية إلى تعظيم الربحية والقيمة طويلة الأجل للوحدة الاقتصادية لصالح المساهمين وأصحاب المصلحة (Saidi, 2005: 297).

بدأ استخدام مصطلح الحوكمة مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (Sulaiman, 2006: 13).

يعتمد المفهوم الأساسي للحوكمة على اساس تغير الظروف نتيجة التوسع الكبير في حجم المجتمعات والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات ، مما أدى إلى عدم قدرة الحكومات

على إدارة شؤون بلدانهم بمفردهم. لذلك كان من الضروري إشراك الأطراف غير الحكومية ، مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، وكذلك المنظمات غير الهادفة للربح ، في إدارة الشؤون العامة والمجتمع. (David et al,2003:35) ، كما أن الحوكمة تشمل تنظيم العلاقة بين المؤسسة واصحاب المصلحة والمجتمع (Ciftci, Tatoglu et al. 2019: 90-103). أما البنك الدولي ، فيرى أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها فرض القوة لصالح مجموعة معينة ، لذلك تعمل الحكومة لصالح الأفراد ويجب أن تمنحهم الفرصة للمشاركة في صنع القرار بالتساوي وفي إطار الشفافية والمصادقية (Washington DC: World Bank Group, 2003) .

اما مؤسسة التمويل الدولية "IFC" فقد عرفتتها بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (Hammad, 2005 :4).

كذلك تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه الإدارة في أداء أعمالها وفي أداء واجباتها ليس فقط فيما يتعلق بالمساهمين الذين هم أساس في المنظومة الحاكمة في المصارف، وكذلك فيما يتعلق بالمدعين، الذين يشكلون أساس الدائنين الرئيسيين للبنوك، ومن ثم امام اصحاب المصلحة والمجتمع في القطاع المصرفي (الربيعي، راضي، 2013: 32).

كما تعرف بأنها الرقابة على تصرفات مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنوك، وكذلك حماية حقوق كل من حملة الأسهم والمدعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، التي يحددها الهيكل التنظيمي وصلاحيات السلطة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك الحكومية والبنوك الخاصة (سعاد، 2015: 4- 5).

وتعرف الحوكمة وفقا للائحة الحوكمة الجديدة بأنها قواعد لقيادة الوحدة الاقتصادية وتوجيهها، و تشمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، ووضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافس في السوق وبيئة الاعمال ، ويعد هذا التعريف إضافة علمية من هيئة السوق المالية في محاولة لتقييد مفهوم الحوكمة والسيطرة عليه على الرغم من أن هذا المفهوم يغطي موضوعات واسعة يصعب تقييدها في تعريف مانع شامل، كما أنه متجدد ومن الصعب الحفاظ على التعريف في ظل المستجدات التي تطرأ على القواعد. ويعد الافصاح سمة أساسية من سمات حوكمة الشركات وأحد عناصر جودة هذا النظام ، وتتمتع الشركات التي لديها نظم جيدة للحوكمة بإفصاح ومعلوماتية أكبر، وتماثل للمعلومات وقدرة المستثمرين على رقابة تصرفات الادارة وأداء

الوحدة الاقتصادية والقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Beekes , Brown et al 2016:263-297).

كذلك يرى (Bhattacharyya, 2019:275) ان الحوكمة هي آلية تتوافق من خلالها سلوكيات وممارسات جميع موظفي الوحدة الاقتصادية من مختلف المواقع مع استراتيجية الوحدة الاقتصادية ورؤيتها لتعظيم قيمتها المضافة ، وبالتالي تحقيق مبدأ الإنصاف والتوازن بين مصالح الإدارة من جهة والأطراف الأخرى من جهة أخرى.

كما يرى (Derakhshan, Turner et al.2019:98-116) ان الحوكمة هي مجموعة من تدابير الرقابة التي تهدف إلى ضمان العمل بطريقة متوازنة مع مراعاة البعد الاجتماعي في جميع مجالات الأنشطة التجارية للوحدة الاقتصادية وتوازن المصالح بين جميع اصحاب المصالح.

تعرف الحوكمة من قبل اللجنة الاستشارية للجمعية الوطنية لأعضاء مجلس الإدارة في نيويورك (NACD) بانها تسعى إلى تحقيق أهداف وخطط طويلة الأجل معتمدة من خلال توفير هيكل إدارة تنفيذية عليا ومنظومة من الأشخاص القادرين على تحقيق هذه الأهداف ، ويجب على الإدارة العليا أن تضمن لجميع العملاء والمستفيدين تطبيق المصداقية والسمعة والمسؤولية من خلال التنظيم والنظام والموظفين.

من جانبها ، تنظر لجنة بازل في الحوكمة من منظور مصرفي لتشمل الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية من خلال مجالس إدارتها والادارة العليا التي تؤثر في كيفية قيام البنك بالأمور التالية :

- 1- وضع الأهداف الضرورية للمصارف.
- 2- إدارة الاعمال اليومية في المصارف.
- 3- إدارة الأنشطة والمعاملات المصرفية بطريقة سليمة وفقا للقوانين والتعليمات السارية لضمان حماية مصالح المودعين .
- 4- مراعاة الحقوق الخاصة لأصحاب المصالح المتعاملين في المصرف (الموظفين والعملاء والمساهمين...).

3.2.2. الأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة

Parties concerned with applying governance rules

هناك أطراف أربعة رئيسة تؤثر وتتأثر بتطبيق قواعد الحوكمة وهذه الأطراف هي:
(رضا، احمد، 2018: 24)

المساهمون: هم الذي يقدمون رأس المال بهدف تحقيق الربح، بالتالي هم المعنيون باختيار وانتخاب مجلس إدارة ناجح يحقق لهم أهدافهم في تعظيم ثرواتهم من خلال ما سيحصلون عليه من أرباح عندما يتم توزيعها، وهم المعنيون بالأساس في انتخاب واختيار مجلس الادارة الناجح الذي سيحقق لهم أهدافهم المنشودة .

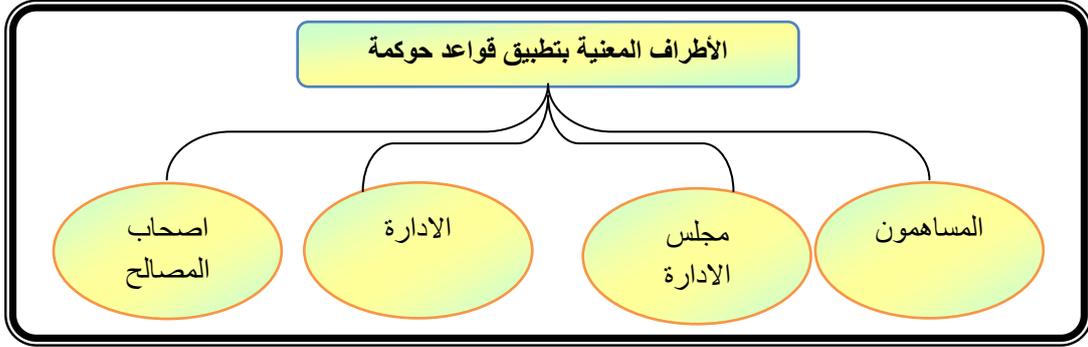
مجلس الإدارة: يتم انتخابه من خلال المساهمين، ومن مهامه وضع المديرين التنفيذيين الذين يقومون بإدارة الوحدة الاقتصادية ورسم السياسات العامة التي ستسير عليها الادارة التنفيذية للوحدة الاقتصادية وحماية حقوق المساهمين والمحافظة عليها، ويتعين على مجلس الادارة تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل سليم ليساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف المجلس .

الإدارة : هي الجهة المسؤولة في الوحدة الاقتصادية عن رفع تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة ، والإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تقدمها للمساهمين .

أصحاب المصالح : هم أطراف مرتبطة بالمؤسسة ، سواء كانوا أطرافاً داخلية أو خارجية مثل الدائنين والموردين والبنوك والعاملين والموظفين، ويؤثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير في هذه العلاقات لأن هذه الأطراف لها مصالح متضاربة ومختلفة، وتقوم مبادئ الحوكمة المشتملة على النزاهة والوضوح والشفافية إلى تنظيم علاقة الأطراف المعنية بالمنشأة بطريقة تحقق الإنصاف لهم.

ووفقاً لتصنيف (Young, Peng et al. 2008:220-196 ، Charreaux 2004:3) يمكن تقسيم النظريات التي توضح مفهوم ودور الحوكمة إلى نظريات المستوى الجزئي ونظريات المستوى العام، مع التركيز على المستوى الجزئي للعلاقة بين المساهمين والإدارة (الوكلاء)، حيث يوجد عدم تماثل في المعلومات بين الطرفين وإمكانية استخدام الإدارة لهذه المعلومات لتعزيز المصالح الشخصية أو استخدامها بشكل إيجابي لزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية ، بينما على المستوى العام ينصب الاهتمام على تنوع أنظمة الحوكمة واختلاف خصائصها من دولة لأخرى، وتختلف طبيعة مشكلة الوكالة تماماً في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية، في البلدان المتقدمة تكون بين المساهمين والإدارة ، وفي البلدان النامية تكون بين المساهمين الأغلبية والأقلية بسبب تركيز الملكية وضعف الحماية القانونية لحقوق الأقلية، وبشكل عام يمكن

معالجة مشكلة الوكالة في الحوكمة بعدة طرق، مهنا مجلس الإدارة الكفوء، والإفصاح الدقيق والكافي عن المعلومات المالية في الوقت المناسب، والشفافية في هيكل الملكية (Solomon,2020:15).



شكل (3) الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة

اعداد الباحث

4.2.2. أهداف الحوكمة Governance objectives

مع الاهتمام المتزايد مؤخرًا بممارسات الحوكمة كنتيجة مباشرة للقضايا الكبرى الناشئة عن سوء السلوك للإدارة التنفيذية في بعض الشركات والمخاوف من استغلال المدراء لمواقعهم في بعضها الآخر، كان هناك تصور متزايد بأن الحوكمة في الشركات الجيدة لا تساعد فقط على تجنب مشاكل إدارية ومالية، ولكن لها أيضاً جوانب إيجابية أخرى إذ تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الرفاهية الاجتماعية، وضمان الحصانة القانونية (التميمي، 2008: 74). تعمل الحوكمة على دعم مبدأ الشفافية في معاملات الوحدة الاقتصادية كافة واجراءات المحاسبة والمراقبة المالية، وبالطريقة التي تمكن من ضبط عناصر الفساد في اي مرحلة، وبذلك تجنب الوحدة الاقتصادية حدوث مشاكل محاسبية ومالية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (أبو حمام، 2009: 55-56).

كما تهدف إلى تقييم عمل الإدارة العليا، وزيادة المساءلة والثقة، والتأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والمراقبة على الأداء ومتابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنشأة المالي. وأن مسؤولية الرقابة تنتقل إلى الطرفين، وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للوحدة الاقتصادية، وتحسين الأساليب المحاسبية والمالية في المنظمة والعمل على تحقيق الإنصاف والنزاهة والشفافية في جميع عمليات المنظمة وتعاملاتها (بركة، 2012: 93).

كما تهدف الحوكمة إلى وضع النظام الأمثل لإدارة الوحدة الاقتصادية ورقابتها، حيث تشير معظم الدراسات إلى العلاقة الطردية بين تطبيق الحوكمة وأداء الشركات المالي وغير المالي حيث تساعد ممارسات الحوكمة الجيدة في الحفاظ على الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية، وجذب الاستثمار للشركات والاقتصاد ككل من خلال الوسائل التالية: (وليد، 2016: 14)، (Ararat et al., 2014:8).

1- الحفاظ على عنصر الشفافية في جميع معاملات وعمليات الشركات والإجراءات المحاسبية والتحليل المالي بحيث يمكن السيطرة على عناصر الفساد في أي مرحلة.

2- تحسين وتطوير إدارة الوحدة الاقتصادية ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية متينة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة على أساس متين، مما يؤدي إلى أداء أفضل.

3- ضمان المعاملة العادلة للمساهمين والموظفين والدائنين والأطراف المعنية الأخرى في جميع الأوقات، حتى في حالة إفلاس الوحدة الاقتصادية.

4- تعمل على تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.

5- فرض رقابة فعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتعمل على تدعيم المساءلة المحاسبية بها وان هنالك أهدافاً أخرى للحوكمة منها: (الدباغ، ابراهيم، 2014: 5).

1- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.

2- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه .

3- تأكيد مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء رفع تحسين الكفاءة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية.

4- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الوحدة الاقتصادية فضلاً عن وسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

5- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الوحدة الاقتصادية بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كلا الطرفين، وهما مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للوحدة الاقتصادية.

6- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وتعظيم أرباحها.

7- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادية وإدارية وأخلاقياً ومحاسبياً

مما تقدم يرى الباحث أن الحوكمة تهدف إلى تحقيق الرقابة على الاداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وعدم الدمج بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه، بل ايجاد هيكلٍ يحدد من خلاله أهداف الوحدة الاقتصادية ووسائل تحقيقها ومتابعة ادائها، وتعديل القوانين التي تحكم الشركات بحيث يتم نقل مسؤولية المراقبة إلى جميع المستفيدين من الحوكمة ، اذ تشترك الأطراف في الوظائف التي يحددها نموذج الإدارة المستخدم ، مثل تقييم أداء الإدارة العليا ، وتحسين المساءلة ، وزيادة درجة المصداقية ، وتمكين الشركات من تلقي التمويل من المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب من خلال زيادة مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين في تحقيق أهداف الشركات ، وتجنب المشاكل المحاسبية والمالية بشكل يعمل على دعم واستقرار أنشطة الشركات العاملة في الاقتصاد ، وعدم حدوث انهيارات بالبنوك أو الأسواق المالية المحلية والعالمية والمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين

5.2.2. مزايا الحوكمة Governance advantages

- هناك العديد من المزايا للحوكمة نذكر منها: (الغنيمي، 2005: 383)، (حنا، 2005: 81).
- 1- تقليل المخاطر المصاحبة للفساد المالي والإداري الذي تواجهه الشركات والدول.
 - 2- زيادة مستوى نشاط الشركات وبالتالي الإسراع بالتنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.
 - 3- جذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في المشاريع الوطنية، وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
 - 4- شفافية ودقة ووضوح ومصداقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات، وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرار.
 - 5- حماية المساهمين بشكل عام ، سواء أكانوا أقلية أم أغلبية ، وتعظيم عوائدهم.
 - 6- مراعاة مصالح المجتمع والعاملين.
 - 7- ضمان المراجعة للأداء المالي وحسن الاستخدام لأموال الوحدة الاقتصادية ، ودرجة الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية في ضوء قواعد الحوكمة.
 - 8- تجنب الدخول في المشاكل المحاسبية والمالية، بشكل يدعم ويثبت أنشطة الشركات العاملة في الاقتصاد ويحذر من حدوث تعطل في الأجهزة المصرفية أو الأسواق المالية المحلية.
 - 9- الحصول على مجلس إدارة قوي يمكنه انتخاب مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الوحدة الاقتصادية في إطار القوانين واللوائح القائمة بطريقة أخلاقية.
- ومن خلال ما تقدم من مفاهيم وتعريف ومزايا للحوكمة يرى الباحث ان هناك مفاهيم ومعاني اساسية للحوكمة من خلال الآتي:

ان الحوكمة هي مجموعة الانظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على اداء الشركات من خلال تنظيم العلاقة بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين واصحاب المصالح الاخرى، والتأكيد على ان تكون ادارة الشركات لصالح اصحاب المصالح وذلك من خلال وجود هيكل معين يضمن توزيع الواجبات والحقوق بين المشاركين في ادارة الوحدة الاقتصادية (مجلس الادارة ، والمساهمين، والمديرين).

6.2.2. أهمية الحوكمة The importance of governance

تكمن أهمية الحوكمة في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ، لا سيما فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم، وحماية دورهم من خلال مراقبة عمل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لهذه الشركات ، من أجل ضمان حماية حقوق اصحاب المصالح، (وليد، 2016: 12).

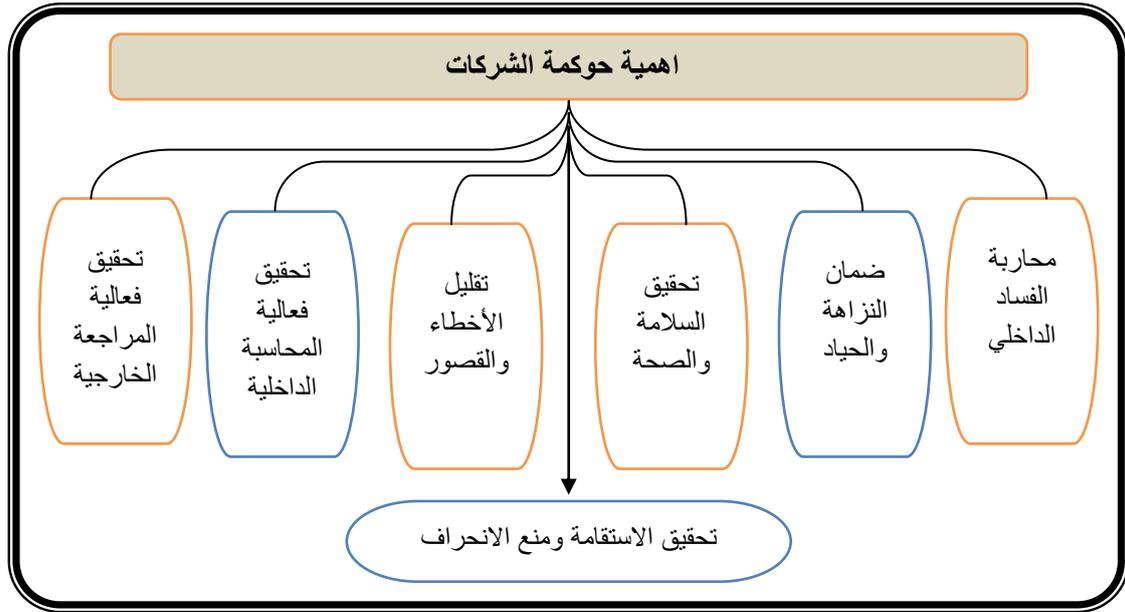
تظهر أهمية الحوكمة للمساهمين من خلال:- (كافي، 2013: 215)

- 1- محاربة الفساد الداخلي في الشركات ومنع وجوده أو استمراره بل القضاء عليه ومنع تكراره.
 - 2- التأكد من وجود قدر معين من النزاهة والاستقامة لجميع موظفي الوحدة الاقتصادية ، من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
 - 3- التأكد من عدم وجود خطأ أو انحراف مقصود أو غير مقصود ومنع مثل هذا الخطأ أو القصور.
 - 4- محاربة الانحرافات ومنع استمرارها ، لا سيما التي يشكل وجودها خطراً على المصالح ، أو التي يؤدي استمرار ضعفها إلى نتائج غير مرضية للوحدة الاقتصادية.
 - 5- تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يمنع هذه الأخطاء.
 - 6- تحقيق أقصى فائدة حقيقية لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بعمليات الرقابة الداخلية.
 - 7- يحقق أعلى قدر للفاعلية من مراقبي الحسابات الخارجيين خاصة، لأنهم يتمتعون بدرجة كافية من الاستقلالية ولا يخضعون لضغوط من مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو المديرين الذين يعملون بها.
- في الواقع ، الحوكمة هي أداة جيدة تتيح للمجتمع ضمان الإدارة الجيدة للشركات بطريقة علمية وعملية ، مما يؤدي إلى إنشاء إطار عام لحماية أموال المستثمرين والدائنين ، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف، نظام يتتبع البيانات والمعلومات على قدم المساواة، ويوفر في الوقت نفسه أداة جيدة لتقييم عمل مجالس إدارة الشركات ، ومحاسباتهم، وتقييمهم (الخصيري، 2005: 65).

اما أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات فتكون من خلال: (رضا، احمد، 2018: 4)

- 1- تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية المنشورة.
 - 2- مساعدة الشركات في جذب الاستثمار وزيادة قدرتها التنافسية.
 - 3- التأكد من وفاء الوحدة الاقتصادية بالتزاماتها وضمان تحقيق أهدافها قانونيا واقتصاديا.
 - 4- محاربة الفساد الداخلي في الشركات ومنع وجوده والقضاء عليه نهائيا.
 - 5- ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لجميع العاملين بالوحدة الاقتصادية.
 - 6- تقديم معلومات موثوقة وشفافة لجميع الأطراف ذات الصلة المرتبطة بالوحدة الاقتصادية).
- اما بالنسبة لأهميتها في القطاع المصرفي فيمكن تحديدها بما يأتي :
- (حسن ومهدي، 2021: 46-47).

1. تعد الحوكمة نظام رقابة للعمليات التشغيلية للمصارف.
2. تمثل الحوكمة عنصرا مهما لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف، وعكس ذلك سيؤثر في الاستقرار الاقتصادي .
3. ادارة المصرف بحسب الحوكمة ملزمة بالإفصاح عن المعلومات والتحليل المالي لغرض تقييم المصرف بدقة في مجال ادارة المخاطر التنافسية واهمها مخاطر الائتمان، وتعد الجهات الأساسية للحوكمة (المساهمون، مجلس الادارة العليا، الادارة التنفيذية، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي، الجمهور الذي يتعامل مع المصرف) وعليه سيحصل على العائد الامثل الذي يقلل من كلفة حجم المخاطرة .
4. تمثل الحوكمة في المصارف تركيزاً للفهم المناسب لمبادئ العمل المصرفي على مستوى مجالس الادارة والإدارات الوسطى، وكذلك يمثل الاحتراف على هذين المستويين، ويرتفع من مستوى الرقابة المزدوجة من قبل قوانين الدولة ومجلس الادارة، فضلا عن المساءلة والمحاسبة عن عدد اعضاء مجلس الادارة، مع مراعاة الدور السياسي، وايضا لتقديم المراجعة والالتزام بالإفصاح من قبل المراجعين في اداراتهم من خلال معرفة تطبيقات المصرف مع عدم اخفاء الفائدة عن المقترضين مقابل التكلفة. والشكل التالي يمثل اهمية الحوكمة



شكل (4) اهمية الحوكمة

المصدر: بو قدوم رضا، قنون احمد، (2018: 15)، "اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

7.2.2 آليات الحوكمة Governance mechanisms

لقد ازداد الاهتمام بموضوع الحوكمة في الآونة الاخيرة وذلك في أعقاب الازمات المالية التي حدثت في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول جنوب شرق آسيا اذ أسفر عنها انهيار كبرى الشركات في العالم مثل شركة انرون للطاقة وشركة ورد كوم للاتصالات وغيرها. وقد بينت الدراسات أن معظم أسباب انهيار تلك الشركات قد يعود إلى الفساد الاداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة مع مراعاة أن الفساد الإداري يعود إلى تلاعب الادارة بالتقارير المالية وعدم إفصاحها بشكل ملائم عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية إضافة إلى قيامها بالممارسات المضللة لإدارة الأرباح في حين دعم الفساد المحاسبي من خلال تأكيد مدققي الحسابات على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة، بالتالي زادت حاجة الشركات إلى وجود مجموعة من القوانين والاجراءات التي تضمن الانضباط والشفافية والعدالة بين أصحاب المصالح، فظهرت الحوكمة التي تسعى لمنع التلاعب والتحري والخداع وتخفيض الاثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال اعتماد آليات لتحقيق إحكام الرقابة والسيطرة على كافة الشركات وتحقيق مصالح كافة الاطراف (الخضيري، 2005: 65).

تتمثل اليات الحوكمة في مجموعة الممارسات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة، والتي تعمل على تحديد طبيعة العلاقة بين الادارة واصحاب

المصالح، وتضمن للوحدة الاقتصادية ادارة سليمة ومستقرة مما يساعد على استمراريتها ، وتعمل هذه الاليات من خلال مجموعه من الضوابط سواء كانت داخلية او خارجية (الطائي،2009: 110).

وتشير الدراسات إلى وجود ارتباط بين آليات الحوكمة ومدى الافصاح الاختياري مع وجود تفاوت واختلاف في النتائج وطبيعة هذه العلاقة ومعنويتها حسب كل متغير وحسب خصائص الوحدة الاقتصادية، كذلك وجود تأثير للحوكمة والافصاح بشكل منفصل على أداء الوحدة الاقتصادية مع اختلاف النتائج (Saha and Kabra , ، Khanna and chahal, 2019: 113-142 ، ، Saha and Kabra , ، 2019: 70-89).

كذلك من دراسة الى اخرى ومن دولة الى اخرى، Elzahar , Hussainey et al. (2015: 336-361 , Plumlee , Brown et al. 2015: 96-112)، مع وجود تفاعل بينهما في التأثير على الاداء واختلاف طبيعة هذا التفاعل (تكميلي أو استبدالي أو مستقل) (Enache and Hussainey,2020: 413-445 , Saha and Kabra 2020:121).

يتم تقسم آليات الحوكمة الى اليات داخلية ، وخارجية.

1.7.2.2. الآليات الداخلية: internal mechanisms

تشمل الآليات الداخلية، مجلس الادارة، لجنة المراجعة ، التدقيق الداخلية، وادارة المخاطر .
مجلس الادارة: يرى الباحثون في مجال الحوكمة أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للتحكم في سلوك الإدارات التنفيذية ، حيث يحمي رأس المال المستثمر في الوحدة الاقتصادية من الاستغلال أو سوء الاستخدام الذي يمارس من قبل الإدارات التنفيذية ، ومجلس الإدارة المؤثر يشارك بفاعلية في تطوير استراتيجيات الوحدة الاقتصادية ويراقب سلوك وأداء الإدارات التنفيذية ويقدم الحوافز المناسبة لها ، وبالتالي يساعد على تعظيم القيمة الدائمة (دودين، 2013: 74).

مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية للمؤسسة ، والذي يتم انتخابه من بين مجموعات مختلفة من المساهمين وهو مسؤول عن مراقبة الامتثال لأهداف المؤسسة التي تحددها الجمعية العامة السنوية المكونة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين كما يعد المجلس مسؤولاً مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة ، يعين مجلس الإدارة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتولى مهام إدارة المؤسسة للفترة المحددة في نظامها الأساسي، يعد مجلس الادارة مسؤولاً مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الاداء الاداري ويجب أن يقدم تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام على شكل تقرير سنوي ، وان اهم الوظائف الاساسية لمجلس الادارة هي: (عمر، يريقي، 2014: 113-116).

- 1- دراسة وإدارة استراتيجية الوحدة الاقتصادية وخطط العمل وسياسة المخاطر والميزانيات السنوية وخطط النشاط وتحديد الأهداف وإعطاء استمرارية لتنفيذ أنشطة الوحدة الاقتصادية، يجب عليه أيضاً مراقبة النفقات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ والمبيعات للأصول.
- 2- اختيار المديرين وتحديد الرواتب والمزايا الممنوحة لهم.
- 3- مراجعة مستويات رواتب ومزايا المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من رسمية وشفافية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- 4- تتبع الصور المخالفة للمصالح المختلفة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين.
- 5- التأكد من سلامة البيانات المالية للوحدة الاقتصادية ، ومتطلبات ذلك هو المدقق المستقل، وإيجاد نظام الرقابة المناسب وإجراء التعديلات اللازمة.
- 6- مراقبة فاعلية الحوكمة التي يعمل بها المجلس.
- 7- الاشراف على عملية الافصاح والاتصالات.

لجنة التدقيق:

نشأ مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيار المالي لبعض الشركات الكبرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون ساربنس اكسلي في عام 2002 ، والذي طالب جميع الشركات بتشكيل لجنة تدقيق نظراً لدورها المهم في منع الانهيارات المالية في المستقبل من خلال دورها في عملية اعداد القوائم المالية ، وكذلك لزيادة الاستقلالية لكل المراجعين الداخليين والخارجيين، اما في المملكة المتحدة فقد صدرت سلسلة من التوصيات بشأن تشكيل هذه اللجنة.

تعرف لجنة التدقيق بأنها مجموعة فرعية من الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين تتولى القيام باستعراض واشراف مستقل لعمليات الوحدة الاقتصادية لتوفير التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية والخارجية ولكن هذا لا يعني ان تحل لجنة المراجعة محل الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وإنما هي امتداد لكامل هيئة مجلس الادارة، ويجب أن تعمل مع هذه الجهات للتأكد من وجود نظام رقابة داخلية فعال (أحمد، 2008: 250).

التدقيق الداخلي :

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة ، اذ انها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مسائلة الوحدة الاقتصادية، وفي هذا السياق يرى (Archambeault) ان كل عملية تدقيق داخلية وخارجية تعد بمثابة الية مهمة من اليات المراقبة ضمن اطار هيكل الحوكمة، لاسيما فيما يتعلق بضمان دقة وموثوقية التقارير المالية (Archambeault ,2002:8).

إدارة المخاطر:

حددت الأبحاث التي تلت بداية الأزمة المالية العالمية أهم أسباب هذه الأزمة وتحديداً إدارة المخاطر بشكل خاص ، مثل نقاط الضعف في تطبيق ممارسات حوكمة الشركات بشكل عام وإدارة المخاطر على وجه الخصوص، إذ أن البعض من مجالس الإدارة لهذه الشركات اما انها تجهل حقيقة هذه المخاطر، أو أنها كانت تسلم بها لكنها لم توفر أدوات التحوط لمعالجتها (OECD ,1999) .

وبالتالي من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تحتاج إلى إدارة المخاطر بشكل فعال لحماية وزيادة قيمة حقوق المساهمين ، ولكن في كثير من الحالات لا يتم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى الوحدة الاقتصادية ولا يتم تعديل سياسة إدارة المخاطر وفقاً للاحتياجات، حيث كان المديرون المسؤولون عن إدارة المخاطر في كثير من الاحيان مفصولين عن إدارة الوحدة الاقتصادية ولا يعتبرون جزءاً أساسياً من عملية تنفيذ استراتيجيتها، وعلى الرغم من أن أنظمة الحوكمة التقليدية في البداية لم تعط أهمية كافية لإدارة المخاطر، إلا أن منظمة (OECD) قد أحاطت علماً بهذه المسألة وقدمت في أحدث منشوراتها المتعلقة بالحوكمة على ضرورة تشكيل إدارة للمخاطر لدى تطوير استراتيجية الوحدة الاقتصادية (Rankin et al, 2012:198-199).

2.7.2.2. الآليات الخارجية: External mechanisms

أما بالنسبة للآليات الخارجية للحوكمة، فهذه هي الرقابة التي يقوم بها أصحاب المصلحة الخارجية في الوحدة الاقتصادية، والضغط الذي تمارسه المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع ، وهذا المصدر هو أحد المصادر الرئيسية التي تولد ضغوطاً هائلة لتطبيق القواعد الحكومية (Hess et al,2003:5).

لذلك تتضمن الآليات الخارجية (الدباغ، ابراهيم، 2014: 13)

1. آلية التشريعات والقوانين: تعد التشريعات والقوانين من الآليات الخارجية والمؤثرة جداً في تنفيذ الحوكمة، وتختلف التشريعات والقوانين من بلد إلى آخر ، إذ إن هناك بعض التشريعات والقوانين التي تقوم نصوصها على حماية صغار حملة الأسهم من خلال التحديد الواضح لحقوقهم ، وذلك يمكن ملاحظته من خلال تطبيق القانون الإنكليزي ، وعلى عكسه القانون الألماني والقانون الفرنسي الذي يقوم على تدعيم وحماية كبار حملة الأسهم المؤسسين، وهكذا نرى التباين في تطبيقات القوانين والتشريعات على اختلاف البلدان التي تنصها.

2. آلية التدقيق الخارجي: تستند هذه الآلية الى أساس وجود إشراف خارجي يتم من خلالها إبداء رأيٍ محايدٍ في القوائم المالية، إذ يؤدي المدققون الخارجيون دوراً أساسياً في الحوكمة ، وذلك من خلال شهادتهم بصحة القوائم والتقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة والمصادقية عليها.

3. آلية السوق: تتألف آلية السوق في الشركات من مجموعة المالكين المحتملين الساعين وراء شراء مراكز الملكية او الاستحواذ بقوة على المصارف منخفضة القيمة او الضعيفة الأداء، وتحقيق العوائد المالية بمستوى أعلى من المتوسط على استثماراتهم. ان آلية السوق يمكن أن تقسم على ثلاث اليات فرعية هي:-
 أ- آلية السوق للسلع والخدمات المصرفية.
 ب- آلية السوق للاستحواذ العدائي.
 ت- آلية السوق لليد العاملة .

إن مجلس الادارة باعتباره يمثل الافراد المنتخبين الذين يتم تقوضهم من قبل المساهمين، تكون مسؤوليتهم الرئيسية هي العمل وفق ما تتطلب مصالح المالكين، ويأتي في مقدمة الاليات الرقابة الداخلية - حيث تعتبر المسؤول الاول عن تطبيق تلك المبادئ واذا ما طبقت هذه المبادئ بشكل سليم تؤدي إلى رقابة داخلية بفاعلية اكثر، وبالتالي يمكن الاعتماد على موثوقية وموضوعية التقارير التي تقدمها الوحدة الاقتصادية وانها تعرض عدالة المركز المالي للمنشأة. مما سبق ، يرى الباحث إلى أن الغرض من الحوكمة هو تحسين مراقبة الأداء وحماية حقوق المساهمين من خلال مبادئ تنظم الحقوق والالتزامات بين مجموعات المصالح المختلفة.

8.2.2. تطبيق الحوكمة Governance implementation

آليات تطبيق الحوكمة

تم تطبيق نظم الحوكمة في العديد من البلدان النامية، فضلاً عن تعزيز عمليات الممارسة لها بدعم من قبل منظمات حوكمة الشركات الدولية، حيث أصبح اعتماد نظم مقبولة للحوكمة وزيادة الإفصاح والشفافية من خلال توفير المعلومات المهمة على نطاق واسع هو أحد المعايير الأساسية للاعتراف بالوحدة الاقتصادية دولياً واجتذاب الاستثمار الأجنبي لما لذلك من أثر إيجابي في رقابة الأعمال وتخفيف المخاطرة وزيادة ثقة المستثمرين (Janadi et al. 2013:25).

وعلى الرغم من أن الأسواق الناشئة تعد محط اهتمام الشركات الدولية والأفراد والمستثمرين بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بها ، إلا أن ضعف نظم الحوكمة وتفاوتها بين الشركات تعد من أهم المشاكل التي تواجه هذه الدول اذ تنطوي على ضعف ممارسات الحماية للمستثمرين خاصة في ظل سيطرة قلة من أصحاب المصالح على إدارة ورقابة الوحدة الاقتصادية ، كذلك وجود مستوى منخفض من الإفصاح مع عدم تماثل المعلومات مقارنة بالدولة المتقدمة ، وقد أوضح التقرير الصادر من معهد التمويل الدولي (Finance International of Institute) . ان انخفاض تدفق الاستثمارات للأسواق الناشئة عادة ما يقترن بوجود قصور في قواعد الحوكمة

والشفافية ومناخ الاستثمار، لذلك اتجهت الجهات الرقابية كهيئات سوق المال والجهات البحثية نحو الاهتمام بقواعد الحوكمة وعلاقتها بالإفصاح والشفافية ومحددات تطبيقها وتأثيرها في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (Ciftci, Tatoglu et al. 2019: 90-103).

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مدى الالتزام بتطبيق الحوكمة :

1- تركيز الملكية: ذكر (Engelen) انه يمكن للمساهمين الرئيسيين التأثير في الوحدة الاقتصادية من خلال تعيين أعضاء مجلس الإدارة ، ومن الممكن ايضا أن يؤدي إلى سيطرة مفرطة، مما ينتج عدم القدرة على إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال هؤلاء الأعضاء ، وتلك الشركات التي تشنت فيها هياكل الملكية بين عدد كبير من المالكين لكل منهم عدد محدود من الأسهم في الوحدة الاقتصادية ، يكون المديرون في هذه الشركات بوضع يمكنهم من استخدام الأساليب والتقنيات والوسائل التي تسمح لهم بمتابعة مصالحهم بسبب عدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الوحدة الاقتصادية عن كثب من جهة ، بالإضافة إلى ضعف مشاركة المساهمين في صنع القرار أو سياسات الإدارة من جهة أخرى، في الشركات التي تتميز بهياكل ملكية مركزة ، تخضع للإشراف والرقابة من قبل أعضاء الجمعية العامة للمساهمين فيما يتعلق بملكيتهم ورغبتهم في السيطرة على الإدارة ، مما يحد من حرية المديرين في إدارة الأرباح (الفتامي والخيال، 2010: 241-310).

2- استقلال مجلس الإدارة: مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية المستقل يتمكن من محاسبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى معالجة أي قصور، كما أن ذلك يساهم في وضع نظام اتخاذ قرارات يميز بين الإدارة التنفيذية التي تقوم باتخاذ وتنفيذ القرارات وبين مجلس الإدارة الذي يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية من خلال التصديق على قراراتها، مما يقلل من احتمالات وجود التواطؤ الإداري. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على زيادة الفعالية في ممارسة الرقابة على الإدارة التنفيذية. (Meca-Garcia et al, 2009:596) .

ومع ذلك لا يؤدي دائما استقلال أعضاء مجلس الإدارة إلى مزيد من الرقابة والتي تكون في مصلحة المساهمين، وذلك لان أعضاء مجلس الإدارة المستقلين قد يكون لديهم معلومات أقل للرقابة الفعالة أو انهم يعتمدون على الرئيس التنفيذي (الحربي، 2021: 223-253) .

3- ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة: رئيس مجلس الإدارة لديه القدرة الكبيرة على السيطرة على جدول الاعمال وبالتالي السيطرة على اجتماعات مجلس الإدارة، ومن المرجح أن يكون هناك عدم استقلالية بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه يمثل رئيس المجلس، وتمثل هيمنة الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية إشكالية إذا كانت مصالح الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية تختلف عن مصالح المساهمين، وتؤدي هيمنة الرئيس التنفيذي إلى الجمع بين إدارة القرارات والرقابة على القرارات (Bugshan, 2005:52-53).

ومن المتوقع أن يكون الفصل بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أفضل لتحسين فعالية وظيفة الرقابة لمجلس الإدارة على أداء وأعمال الإدارة التنفيذية، فمن المرجح أن ترتبط جودة الأرباح الأقل بوجود رئيس المجلس الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي (الازدواجية)، ووجود الرئيس التنفيذي في المجلس أو وجود رئيس للمجلس هو أيضا الرئيس التنفيذي فقد يخلق تورط الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية في المجلس (مديراً أو رئيساً) تحيزاً وتأثيراً غير لائق على قرارات مجلس الإدارة، وبالمقابل يمكن أن ينشأ تضارب في المصالح إذا كان رئيس المجلس هو نفسه مسؤول تنفيذي يشارك في الإدارة اليومية للوحدة الاقتصادية (14-13: Ismail et al. 2009).

الفصل بين المنصبين يعد معيار مهم لمجلس الإدارة، فإذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس المجلس فإن قوة الرئيس التنفيذي سوف تزيد، وبالتالي يؤثر الرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية في أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وسيطر على المجلس (Malik 2015:41).

4- حجم مجلس الإدارة: تمتلك المجالس الكبيرة التي تضم عدداً أكبر من المديرين ذوي الخبرة والمهارات العلمية والمهنية المتنوعة وجهات نظر متعددة حول كيفية تحسين جودة اتخاذ القرارات في الوحدة الاقتصادية، وبالتالي من المرجح أن تمثل مصالح المساهمين، ويعد تشكل مجلس الإدارة محورياً في تعزيز أداء الدور الرقابي للمجلس، عندما يكون حجم المجلس كبيراً، يمكن أن يساعد لجان مجلس الإدارة المختلفة على تحسين كفاءة وفعالية الدور الرقابي في المجلس (Zhou and chen,2004:11).

وحجم المجلس أيضا يمثل خاصية مهمة لأنه يؤثر في قدرة مجلس الإدارة على الرقابة على الإدارة التنفيذية، ومع ذلك يمكن أن تصبح المجالس أقل فعالية في الرقابة على الإدارة مع تزايد حجم مجلس الإدارة بسبب مشاكل التنسيق والاتصال، وبالتالي تكون مجالس الإدارة صغيرة الحجم أكثر فعالية في عملية الرقابة، حيث ترتبط المجالس الصغيرة بأداء أفضل، ومع ذلك فمن المرجح أن يكون لدى المجالس الأكبر أعضاء أكثر تنوعاً وأكثر خبرة ويمكن أن يقوموا بالرقابة على الأنشطة الإدارية على نحو أكثر فعالية (Malik, 2015:40).

5- دورية اجتماعات مجلس الإدارة: مجالس الإدارة التي تجتمع لأوقات أطول وبشكل متكرر، تكون أكثر قدرة على متابعة أعمال وأداء الإدارة التنفيذية باستمرار، لذلك يجب على المجالس التي تتصف بالفعالية أن تجتمع بانتظام حتى تكون دائماً على علم بكافة الأمور والأعمال الإدارية التي تتم في الوحدة الاقتصادية من خلال الإدارة التنفيذية وتبقى واعية ويقظة مما يضمن أن عملية إعداد التقارير المالية تتم بالشكل الصحيح، بحيث تتوافر فيها الموضوعية والنزاهة والشفافية والافصاح الكافي مما يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح (Chen et al ,2004: 12).

يرى (المليجي) ان عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة قد يكون مؤشراً على قوة وكفاءة أداء المجلس (مليجي، 2014 : 262).

6- استقلال لجنة التدقيق: لجنة التدقيق وكما يطلق عليها لجنة المراجعة والتدقيق عندما تكون أكثر استقلالية تقوم بإشراف أكثر كفاءة وفعالية على عملية إعداد التقارير المالية مما يؤدي إلى جودة أفضل للأرباح المعلنة بالوحدة الاقتصادية من خلال تقييد ممارسات إدارة الأرباح التي تتصف بالانتهازية، لذا فمن المنطقي أن يرتبط استقلال لجنة التدقيق بجودة الأرباح أو جودة التقارير المالية (Lin et al,2010:67).

ومن الأهمية أن تكون لجنة التدقيق التي تمتلك أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشكل كافٍ لمراقبة عملية إعداد التقارير المالية للشركات، ومن الممكن ان يساعد وجود أعضاء مستقلين للجنة التدقيق على تحقيق قدر كافٍ من التوازن بين وجهات النظر للإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين لغرض إنتاج تقرير مالي ذي جودة عالية (Kusnadi et al , 2016:198-199).

7- الخبرة المالية للجنة التدقيق: تعتبر كفاءة لجنة التدقيق سمة شاملة تعكس الرقابة الفعالة ويجب أن توفر للمساهمين تصور واضح حول الأرباح المحاسبية، وتعرف كفاءة لجنة التدقيق بأنها مزيج من الاستقلالية و الخبرة، وأعضاء اللجنة من ذوي الخبرة المالية هم مراقبون أكفاء يكون لديهم الخبرة أو التدريب على فهم واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية، وبالتالي تعزز الرقابة الفعالة للتأكد من نزاهة وشفافية عملية إعداد التقارير المالية وتقديم ضمانات للمساهمين عن موثوقية الأرباح المسجلة في هذه التقارير المالية (Bugshan 42-44) 2005:

وترتبط الخبرة المالية للجنة التدقيق بعلاقة إيجابية بجودة الأرباح خاصة الخبراء الماليين من المحاسبين والتخصصات ذات العلاقة.(Bilal et al,2018:253)، فالخبرة المالية لأعضاء هذه اللجنة تساهم في تحقيق مصداقية معلومات الأرباح كما تعمل على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية (Chang et al,2010:33) .

8- دورية اجتماعات لجنة التدقيق: عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة التدقيق تعمل على تحسين جودة التقارير المالية وزيادة فعاليتها في أداء دورها الرقابي، فمن المحتمل أن تكون لجنة التدقيق التي تجتمع بصفة مستمرة أكثر فعالية في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتشير لجنة التدقيق الفعالة إلى مستوى الجهد الذي بذلته اللجنة لضمان تحقيق جودة التقارير المالية (Sori et al., 2007:4) .

9- جودة التدقيق: جودة التقارير المالية تتطلب من المدراء تحقيق أقصى قدر من الثقة في تقاريرهم من خلال اختيار المراجعين الخارجيين المستقلين ، فبدون مراعاة رأي المراجعين لا يثق أي طرف من ذوي العلاقة بالتقارير المالية للوحدة الاقتصادية ، ، وبدون استقلال المدققين

الخارجيين فإن رأي المدققين لا يعني شيئاً، فدور المدقق مهم وجوهري في إضفاء الثقة على القوائم المالية، ويعتمد مستخدمو التقارير المالية على الرأي الذي يبديه المدقق، وتعتمد جودة المراجعة على استقلالية المدقق الخارجي وخبرة فريق المراجعة ، مما يحد من قدرة الإدارة على استخدام إدارة الأرباح وأساليب المحاسبة الإبداعية (القثامي والخيال، 2010: 266).

ويساعد مدققوا الحسابات من ذوي الجودة المرتفعة على زيادة الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية وتحسين مصداقيتها وفائدتها لمتخذي القرارات، مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية (بدوي، 2017 : 185).

وتعد للوحدة الاقتصادية انرون نموذجاً بارزاً للإخلال بقواعد الحوكمة وعدم الالتزام بالشفافية تجاه مستثمريها في اتخاذ القرارات، بالإضافة الى عدم تحمل المديرين المسؤولية واستغلال نفوذهم والمناصب التي يتمتعون بها لتحقيق منافع شخصية من خلال تلاعبهم في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح لزيادة أسعار الأسهم واستغلال المعلومات الداخلية وبيع حصصهم من الأسهم لتحقيق أرباح شخصية قبل اكتشاف الموقف المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية ، ومن ثم إهدار حقوق صغار المساهمين والإضرار بكل من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية مثل الموظفين والعملاء والموردين والسوق ككل (Solomon, 2020:63).

9.2.2 مبادئ الحوكمة Governance principles

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم وتوجه وتسيطر على الإدارة بطريقة تفيد جميع الأطراف ، وتستند هذه المبادئ الى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OECD" ، اذ قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذلك إسهامات البنك الدولي التي تستهدف مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول غير الأعضاء في غمار جهودهما لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حاكمية الشركات في تلك الدول، فضلاً عن توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف التي تلعب دوراً في عملية وضع أساليب سليمة لحاكمية الشركات، وتركز المبادئ على الشركات التي تتداول أسهمها في البورصات، ولكنها تعد أيضاً في حدود معينة عنصراً للمؤسسات المصرفية التي تعمل على أسس عالمية، ولهذا السبب فان المبادئ ربما تستخدم نموذجاً لهيكل الحاكمية في المؤسسات المالية والمصرفية متعددة الجنسية (جبر، عبيد، 2019: 146).

لذلك كانت المبادئ الدولية للحوكمة حسب "OECD" لعام 2004 متمثلة بالنواحي التالية:

(Ahmed, 2008: 10).

أ. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة

ب. حقوق المساهمين.

ج. المعاملة المتكافئة للمساهمين.

د. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

هـ. الإفصاح والشفافية.

و. مسؤوليات مجلس الإدارة.

كقاعدة عامة، يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للوحدة الاقتصادية بشكل إلزامي أو اختياري، ومستوى ومدى الإفصاح مؤشر مهم على جودة الحوكمة، وهذا المبدأ يساعد في تحقيق الرقابة والمحاسبة ويضمن شفافية المعلومات بشكل عادل ومناسب ودقيق وشامل لكل ما هو مهم وفي الوقت المناسب (Al ahdal, Alsamhi et al. 2020:10). وقد بينت تلك المبادئ المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة عليهم اداء نوعين من الواجبات عند قيامهم بالأعمال المناطة بهم، وهما :

1- واجب العناية اللازمة، وهذا يتطلب من مجلس الإدارة توخي اليقظة والحذر وبذل الجهود اللازمة والعناية والتقدير في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أن الوحدة الاقتصادية لديها تدابير وأنظمة كافية وموثوقة، وأن تلتزم الوحدة الاقتصادية بالقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها.

2- واجب الإخلاص في العمل، وهذا يشمل المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف المعنية، ووضع سياسة مناسبة فيما يتعلق بالرواتب والمكافآت وما إلى ذلك (عثمان، 2016: 21).

تعد هذه المبادئ بمثابة نقاط مرجعية تضم عدداً من العناصر المشتركة والتي تعد أساساً للحوكمة.

وتختلف مبادئ وأسس الحوكمة واللوائح المنظمة من دولة لأخرى وبين الشركات نفسها، كما تختلف كذلك المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا، باختلاف البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية في كل دولة، وقد تشمل المعلومات المفصح عنها اختياريًا النواحي المالية و غير المالية و الإستراتيجية والمستقبلية وتغطي بنود عدة منها العاملين بالوحدة الاقتصادية و النواحي القطاعية والمنتج والخدمات الرئيسية والأسهم وعلاقات المستثمرين، وإدارة المخاطر والبيئة والتنمية المستدامة ومجلس الإدارة وتحليل ومناقشة الإدارة وحوكمة الشركات

(Hossain and Hammami 2009:255-265., Louie, Ahmed et al. 2019:6-7).

10.2.2. محددات الحوكمة Governance determinants

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية و المحددات الداخلية و يمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

المحددات الخارجية

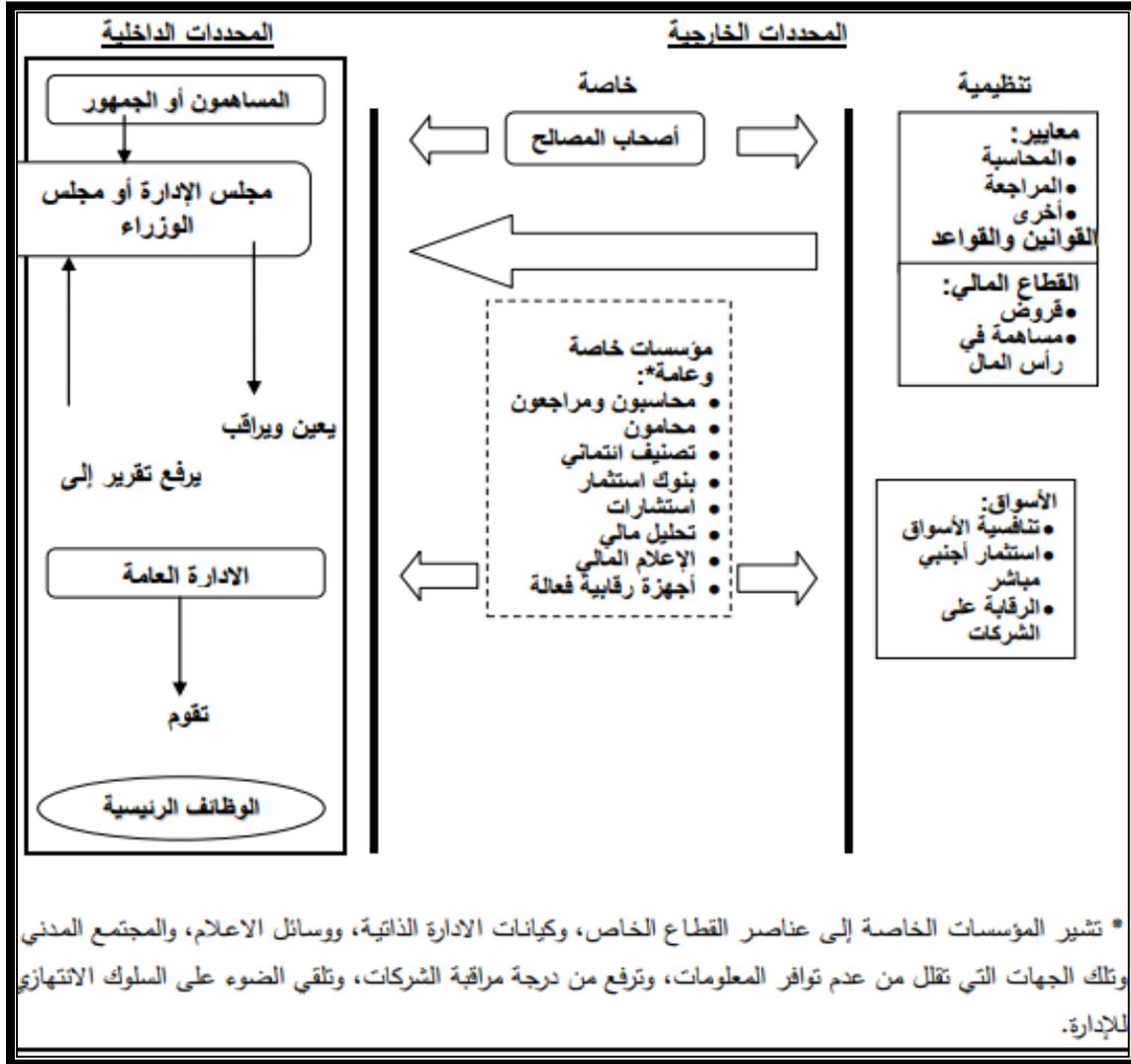
تشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في اي دولة يشمل هذا القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قانون السوق المالية والشركات ومنع الممارسات الاحتكارية وتنظيم المنافسة والافلاس ومكافحة الفساد ، وكفاءة القطاع المالي والمصارف وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشاريع، ودرجة تنافسية لسوق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام السيطرة على جميع منظمات المجتمع .

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والرقابة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية اضافة الى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية (غادر، 2012: 16).

المحددات الداخلية

تشير هذه المحددات إلى القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الوحدة الاقتصادية (الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين) والتي يؤدي تطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثالثة ، تتمثل المحددات الداخلية بما يأتي:

- آلية توزيع السلطة داخل الوحدة الاقتصادية.
- الآلية والقواعد والأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الوحدة الاقتصادية.
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للوحدة الاقتصادية ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة، مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثالثة وصولاً لتكامل هذه المصالح (وليد، 2016: 25). الشكل التالي يبين تلك المحددات



شكل (5) المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

غادر، محمد ياسين، (2012:17) "محددات الحوكمة ومعاييرها"، المؤتمر الدولي العلمي، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، لبنان.

11.2.2 . إرشادات لجنة بازل Basel Committee guidelines

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط الآتية:

1- قيم الوحدة الاقتصادية ومواثيق الشرف للسلوك الجيد وغيرها من معايير التصرفات الجيدة والأنظمة التي تتحقق من خلال هذه المعايير .

2- الوحدة الاقتصادية في وضع جيد لقياس نجاحها الشامل ومساهماتها الفردية.

3- التوزيع المناسب للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، بما في ذلك التسلسل الوظيفي للموافقات الضرورية من الافراد الى مجلس الإدارة.

4- إيجاد آلية تعاون فعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5- توفير نظام رقابة داخلي متين يتضمن مهام المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة مخاطر مستقلة عن خطوط العمل ، مع مراعاة تناسب السلطة مع المسؤولية، المراقبة الخاصة لمراكز المخاطر في الاماكن التي يزداد تضارب المصالح فيها، بما في ذلك علاقات العمل مع المقرضين المرتبطين بالبنك، والمساهمين الرئيسيين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

الحوافز المالية والإدارية لكبار المديرين الذين يؤدون عملهم بشكل صحيح، وكذلك للمديرين أو الموظفين سواء في شكل تعويض أو ترقية أو غير ذلك من العناصر (اللايد وآخرون ، 2013: 100-101).

يرى الباحث ان حوكمة الشركات ما هي الا مجموعة من قواعد واجراءات تنظم وتوجه الإدارة بطريقة تجعل جميع الأطراف ذات العلاقة في حالة مرضية من عمل الوحدة الاقتصادية لان فيها تحقيق غاياتهم ومراعاتاً لاستثماراتهم، هذه القواعد تستند الى تجارب عديدة ادتها كثير من الدول بشكل منفرد او جماعي ابرزها الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OECD"، اذ قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص للعمل على تلك القواعد وبالتعاون مع بعض الدول من خارج المنظمة، كذلك لاحظنا من خلال البحث طبيعة العلاقة فيما بين حوكمة الشركات وعدم تماثل المعلومات وكيف تؤثر احدهما بالأخرى، لكن هذه العلاقة ليست الوحيدة وانما هناك تأثير اخر على هذه المتغيرات الا وهو المتغير الثالث (الافصاح الاختياري) لذلك سيتم التطرق من خلال الفصل الثالث لهذا المتغير ومدى تأثير وتأثر كل من عدم تماثل المعلومات وجودة الحوكمة فيه.

الفصل الثالث

الإفصاح الاختياري واتخاذ القرارات الاستثمارية

المبحث الأول

المرتكزات المعرفية للإفصاح الاختياري

المبحث الثاني

العلاقة بين اتخاذ القرارات الاستثمارية وعدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الإفصاح الاختياري

المبحث الأول

المرتكزات المعرفية للإفصاح الاختياري

1.1.3 الإفصاح Disclosure

يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي أحد أهم المفاهيم الثابتة في الفكر المحاسبي كونه أداة للاتصال بين الوحدات الاقتصادية والمحيط الخارجي.

ولقد أوضح هندركسون أن الإفصاح المحاسبي يهتم بعرض المعلومات المالية وتوصيلها بالصورة التي تجعل من القوائم المالية غير مضللة وسهلة الفهم بالنسبة لمستخدميها، وملائمة للغرض الذي أعدت من أجله.

نشأت أهمية الإفصاح المحاسبي لأن الأطراف الخارجية لا تملك في كثير من الأحيان القدرة على إجبار الوحدة الاقتصادية على توفير البيانات التي تحتاجها لاتخاذ القرارات ، وبالتالي فإن الإفصاح المناسب عن المعلومات يجعل إدارة الأعمال في السوق المالية أكثر عدالة ، لأن الإفصاح يوفر فرصاً متساوية للمستثمرين لتلقي المعلومات، وهذا بدوره يضمن مناخاً استثمارياً مناسباً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره (العازمي ، 2012: 210).

الإفصاح المحاسبي هو عرض للمعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، من خلال مجموعة من القوائم والبيانات المالية، والتي بدورها تعتبر منتجاً نهائياً للنظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية، من أجل عرض وضعها المالي ونتائج أعمالها لفترة معينة لغرض مساعدة أصحاب المصلحة في مراقبة أعمال الوحدة الاقتصادية وتقييم نتائج ادائها وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاقتها معها (ابو شلوع، 2013: 36) .

يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أهم الركائز التي تقوم عليها النظرية المحاسبية، ويمثل الوظيفة الثانية بعد القياس. يتم تعريف الإفصاحات المحاسبية على أنها مؤشرات من قبل الأطراف المهتمة بالمعلومات الواردة في البيانات المالية للمنشأة ، ويسمى الإفصاح كحد أدنى بالإفصاح الإلزامي ، وأي إفصاح يتجاوز هذه الحدود من حيث الكمية والمحتوى يكون وفقاً لتقدير إدارة المنشأة، هو إفصاح اختياري (اصميدة، 2013: 9) .

ويقسم الإفصاح المحاسبي من حيث درجة الالتزام إلى (إفصاح إجباري وإفصاح اختياري)، إذ يعرف الإفصاح الإجباري بأنه " الإفصاح الإلزامي الذي توجب على الشركات الالتزام به بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات"، أما الاختياري فيعرف بأنه "مأً تفصح عنه الشركات دون وجود الزام أو متطلب قانوني لذلك" (أبو فارس، وأبو نصار، 2015: 8) .

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة قصورا بالإفصاح المحاسبي، بسبب أن القوائم المالية تتسم بالغموض وعدم تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم لأن المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي لا تواكب التطور الحاصل ولا تلبية الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح. وهو ما يستدعي إلى الحاجة للإفصاح الاختياري الذي يقوم بتوفير معلومات إضافية مالية كانت أو غير مالية لا يغطيها الإفصاح الإلزامي (ابراهيم، 2016: 23).

الإفصاح المحاسبي هو جميع المعلومات المالية، سواء من حيث الكمية أو الجودة تم نشرها من قبل الوحدة الاقتصادية بوسائل نشر رسمية وغير رسمية إلى جهات داخلية وخارجية والواردة في القوائم المالية بلغة مفهومة لجميع القراء (Al- Razeen and karbhari, 2004:351). ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه " عرض للمعلومات التي لها تأثير كبير على مستخدمي التقارير المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية بطريقة تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت في الوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة من الزمن وعرضها لجميع الفئات من نفس النوع، وهكذا يحصل جميع مستخدمي التقارير السنوية على نفس الدرجة من الإفصاح وفي نفس الوقت (Al-jabali & Bni Ata , 2014:145)

ويعرف الإفصاح بأنه "اعلام المجتمع المالي بالتقارير المالية للشركات سواء كان ذلك في صلب هذه التقارير أو ايضاحات مرفقة بها" (أبو فارس، وأبو نصار، 2015: 13).

2.1.3. مفاهيم الإفصاح المحاسبي Accounting disclosure concepts

صنفت (Verrecchia , 2001:97-115) مفاهيم الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة مفاهيم

هي :

1- الإفصاح الترابطي (Disclosure Based-Association)، هذا النوع يربط بين كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها الوحدة الاقتصادية من جهة، والاختلاف والتنوع في أنشطة المستثمرين المتنافسين في سوق رأس المال من جهة أخرى. يشمل هذا المفهوم الإفصاحات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية على اتخاذ قراراتهم بشأن سوق الأوراق المالية.

2- الإفصاح الاختياري (Disclosure Based-Discretionary)، يتعلق هذا النوع بالظروف المحيطة بخيارات الإفصاح المتاحة للمديرين مع أولئك الذين لا يخضعون للقوانين أو اللوائح وخياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتاحة لهم، يشمل هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم والبيانات المالية من قبل مديري الشركات المتوفرة لديهم وليسوا ملزمين بالإفصاح عنها بموجب القانون.

3- الإفصاح الكفاءة (Disclosure Based-Efficiency)، يربط هذا النوع من الإفصاح بين المعلومات الواردة بالتقارير المالية وبيئة اسواق الأوراق المالية، بافتراض أن محفزات الإفصاح

تكون خارجية، ويشمل هذا المفهوم الإفصاحات عن المعلومات والبيانات في القوائم والتقارير التي تضمن أداء سوق الأوراق المالية ، بغض النظر عن حوافز إدارة الوحدة الاقتصادية للإفصاح عن هذه المعلومات.

يمكن تقسيم الإفصاح إلى مستويين هما :

الإفصاح الوقائي : وهذا يعني الإفصاح الذي لا يقوم بتضليل مستخدمي البيانات المالية ، ويعبر عن وجهة النظر التقليدية للإفصاح التي تهدف إلى حماية المستثمر الذي لديه معرفة محدودة باستخدام المعلومات المالية ، وبالتالي فإن هذا المستوى من الإفصاح يشكل إفصاحاً كافياً .

الإفصاح الإعلامي: الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة بمستخدمي البيانات المالية لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، وبالتالي فإن هذا النوع يمثل مستوى أكثر إيجابية من الإفصاح ويحقق في طياته كلا من مستوى الإفصاح العادل والشامل (مقلد، 2008: 24).

فقد تم تقسيم مفاهيم الإفصاح من قبل (Rikanovic ,2005:75) إلى ثلاثة أقسام مختلفة

هي :

القسم الأول: مفهوم الإفصاح القائم على السيولة، يعتمد هذا القسم على افتراض أن تقليل التباين في المعلومات بين مختلف أنواع أصحاب المصلحة عن طريق رفع مستوى الإفصاح يزيد من سيولة الورقة المالية (يمكن تقدير سيولة الورقة المالية من خلال حجم العمليات في سوق الأوراق المالية) ويمنح المستثمرين الثقة في أن أسهم هذه الشركات يتم تسعيرها بطريقة عادلة.

القسم الثاني: مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات، من المفترض أن تكون جودة المعلومات المالية وغير المالية التي تنتجها الشركات لا تستخدم من قبل اصحاب المصالح بشكل مماثلة ، اما الفروق فيما بينها تكمن في إدراك اصحاب المصالح لهذه المعلومات وإمكانية وصولهم إليها. والمستثمر احيانا يختار الأوراق المالية التي يعرف عنها جيدا لتكون ضمن محفظته، أما تلك الأوراق التي لا يسمع عنها كثيرا أو تكون غير واضحة ضمن البيئة الاستثمارية فمن المؤكد أنها لا تكون ضمن اختياره.

القسم الثالث: مفهوم الإفصاح القائم على التقدير، يعتمد هذا المفهوم على افتراض أن حجم المعلومات المتوفرة للمستثمرين تختلف من ورقة مالية إلى أخرى ، وأن هذا يؤدي إلى اختلاف في المخاطر التي يتم تقييمها من قبل أصحاب المصلحة لكل ورقة من الاوراق المالية ، وهذا يؤثر بشكل مباشر في العائد المطلوب من المستثمرين.

وبسبب التطور الذي يشهده العالم اليوم، ولقصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها وعدم تلبية احتياجات أصحاب

المصالح، زادت أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي بسبب تحول النظر إلى القوائم المالية من اعتبارها هدفاً إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ القرارات وان متطلبات هذه القرارات تفوق بشكل كبير ما يمكن ان يقدمه الإفصاح الإلزامي من بيانات، لذلك أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري ضرورياً لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيق أهدافها (المسلماني، 2009: 81).

3.1.3 أهداف الإفصاح المحاسبي Objectives of accounting disclosure

- يجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم في المنشأة ذات العوائد الفعلية ، مما يستلزم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة. (ابو العزيم، 2020: 7-8).

- رفع الغموض والابتعاد عن التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية (موسى، الفكي ، 2014 : 102).

- تقديم معلومات مهمة التي من الممكن ان تسمح للمستخدمين عمل مقارنات بين القوائم المالية لعدة سنوات (المطري ، 2010 : 16) .

- حماية الاستثمارات سواء أكانت من الأموال العامة أو الخاصة.

- تجنب الاقتصاد مخاطر الهزات المالية المفاجئة (خضر ، 2008 : 173-174) .

4.1.3 أنواع الإفصاح المحاسبي Types of accounting disclosure

يذكر (Belkaoui, 2004:192) أن هنالك إجماعاً في أغلب الأدبيات المحاسبية على أن الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية يجب أن يكون شاملاً (Disclosure Full) وعادلاً (Disclosure Fair) وكافياً (Disclosure Adequate). فقد قسم الإفصاح المحاسبي إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.4.1.3 الإفصاح المحاسبي طبقاً لمدى كفايته

يتم تقسيم الإفصاح المحاسبي طبقاً لمدى كفايته وقدرته على الوفاء بمتطلبات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات إلى:

1- الإفصاح الشامل (Full Disclosure)

الإفصاح الشامل يعني شمولية التقارير المالية على كل المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت معلومات مالية، غير مالية، كمية، نوعية، تاريخية، أو تنبؤية. بحيث تعطي التقارير المالية صورة كاملة ووافية عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وعلاقتها الداخلية والخارجية مع أصحاب المصالح، وهذا النوع من الإفصاح

صعب تحقيقه لاعتبارات العائد و التكلفة الخاصة بالإفصاح وأيضاً للحفاظ على حصة الوحدة الاقتصادية في السوق وعدم الإضرار بمركزها التنافسي وميزاتها التنافسية.

2- الإفصاح الكافي (Sufficient Disclosure)

الإفصاح الكافي يعني إفصاح التقارير المالية المنشورة عن كافة المعلومات الحديثة والموثوق فيها عن أداء تلك الوحدة الاقتصادية، والوضع المالي لها، والفرص الاستثمارية المتاحة لديها، والمخاطر المحيطة بها، والسياسات المتبعة من قبل الإدارة في التعامل مع تلك المخاطر، والمعلومات المتعلقة بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وغيرها من المعلومات التي تسد حاجة أصحاب المصالح من المعلومات ليتمكنوا من اتخاذ القرارات الرشيدة.

3- الإفصاح العادل (Fair Disclosure)

يشير الإفصاح العادل على الشركات ان تقدم المعلومات اللازمة التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة، وينطوي ذلك على هدف أخلاقي يتم بمقتضاه تطبيق معاملة متساوية لجميع مستخدمي التقارير المالية سواء الحاليين أو المحتملين.

تم انتقاد مفهوم الإفصاح الشامل من قبل (Hendriksen) مع أنه يشير الى انه أكثر المفاهيم انتشاراً فيقول أنه "قد ينطوي على عرض معلومات غير ضرورية وهذه قد تخفي معلومات جوهرية مما يؤدي إلى صعوبة عملية تفسير المعلومات، ومن ثم تعيق عملية اتخاذ القرارات". وقد اضاف خاصية جديدة للإفصاح هي المناسبة (Appropriate) اذ أشار بذلك الى الإفصاح المناسب بقوله هو الذي يوفر البيانات والمعلومات الجوهرية بحيث تكون (كافية وعادلة وشاملة)، إضافة إلى قوله "بأنه لا يوجد تباين حقيقي بين المفاهيم الثلاثة إذا ما تم استخدامها في سياقها الصحيح".

2.4.1.3 الإفصاح المحاسبي تبعاً للإلزام القانوني

يمكن تقسيم الإفصاح طبقاً لدرجة الإلزام القانوني إلى نوعين من الإفصاح وهما الإفصاح الإجمالي و الإفصاح غير الإجمالي وهما كما يأتي:

1- إفصاح إجباري Mandatory Disclosure

عرف بأنه الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الإفصاح عن المعلومات، ذلك من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصوح عنها، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات والأداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها (ابراهيم: 2012، 14-15).

الإفصاح الاجباري هو الحد الأدنى من المعلومات التي تفرضها الجهات الرقابية والقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية ، والإفصاح عنها في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية ، وظهور العولمة والتغيرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة في الإفصاح الإلزامي وازدادت

المطالبات للاهتمام به ليصبح كافياً لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات ولم يتوقف ذلك عند زيادة المطالبة في إعادة تنظيم الإفصاح الإلزامي، ولكنها أدت إلى ارتفاع الطلب من أصحاب المصلحة على الإفصاح الاختياري عن معلومات البيئة الاجتماعية والموارد البشرية (Tian & Chen, 2009: 55-59).

2- إفصاح غير إجباري Non-Mandatory Disclosure وهو نوعان:

- الإفصاح الاختياري: يعني الإفصاح الطوعي من منظور (FASB) هو الإفصاح خارج القوائم المالية، وأنه المعلومات غير المطلوبة بالشكل الصريح والواضح سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية (Boesso, 2002: 3). كما يتمثل بالمعلومات التي تتخطى المحتويات المطلوبة في التقارير المالية (Kumar et al, 2008: 45).

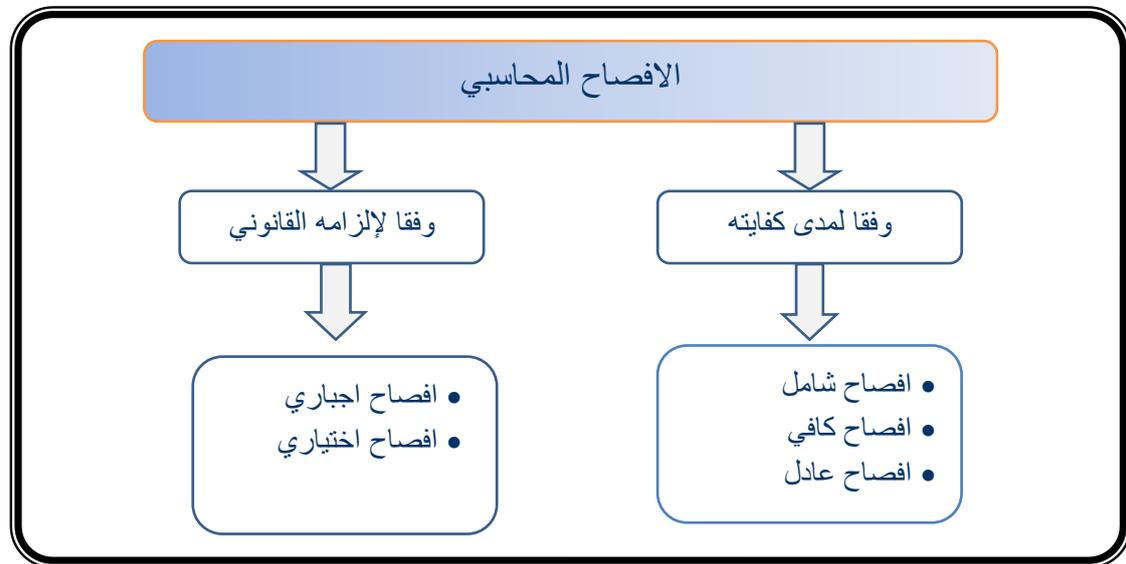
يرى الباحث أن الإفصاح الاختياري هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة دون إلزام لأصحاب المصالح عن كل ما يحتاجون من معلومات في التقارير المالية دون أي إجبار من الجهات الرقابية ومن دون أي طلب من أصحاب مصالح أساسيين في الوحدة الاقتصادية، ولكن تقوم الشركات به لإضفاء الشرعية على أعمالها، وبيان موقفها مع المتطلبات الأخلاقية والبيئية والقيم العامة ومساندتها للمجتمع المحيط.

- الإفصاح الاختياري المطلوب: هو إفصاح مقدم من قبل الإدارة في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية دون أي التزامات قانونية والتزامات من السلطات التنظيمية، ولكنه مطلوب من قبل المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الوحدة الاقتصادية، أي المجموعات ذات القوة، أو الإلحاح، أو الشرعية التي تضغط على الإدارة لتوفيره لكي يتم استخدامه في اتخاذ القرارات المهمة والمرتبطة بعلاقتهم مع الوحدة الاقتصادية، فتقدمه الإدارة لتلك المجموعات رداً على مساءلتهم لها عن أداء الوحدة الاقتصادية. ومن أمثلة التقارير التي تفصح فيها الوحدة الاقتصادية اختياريًا عن المعلومات التي من الممكن أن تشبع الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح هي الجزء السردي المشتمل على الإفصاح الاختياري في التقرير المالي السنوي، الجزء السردي من التقارير الدورية، المؤتمرات، البيانات الصحفية، التواصل بشكل مباشر مع المحللين الماليين، الموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية على الإنترنت.

ولقد أصبح الإفصاح الإلزامي في ظل العولمة وتطور السوق محلياً وعالمياً، وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في عصر الإنترنت غير كافٍ لسد الاحتياجات المتزايدة والمتنامية من المعلومات التي يطلبها أصحاب المصالح في الشركات من أجل اتخاذ القرارات المختلفة. ولكي يصل مستوى الإفصاح في التقارير المالية إلى الحد الذي يكفي احتياجات مستخدميها ويضمن

جودتها وأنها تعبر بصدق وعدالة عن الأحداث المالية ، فلا بد من قيام الإدارة بالإفصاح اختياريًا عن المعلومات المطلوبة في التقارير المالية.

التأثير الإيجابي للإفصاح الاختياري والإلزامي على نجاح التواصل بين الإدارة وأصحاب المصلحة وتقليل حدة التناقض في طبيعة المعلومات بين المستثمرين أنفسهم ، وتحسين جودة المعلومات والرقابة على عملية احتكار مجموعات معينة من المتعاملين على المعلومات ، أصبح ضرورة مرتبطة بالتطور الاقتصادي في العصر الحديث ، بحيث زادت أهمية الإفصاح عن المعلومات الداخلية غير المتاحة لعامة المستخدمين، أو التقليل من فرصة انتشار معلومات خاطئة، والذي منحها عمق جديد وكامل للإفصاح الإلزامي لتحقيق إفصاح يتسم بالكمال والتنوع والانسجام (Tian & chen, 2009: 55-59) .



شكل (6) الأنواع المختلفة للإفصاح المحاسبي

المصدر من اعداد الباحث

5.1.3 مفهوم الإفصاح الاختياري The concept of voluntary disclosure

تقدم الشركات تقارير مالية لجمهور المستثمرين ، ويجب أن تعكس هذه التقارير المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، ونتيجة للانهيارات التي شهدتها الشركات الكبرى ، فإن موضوع الإفصاح المالي يحظى باهتمام كبير ، وخاصة من قبل العديد من المنظمات المهنية ، الهيئات التشريعية ومنظمات أسواق الأوراق المالية في العديد من البلدان ، مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، وهيئة الأوراق المالية الأمريكية ، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وغيرها من الهيئات (محمد، 2018: 254-256).

وتعرف المحاسبة بأنها نظام للقياس والإفصاح ، حيث يقيس المحلل المالي العناصر المختلفة التي تتكون منها البيانات المالية ويفصح عن نتائج عملية القياس في شكل تقارير وقوائم مالية تتضمن معلومات حول المركز المالي للوحدة الاقتصادية (لطي،2006: 199).

ورد في معيار التدقيق الأمريكي رقم (301) على أن المعلومات المالية المستقبلية يجب أن تكون تصورات مالية أو توقعات مالية في ضوء أفضل المعلومات والاعتقادات المتاحة للإدارة ، مما يعني أن هذه التوقعات تستند إلى افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقع وجودها أو المتوقع اتخاذها، تقع مسؤولية تلك التوقعات على الإدارة وعليه يجب ان يكون لديها أساس موضوعي معقول لإنشاء تلك التوقعات أو التصورات المالية (AICPA, 2002:3) .

تنقسم المعلومات الواردة في البيانات المالية إلى نوعين من الإفصاح: الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي. هذا الأخير منصوص عليه في القوانين المحلية ، مثل قانون الشركات ومتطلبات إدراج الأوراق المالية، اما الإفصاح الاختياري يعني قيام الشركات بتقديم معلومات اختيارية أخرى في تقاريرها السنوية غير مطلوبة بالمعايير المحاسبية او اللوائح المحلية (Ghazali،2008:35).

يعد الإفصاح الاختياري مكملاً للإفصاح المحاسبي الإلزامي وتبرز أهميته من خلال الحاجة المتزايدة لمزيد من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي المعلومات خاصة في ظل تزايد احتمالات عدم التأكد الخاصة بالمستقبل وعدم كفاية الإفصاح الإلزامي منفرداً في تلبية الاحتياجات من المعلومات. وان اللجوء إلى الإفصاح الاختياري جاء نتيجة لسد تلك الفجوة (النجار، 2011: 36).

يعد الإفصاح الاختياري امتداداً للإفصاح الإلزامي من خلال توفير معلومات إضافية مالية وغير مالية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات ، وتسهيل رقابة أصحاب المصلحة على إدارة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهداف وخطط مجلس الإدارة والتوقعات المستقبلية، ويمكن تحويل الإفصاح الاختياري إلى الزامي أو العكس حسب القوانين واللوائح المطبقة في كل دولة، و قد يختلفان من حيث توقيت ومحتوى هذا الإفصاح ، وعلى الرغم من ضرورة الإفصاح الاختياري وأهمية إعطاؤه وزن أكبر في التقارير المالية ، إلا أنه نظراً لعدم وجود إلزام قانوني فغالبا ما تختار الشركات بشكل كبير عدم الإفصاح الاختياري أو التقليل منه (Rakiv ,2019: 300-301).

يهدف الإفصاح الاختياري الى تحقيق فعال لأهداف الإفصاح الإلزامي وبالتالي فإنهما لا يختلفان في الهدف والخلاف الوحيد ان ما يتم الإفصاح عنه طبقاً لمتطلبات اجبارية ومعايير إلزامية من هيئات مهنية او جهات حكومية أيا كان مصدرها هو افصاح إلزامي، وما يتم الإفصاح عنه زيادة

على متطلبات الإفصاح الإلزامي بناء على قرارات ادارة الوحدة الاقتصادية هو إفصاح طوعي (عارف، 2003 :262).

من جانب اخر فان الإفصاح الاختياري يعطي عمقاً وتفصيلاً أكثر للإفصاح الإلزامي، حيث يمكن اعتباره تنمة وتوسعة للإفصاح الإلزامي من اجل الوصول الى افصاح يتصف بالكمال والتناسق والتنوع (Tian and Chen ,2009 :56) .

الإفصاح الاختياري هو الإفصاح عن المعلومات التي تحتكرها إدارة الوحدة الاقتصادية ولا يوجد أي التزام بالإفصاح عنها لتحقيق مكاسب مالية (Alam,2007:14) ، ويعرف الإفصاح الاختياري أيضاً بأنه اختيار الإدارة الحر لتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في البيانات المالية السنوية للوحدة الاقتصادية لتكون ملائمة لاحتياجات قرارات مستخدمي التقارير السنوية. (Kowalewska ,& Di Meo ,2015 :p12) ، ويعرف أيضاً بأنه " الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز الالتزامات القانونية التي تم وضعها من قبل الهيئات التشريعية (Moghaddam et al, 2014: p 450) .

عرف (Yang & et al,2013:265-285) الإفصاح الاختياري بأنه وسيلة تستخدمها الوحدة الاقتصادية للإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرون وأصحاب المصالح ولم تكن من متطلبات الإفصاح الإلزامي، إذ ان الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلا من الوحدة الاقتصادية والمستثمرين في مجالات محدودة.

وكذلك الإفصاح الاختياري يعرف على انه إضافة معلومات وبيانات بواسطة منشآت الأعمال لأعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي (حمادة، 2014 :681) .

وعرفه (عطية، 2013 :36) بأنه الإفصاح عن أي معلومات تزيد عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والمعايير ويتم ذلك بمبادرة من مديري المنشآت لتقديم معلومات إضافية لمتخذي القرارات، ويقوم المديرون بتحديد المعلومات التي سوف يتم الإفصاح عنها اختياريًا بناءً على قاعدة التكلفة والعائد من هذه المعلومات، بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى.

يعد الإفصاح الاختياري من الأدوات المهمة، التي يستخدمها المستثمرون لاستقراء وتقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية ، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة، فهو مكمل للإفصاح الإلزامي، الذي يهدف إلى إيصال المعلومات للمستخدمين الخارجيين (Ball et al ,2012 : 261-285) .

وقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية الشركات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية في اعداد البيانات، وايضاح أي معلومات إضافية عن التغيرات في تلك السياسات، كما ألزمت المعايير

المحاسبية الدولية الشركات الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ووضعها المالي، واعداد البيانات المالية وعرضها بشكل سهل، ليعزز قابلية فهمها من قبل المستثمرين، ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، كما ألزمتها بدعم تقاريرها المالية بالأدلة الكمية والنوعية، والإفصاح عن الافتراضات والتقديرات الخاصة بالبنود المحاسبية، ووجود أي قضايا بين الوحدة الاقتصادية وأطراف أخرى (Latridis ,2011: 100 -88).

وقد اوصى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في سنة 2001 بضرورة مراعاة مجموعة من الاعتبارات بشأن الإفصاح الاختياري وهي :

1- الإفصاح عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

2- تحليل الإدارة للبيانات حول العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء.

3- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص او المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية او السلبية لمؤشرات الأداء، والى خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة.

4- الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.

5- الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة الى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة للوحدة الاقتصادية.

6- الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

يرى الباحث أن الإفصاح الاختياري يتمثل في سياسة الوحدة الاقتصادية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بها، والتي تستطيع من خلالها التأثير في قرار المستثمرين والمقرضين لجذبهم لصالحها بغية لتحقيق أهدافها، ويجب ان لا تتعارض هذه السياسة مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. كما يؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية الزام الشركات بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية، وبيان أية معلومات إضافية عن التغير في هذه السياسات، وضرورة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد ونشر التقارير المالية، مشيراً إلى مدى تأثير الإفصاح في قرارات مستخدمي هذه القوائم، من خلال تكوين صورة واضحة لديهم عن نتائج عملياتها والوضع المالي للوحدة الاقتصادية ، فمستوى الإفصاح يؤثر في تباين المعلومات بين المستثمرين والذي بدوره يؤثر في تكلفة رأس المال.

6.1.3. نظريات الإفصاح الاختياري Voluntary disclosure theories

تظهر العديد من الدراسات وجود اختلافات جوهرية في طبيعة ومدى الإفصاح الاختياري بين الشركات العاملة في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى ومن دولة لأخرى ، فقد تفصح بعض الشركات عن قدر كبير من المعلومات ولا تفصح أخرى (Maskati & 2017: 1-128) Hamdan, الإفصاح بصفة عامة هو مفهوم معقد بطبيعته ولا يمكن لنظرية واحدة أن تقدم تفسيراً كاملاً له ، لذلك تناول الفكر المحاسبي على نطاق واسع العديد من النظريات لشرح أسباب الإفصاح الاختياري وتفسير التناقض في طبيعة ومدى هذا الإفصاح من وحدة الاقتصادية لأخرى والعوامل المؤثرة فيه ، ومنها نظريات الحوافز الاقتصادية (نظرية الوكالة ، نظرية الإشارة ، نظرية الحاجة إلى رأس المال ، نظرية تكلفة المعلومات)، ونظريات النظام الموجة (نظرية التكلفة السياسية ، نظرية أصحاب المصلحة ، النظرية الشرعية) (Al-Shammari and Al-Sultan,2010 :262-280).

1.6.1.3. نظريات الحوافز الاقتصادية وتقسّم الى:

نظرية الوكالة

ذهبت هذه النظرية إلى أن الإفصاح الاختياري يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن تعارض المصالح بين حملة الأسهم والمديرين من ناحية، وبين الوحدة الاقتصادية ودائنيها من ناحية أخرى. وقد اعتبرت هذه النظرية أن المديرين لديهم حافز للإفصاح اختياريًا عن أنشطة ونتائج إداراتهم من أجل تخفيض تكاليف المراقبة الناتجة عن تعارض المصلحة بينهم وبين حملة الأسهم حيث يمكن أن يقوم المديرين باتخاذ قرارات قد تؤدي إلى تحقيق أهدافهم على حساب حملة الأسهم.

نظرية الإشارة

وفقا لهذه النظرية تكون الشركات لديها دافع للإفصاح عن مزيد من المعلومات للإشارة إلى أدائها الجيد وتوضيح القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية وتجنب أي تفسير سلبي من قبل المشاركين في السوق لسعر السهم وقيمتها السوقية (Alves 2012:67, HERATH and Altamimi, 2017:34-45).

نظرية الحاجة إلى رأس المال

تقوم هذه النظرية على أن الشركات تلجأ إلى توسيع مدى الإفصاح عن المعلومات عندما تحتاج إلى مصادر تمويل من البنوك أو الأسواق المالية بتكلفة منخفضة، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، فكلما زاد مدى الإفصاح زاد عدد المستثمرين المحتملين وقيمة استثماراتهم بالوحدة الاقتصادية وقلّة تكلفة رأس المال، وقد يكون في بعض الأحيان لبعض أنواع الإفصاح تأثير عكسي.

نظرية تكلفة المعلومات

يتم الإفصاح عن المزيد من المعلومات إذا ترتب عليها تحقيق منافع اقتصادية تفوق تكلفة توفيرها ، ويترتب على ذلك في النهاية تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات الصلة (Cormier, Ledoux et al.2010: 589-574)

2.6.1.3. نظريات النظام الموجه

نظريات النظام الموجه تقوم على حقيقة أن الشركات تعتبر جزءاً من نظام اجتماعي يتفاعل مع المجتمع ويؤثر ويتأثر به.

نظرية التكلفة السياسية

تتعرض الشركات الحساسة سياسياً كالشركات الكبيرة والأكثر ربحاً لتكاليف سياسية عالية ، وبالتالي تكون أكثر شفافية وأكثر قابلية للإفصاح الاختياري عن مزيد من المعلومات لتقليل هذه التكلفة، وبالتالي يتوقع تمتع الشركات ذات الاداء الأعلى بمستويات إفصاح أعلى (Von Alberti-Alhtaybat, 2012:79-80).

نظرية أصحاب المصلحة

تعمل الشركات على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات، مع عدم التمييز بينهم بشكل مختلف حسب نسب الملكية (Al- Najjar & Abed, 2014:582)، ونظراً لاختلاف أعداد أصحاب المصلحة حسب حجم الوحدة الاقتصادية فضلاً عن تباين احتياجاتهم من المعلومات فإن الشركات الكبيرة تكون أكثر قابلية لمزيد من الإفصاح مقارنة بالشركات الصغيرة لمقابلة الضغوط المترتبة على ذلك.

نظرية الشرعية

تعني ان هناك عقداً اجتماعياً ضمناً بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع تتعهد فيه الإدارة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع وعدم انتهاك ميثاق وقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بتوقعات المجتمع من الوحدة الاقتصادية ، ولذلك يكون لدى الشركات دوافع للإفصاح عن المزيد من المعلومات تجاه ذلك تثبيتاً لهذه الشرعية، ويمكن أن تتحقق الشرعية من خلال الإفصاح الإلزامي فقط ، أو الاختياري معه في حالة عدم كفايته ، ويتم الإفصاح الاختياري في أقسام أخرى من التقرير المالي السنوي (Mokhtar and Mellett, 2013:843).

وتؤكد هذه النظريات في النهاية (الحوافز الاقتصادية ، النظام الموجه) أن الطلب على الإفصاح ينشأ من عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح بين المستخدمين الداخليين والخارجيين ، وفي ظل عدم تلبية النموذج التقليدي للمحاسبة لاحتياجات المعلومات اعتماداً على القوائم المالية ، تلجأ الإدارة لزيادة مدى وطبيعة الإفصاح اعتماداً على الإفصاح الاختياري لحل هذه المشكلة ، غير أنه من ناحية أخرى قد تؤدي المستويات العالية من الإفصاح إلى نتائج اقتصادية غير

مرغوبة وتأثير سلبي في الوحدة الاقتصادية، ويؤخذ على هذه النظريات التركيز بشكل أساسي على العوامل الاقتصادية والمالية وتجاهل العوامل المعرفية والاجتماعية ، كما ينصب اهتمامها فقط على العلاقة بين المديرين والمالكين وتتجاهل أصحاب المصلحة.

(Herath and Altamimi, 2017:34-45). يعني ذلك، انه لا توجد نظرية يمكنها ان

تشرح دوافع الافصاح الاختياري بشكل كامل بمفردها.

7.1.3. أهمية الإفصاح الاختياري The importance of voluntary disclosure

يقوم الإفصاح الاختياري بتوفير معلومات إضافية مالية وغير مالية التي يحتاجها المستثمرون ومستخدمو التقارير المالية للاسترشاد بها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، كما يعمل على الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والقضاء على صور التعامل المختلفة في هذه المعلومات والذي يعتبر الإتجار بها مؤشرا لعدم كفاءة التنظيم المحاسبي، ومن ثم إلى سوء توزيع الثروات بين قطاعات المجتمع، وهذا بدوره يؤثر إيجابا في تقدير المخاطر التي تتعرض لها أسهم الوحدة الاقتصادية من خلال تقديم معلومات تحليلية أكثر مما يمكن الأطراف المستفيدة من تحديد درجة المخاطر المحيطة بالاستثمار في هذه الوحدة الاقتصادية (أصميده ، 2013 : 3 . دحدوح ، حمادة ، 2014 : 196) .

ويعزز الإفصاح الاختياري ايضا المزايا التنافسية لدى الشركات حيث يكون لدى الشركات ذات الأداء الجيد الحافز لإظهار ميزتها التنافسية من خلال الإفصاح اختياريًا عن المعلومات مما يعمل بدوره على تحسين جودة المعلومات المنشورة وزيادة الثقة لدى المستثمرين في المستقبل ، وبالتالي فان الإفصاح الاختياري يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جذب الاستثمار، وانه يعتبر أيضا طريقة فعالة في السيطرة والهيمنة على القدرة التنافسية لدى الشركات والاتصال الفعال مع الشركات والأشخاص ذوي المصالح في الوحدة الاقتصادية حيث يمكنهم الإفصاح من وصف وتقييم مستقبل الوحدة الاقتصادية (البدري ، 2015 ، 505) .

وقد عرض (Myburgh,2001:168-169) أثر الإفصاح الاختياري في التخفيض من تكلفة رأس المال، وفي سعر السهم السوقي، وتحسين قدرة الوحدة الاقتصادية في الحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال وبالكلفة المناسبة.

لذلك تظهر أهمية الافصاح الاختياري من خلال:

1- يوفر الإفصاح الاختياري معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، مثل قوتها الإيرادية وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة او طويلة الاجل (مطر، 2008: 340-345).

2- ان التوسع في مستوى الإفصاح الاختياري يؤدي الى انخفاض تكلفة التباين في المعلومات التي لدى مديري الشركات من جهة والمستثمرين والمساهمين من جهة أخرى، اذ ان هذه التكلفة التي يدفعها المستثمرون الماليون هي احدى العناصر المكونة لتكلفة رأس مال الشركات (Lambert & et al.,2007, 385:420).

3- يؤدي الافصاح الاختياري إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الوحدة الاقتصادية في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الادارة والمستثمرين (Petersen and Plenborg ,2006:127-149).

4- يلعب الإفصاح الاختياري دوراً في تحسين حوكمة الشركات من خلال نوعية العلاقة بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومجلس ادارتها وأصحاب المصالح الأخرى وكذلك في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من اجل تعظيم الأرباح (خليل، 2005، 6-16).

5- وجود الافصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية يزيد من ثقة الاطراق المستفيدة بالوحدة الاقتصادية وهذا ينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية، على اسعار الاسهم في السوق المالي ايضا مما يؤدي الى تخفيض درجة المخاطر وعدم التأكد في الاستثمارات (37-39 : Castellano ,2002).

اشار (ابراهيم ، 2013 : 16) في دراسته إلى اهمية الإفصاح الإضافي (الاختياري)، وقسم هذه المنافع إلى نوعين الاول منافع من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية وتتضمن الاتي:

1- تحسين صورة وسمعة الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال استخدامها أحدث وسائل الإفصاح.
2- جذب المستثمرين .

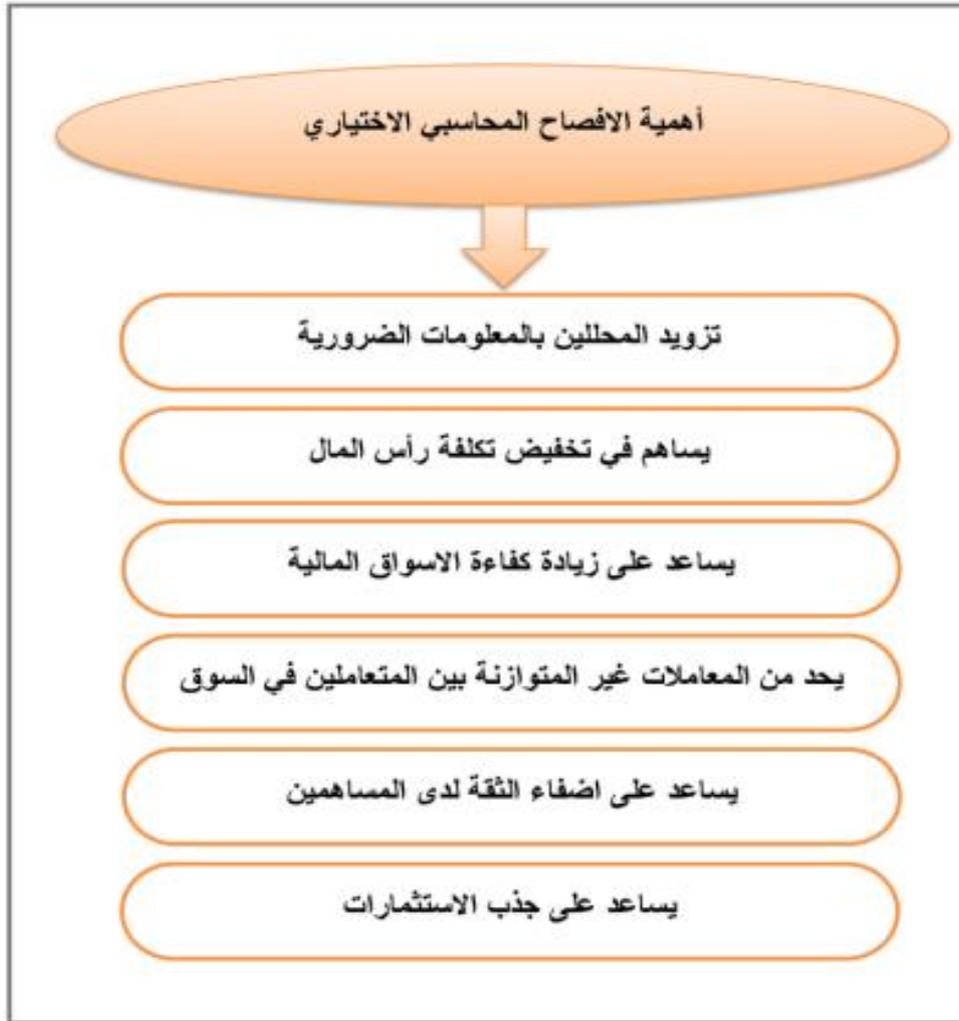
3- خفض تكلفة الحصول على الأموال.

والثاني منافع من وجهة نظر المستثمرين حيث تتضمن:

1- تحسين قدرة حملة الأسهم على تفسير وتحميل البيانات.

2- مساعدة المستثمرين على تقدير المخاطر والفرص المستقبلية.

ويمكن تلخيص اهمية الافصاح المحاسبي الاختياري من خلال الشكل الآتي:



شكل (7) أهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري

شرشاب، حيدر محمد، (2018: 30)، "تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح المحاسبية واثرها في قيمة الوحدة الاقتصادية، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

8.1.3 أهداف الإفصاح الاختياري Objectives of voluntary disclosure

تسعى الشركات من وراء الإفصاح الاختياري الى تحقيق العديد من الاهداف منها: تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين الحاليين والمحتملين، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية، وتوصيل المعلومات المهمة والتي تحقق اهدافها الى المتعاملين بالسوق المالي، جذب المستثمرين للتعامل مع الوحدة الاقتصادية وغيرها من الاهداف (السيد، 2003: 74). وبالتالي ارتفاع قيمة الوحدة الاقتصادية، فقد خلص (Verrecchia) إلى أن تقليل درجة عدم تماثل المعلومات تعد نقطة البداية لتطوير نظرية الإفصاح (ابراهيم، 2012: 15) .

أشارت إحدى الدراسات إلى أن الهدف من الإفصاح الاختياري يتمثل في التقليل من الفجوة المعلوماتية الحاصلة بين معدي التقرير المالي ومستخدميها بكافة اتجاهاتهم، أي تغطية الفجوة بين محتوى الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون من معلومات إضافية غير متاحة لهم من خلال الإفصاح الإلزامي والذي يمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعطيات المعايير المحاسبية الصادرة عن الجهات والهيئات العلمية والمهنية (السيد، 2003: 44) ، كما يهدف إلى تضيق الفجوة ما بين القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية والقيمة السوقية لها (Albertoe, 2010: 184).

ويستخدم الإفصاح الاختياري في تحسين مصداقية التقارير المالية وإلى التخفيف من مشكلة التقييم الخاطئ للشركات. ووجد (Kollman & Andreas, 2006: 47-62) بأن الإفصاح يساهم في تخفيض درجة عدم التأكد التي تواجه المستثمرين.

هناك تأثير إيجابي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية الدولية والمؤسسات المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، في المقابل لم يكن لشدة المنافسة على المستوى الدولي أي تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية (Eisayed & Hoque, 2010: 17-35).

أشار (عبد الملك، 2008: 1-34) إلى أن مستوى كفاءة السوق يزداد كلما قامت الشركات بالتوسع في تقديم معلومات مالية ومعلومات غير مالية من خلال الإفصاح الاختياري، بحيث تقل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل الوحدة الاقتصادية ومن هم خارجها، مما يخفف من الأعباء والتكاليف التي يتحملها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه هؤلاء المستثمرون، أي تنخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للوحدة الاقتصادية.

وبالرغم من أهمية الإفصاح الاختياري، فقد أظهرت دراسة (Holly، 2012) أن الممارسة الحالية اتسمت بأن هذا الإفصاح غير منظم وهو ما يؤدي من ناحية إلى أن إدراك المستثمرين لمدى صحة المعلومات المفصحة عنها اختياريًا والاعتماد عليها في تحليلاتهم أصبح مرتبطًا بسمعة الإفصاح الشخصية للمديرين، وهو ما يؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين على الشركات التي يتمتع مديروها بسمعة إفصاح طيبة. يعني ذلك أن خضوع الإفصاح الاختياري لسلوك المديرين سوف يترتب عليه مشكلة اختيار بالنسبة للمستثمرين لصعوبة الفصل بين سلوك المديرين ومدى دقة المعلومات المفصحة عنها، ومدى تأثير تلك المعلومات بالاختلافات الشخصية بين المديرين، وبالتالي التأثير السلبي.

9.1.3. الدوافع التي تجعل الشركات تلجئ للإفصاح الاختياري

The motives that make companies resort to voluntary disclosure

تقوم الشركات بعمل الإفصاحات الاختيارية عن المعلومات لجملة من الأسباب: (الصفي ، 2015: 15)

1- إعلام مستخدمي التقارير المالية : حيث يتم إعلام المستخدمين بمجموعة من الموضوعات مثل الظروف التشغيلية، أسباب اتخاذ سياسات أو إجراءات معينة في الوحدة الاقتصادية.

2- بناء انطباع ذهني : يتيح الإفصاح عن الأمور ذات المسؤولية الاجتماعية شعوراً ورضاً بالعوائد الاقتصادية المستقبلية ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاح عن النفقات التي يتم القيام بها في البرامج الاجتماعية وتأمين ظروف العمل أو سلامة البيئة وعدم تأثرها من نشاطات الوحدة الاقتصادية.

3- تجنب التشريع أو الرقابة الحكومية المحتملة : قد تقوم الوحدة الاقتصادية بعمل افصاحات اختيارية كحالة وقائية لمنع تدخل الحكومة في فرض رقابة عليها.

4- تخفيض تكلفة رأس المال : قد نجد الشركات تتنافس مع غيرها من الشركات الأخرى في ظل أسواق رأس المال العالمية، وفي ظل ذلك من الأهمية بمكان أن يتم إجراء افصاحات إضافية اختيارية، حيث قد يختار أصحاب رؤوس الأموال احد الشركات بدلا من الأخرى ، إذا ما شعروا بان الوحدة الاقتصادية الأولى ذات مخاطر اقل، فلا شك أن الافصاحات تزيل أو تخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل، ومن ثم فهي تقوم بتخفيض مستوى المخاطر المحيطة والمدركة. وهناك دوافع اخرى للإفصاح الاختياري نذكر منها: (المسلماني ، 2009 : 35)

- 1- الفجوة بين العرض والطلب على المعلومات والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى.
- 2- الرغبة في تحسين كفاءة أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- 3- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية في الوحدة الاقتصادية.
- 4- زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة والتي تشجع التعامل في سوق رأس المال (عبد السيد ، 2003 : 47).

10.1.3. حوافز الإفصاح الاختياري للشركات

Voluntary disclosure incentives for companies

توجد عدة حوافز للإفصاح الاختياري منها : (ابو العزائم، 2020: 13)

- 1- تجنب تكاليف التقاضي من قبل المستثمرين .
- 2- تعديل وتسوية توقعات السوق.
- 3- تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال.

- 4- التميز بين الشركات التي لديها أخبار جيدة تفصح عنها مقارنة بغيرها من الشركات التي لديها أخبار سيئة ولا تفصح عنها .
- 5- زيادة أسعار الأسهم .
- 6- زيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين .
- 7- زيادة السيولة .
- 8- تحسين صورة المنشأة والمحافظة على سمعتها (أبو طالب ، 2016 : 27).
- هناك أسباب أخرى تشكل حافزاً لقيام الشركات بالإفصاح تتعلق بالأسواق المالية، وهذه الأسباب هي مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الإفصاح الاختياري (الشلاحي، 2012: 20-21):
- 1- انتشار ما يسمى الهندسة المالية، وهي مزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأصول المالية.
 - 2- إن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، ونظرا لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة خلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، فضلا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية.
 - 3- هناك تغير هيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم في عالم اليوم بالشكل الذي يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة أو القمار منها إلى كونها ساحات للاستثمار.
 - 4- يعمل الإفصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق وتحول دون أداء وظيفته الأساسية كساحة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة، وليس نحو المضاربة.
 - 5- إن تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق إلى التقلب، من ثم تقل تكلفة تدخل الدولة في السوق من الناحية المالية.
 - 6- إن أفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية لأطراف دون أخرى هو فرض ضرورة إتاحتها على نحو متساو لجمهور المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحايدة وخالية من أي تحيز، وبحيث يؤدي استخدامها إلى تحقيق أرباح عادلة للجميع.

11.1.3. بنود وعناصر الإفصاح الاختياري**Optional disclosure terms and elements**

توجد العديد من البنود المهمة لدى الإدارة والتي ترغب كافة الأطراف الخارجية من مستثمرين وبنوك والجهات الحكومية في الاطلاع عليها، وقد تتعدد جهات النظر بشأن تقسيم تلك البنود، فركزت إحدى الدراسات على تقسيم بنود الإفصاح الاختياري إلى معلومات خاصة وهي أي معلومات يؤدي الإفصاح عنها إلى احتمال تغير الأرباح المستقبلية، ومعلومات غير خاصة وهي تلك المعلومات المتاحة لدى الإدارة، وتؤثر في أسعار أسهم المنشآت عند الإفصاح عنها، ولا تؤثر في الأرباح المستقبلية للمنشأة (السيد، 2003: 52-55) .

بينما يرى (اصميده، 2013: 68-69) أن عناصر معلومات الإفصاح الاختياري تتمثل في :

1- معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي : حيث يحتاج المستثمرون إلى معلومات محاسبية وغير محاسبية عن نتائج الأحداث والتصرفات الاجتماعية والبيئية للشركات ، ويشترط فيها توافر الشمول والدقة والعدالة والحصول عليها في التوقيت المناسب ، وتعتبر القوائم والتقارير المالية وايضاحاتها المتممة للشركات هي وسيلة الإفصاح الأساسية عن تلك المعلومات ، من خلال نشرها بهدف التعرف على السياسات الاجتماعية والبيئية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية. ويجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم والتقارير المالية معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات.

2- المعلومات التنبؤية المستقبلية : إن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتلخص في محاولة تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، الا أنه في ظل تعدد مستخدمي التقارير المالية تبدو صعوبة توفير معلومات مفيدة تفي باحتياجات كافة المستخدمين ، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على توفير احتياجات المستخدم الأكثر أهمية بالنسبة للوحدة الاقتصادية. وتعد فئة المستثمرين من أهم الفئات استخداماً للتقارير المالية وكذلك التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في تمويل مشروعاتها الاستثمارية وتوسعاتها المستقبلية.

3- مجموعة أخرى من المعلومات الاختيارية : بالإضافة إلى مجموعة المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعية والمعلومات التنبؤية المستقبلية توجد مجموعة أخرى من المعلومات الاختيارية المهمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، والتي تتمثل في :

4. استقرار سعر السهم في السوق.
5. أثر الضرائب في أرباح الأسهم .
6. مقدار العرض والطلب على أسهم الوحدة الاقتصادية في البورصة.

12.1.3. تأثير الإفصاح الاختياري في أسواق المال

The impact of voluntary disclosure in financial markets

تعد آليات الحوكمة والتدفق الفعال للمعلومات من الأمور الأساسية لتطوير أسواق المال وزيادة كفاءة وفعالية السوق، وقد ركزت الدراسات النظرية والتجريبية في المحاسبة على الدور العالمي للإفصاح الاختياري وتأثيره على أسواق المال، حيث يستخدم في توصيل المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار والمتعاملين في هذا السوق، وتزيد منفعة هذه المعلومات كلما كانت أكثر شفافية وملاءمة وكافية لتقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وعادة ما تؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال وتحسين أداء الوحدة الاقتصادية وسيولة الاسهم (Saha and Kabra, 2020:12-13).

وعادة ما تميل الشركات والإدارة إلى الإفصاح الاختياري في حالات الرغبة في إصدار أسهم جديدة، أو الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية حيث تؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل، أو في حالات حصول المديرين مكافآت على شكل أسهم وارتباط هذه المكافآت بمستوى عوائد الأسهم المحققة وأسعار هذه الأسهم في السوق ومن ثم يتم التوسع في الإفصاح الاختياري لتجنب تقييم المستثمرين للوحدة الاقتصادية بأقل من قيمتها والتفسير الخاطئ لنتائج تقييم الأداء مما ينعكس سلباً على قيمة الأسهم بالسوق، وتؤدي قدرة الإفصاح الاختياري للتغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات إلى تخفيض مخاطر المعلومات وتكلفة الحصول عليها من قبل المحليين الماليين، وتحسين سيولة الأسهم المتداولة وتنشيط السوق (Lambert , Leuz 2007:385-420) et al. على الرغم من الفوائد الكبيرة لهذا النوع من الإفصاح وانخفاض تكلفته نسبياً يرى البعض أنه قد لا يفيد جميع المستثمرين بشكل متساوٍ بسبب الفروق الفردية والثقافية، كما قد لا يفضل المستثمرون الذين يتمتعون بميزة معلوماتية استراتيجية مثل هذا النوع من الإفصاح، إذ قد تصل المعلومات إلى فئات أكثر من المستثمرين وتقل من فرص استغلالهم لهذه المعلومات (Enache & Hussainey, 2020:413-445).

13.1.3. العوامل التي تدفع الإدارة نحو القيام بعملية الإفصاح الاختياري

Factors that push management towards making voluntary disclosure

أصبح الإفصاح الاختياري مطلباً مهماً للمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح للعديد من الأسباب، فالمديرون يهتمون بالإفصاح الاختياري لتعزيز اعتمادية القوائم المالية، وتخفيض فجوة المعلومات بين الإدارة من ناحية والمستثمرين من ناحية أخرى، كما أن هناك حوافز للمديرين لعمل الإفصاحات الاختيارية عندما يستخدم المستثمرون الحاليين والمرتقبون تلك الإفصاحات لقياس قيمة المنشأة، فالمستثمرون في حاجة إلى معلومات عن الخطط المستقبلية والاستثمارات غير الملموسة في الموارد البشرية والبحث والتطوير والاعلان حتي يمكنهم تحديد القيمة الحقيقية

للمنشأة وهو ما يتطلب افصاحات إضافية تتعدى الإفصاحات الإلزامية (ابو العزيم ، 2020، 10-11). أن اختيار الأدوات الملائمة للاتصال مع المستثمرين المتوقعين هو طوق النجاة للشركات التي ما زالت في مرحلة البداية،

(Magnan , Cormier & Andreas & Kollman ,2006: 47-62) ، أما (Aerts,2006:299-331) فقد توصلا إلى أن تقليد ما تقوم به شركات مماثلة في نفس الصناعة من مستوى الإفصاح قد يكون له ما يبرره من الحوافز في حالة الشركات عالية التركيز في صناعة معينة ويضعف الشركات التي يكثر تعرضها لوسائل الإعلام المختلفة، ووجد (عبد الملك، 2008: 1-34) ، أن سمات ونوعية الحاكمية المؤسسية تؤثر في القرارات المتعلقة بالإفصاح، أي أن الشركات التي لها حاكمية مؤسسية فعالة تميل إلى أن يكون لها مستوى مرتفع من الإفصاح الاختياري.

هناك مجموعة من العوامل التي تدفع الإدارة الى القيام بعملية الإفصاح الاختياري منها:
(Emily ,2011:51-54)

- 1- قيام المديرين بعملية الإفصاح الاختياري هو الإفصاح عن معلومات حول ادائهم من اجل الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم .
- 2- عدم كفاية الإفصاح ربما يكون حافزاً للمديرين لتقديم الإفصاح الاختياري من اجل الحد او التخلص من تكلفة الدعاوى القضائية.
- 3- اعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في الأسواق المالية.
- 4- توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك يوفر معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلة او خارجة.
- 5- مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للوحدة الاقتصادية وكذلك قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير السيولة النقدية (Mitton , 2002:215-241).
- 6- ضعف القدرات الفنية لبعض المتعاملين في الاسواق المالية نتيجة لخلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فنجدهم لا يهتمون بمبادئ التمويل الأساسية من تحليل وتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن عدم قدرتهم للوصول الى المعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- 7- انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للوحدة الاقتصادية ، وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال والرغبة في زيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين(345-348) (Choi & et al.,2004:338) .

هذا وقد ذكر (Healey & Palepu , 2001: 440-405) ستة عوامل تتعلق بالأسواق المالية تؤثر على قرارات المديرين الخاصة بالإفصاح ومن ضمنها الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل هي:

1- فرضية الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال متمثلة في ما تقدمه من معلومات متعلقة في استراتيجية الوحدة الاقتصادية وخططها المستقبلية ومن إصدار أسهم أو إصدار سندات أو الاستحواذ على شركة أخرى.

ويهدف الإفصاح الاختياري في هذه الحالة إلى التخفيض من مشكلة تباين المعلومات والحصول على تمويل خارجي بأقل التكاليف نتيجة ما يسببه من تماثل في المعلومات بين من هم داخل الوحدة الاقتصادية ومن هم خارجها.

2- فرضية السيطرة على قيادة الوحدة الاقتصادية ووجود علاقة بين الأداء الضعيف للأسهم ومعدل دوران المديرين التنفيذيين، ويحفز المديرين على حجب المعلومات السليمة قدر استطاعتهم.

3- فرضية تعويضات الأسهم ، إذا ما كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرين هي على شكل أسهم، فإنه قد وجد أن هذا النوع من التعويضات يمثل حافزاً للمديرين على تقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري في سبيل زيادة سيولة السهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية.

4- فرضية تكاليف الدعاوى القضائية إذ تعد تكاليف الدعاوى القضائية خوفاً من تعرضهم إلى مساءلة قانونية بسبب المعلومات غير الملائمة أو المعلومات في التوقيت غير الصحيح.

5- فرضية تكاليف الملكية، دور تكاليف الملكية الناتجة من امتناع الإدارة عن الإفصاح عن معلومات إضافية .

6- فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ إن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك عادة إلى قيمة سوقية أعلى للوحدة الاقتصادية (الشلاحي، 2012: 19-20).

14.1.3 مكونات الإفصاح الاختياري Components of optional disclosure

يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري ضمن تسع مجموعات رئيسية، كل مجموعة تحوي على مجموعة من المكونات الفرعية : (متولي، 2007: 9-10).

1. المعلومات العامة للوحدة الاقتصادية:

(معلومات تاريخية عن الوحدة الاقتصادية، الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ، وتأثير الوضع السياسي في نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، وتأثير الوضع الاقتصادي في نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية).

2. نشاط الوحدة الاقتصادية ووضعها المستقبلي:

(بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة، وبيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية، وبيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية،...).

3. معلومات الأسهم وحملة الأسهم:

(القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، واتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في نهاية السنة، وعدد المساهمين الكلي،...).

4. المعلومات عن الإدارة:

(أعمار المديرين، الشهادات العلمية للمديرين، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المديرين إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التشغيلية، والمديرون التنفيذيون،...).

5. المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

(سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة كفاءة، وبرنامج حماية البيئة كمية، والإعانات المقدمة للغير، والهبات والمنح، والتبرعات الخيرية،...).

6. نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية:

(سياسية توزيع الأرباح - وذكر نسبة الربح الموزع - للعام الحالي، وتصنيف المبيعات جغرافياً - وفقاً للعملاء، معلومات مالية تاريخية،...).

7. تكاليف البحث والتطوير في الوحدة الاقتصادية:

(سياسة الأبحاث والتطوير، ومواقع أنشطة البحث والتطوير، وعدد العاملين في البحث والتطوير، والميزانية المخصصة للبحث والتطوير، ومشاريع البحث والتطوير،...).

8. المعلومات عن العاملين في الوحدة الاقتصادية:

(معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقاً للجنس ومستوى التعليم، وتوزيع العاملين داخل إدارات الوحدة الاقتصادية، وعدد العاملين للماضيين أو لسنوات أكثر،...).

9. المعلومات عن الحوكمة:

(وجود لجنة حوكمة في الوحدة الاقتصادية، وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، ومهام لجنة الحوكمة، وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة،...).

10. معلومات عن استراتيجيه الوحدة الاقتصادية:

(بيان الاهداف والاستراتيجيات العامة، بيان الاهداف والاستراتيجيات المالية والادارية،العوامل المؤثرة على الاداء المستقبلي ، تأثير الاستراتيجية المالية والادارية والتشغيلية على اداء الوحدة الاقتصادية...))

11. معلومات مستقبلية عن المصروفات والايادات:

(الخدمات التي يقدمها المصرف في السنوات اللاحقة ،عدد الفروع التي سيتم فتحها في المستقبل ،اتجاه اسعار السهم الواحد في المستقبل ،توقعات الارباح ،توقعات اليرادات...)

15.1.3. قياس مستوى الإفصاح الاختياري

Measuring the level of voluntary disclosure

يستخدم الباحثون مؤشرات عديدة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري للشركات تتضمن تنبؤات الإدارة (Management Forecasts)، والدرجات المنتجة خارجيا (Generated Scores Externally)، ودعوات المؤتمرات والتصريحات الصحفية (Conference Calls and Press Releases)، والدرجات ذاتية البناء (Self - Constructed Scores) .

هناك عدد من الدراسات التي تتناول قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب، ان قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب يظل مقبولا مادامت مؤشرات الإفصاح المناسب المستخدمة ملائمة ويتم بناؤها على أسس موضوعية. وقد تناولت دراسات اخرى موضوع بناء مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح اذ بينت أن هناك عدة أنواع لمؤشرات الإفصاح هي : (الشلاحي، 2012:29).

1- مؤشرات للإفصاح الشامل Overall Disclosure Index .

2- مؤشرات للإفصاح القانوني Statutory Disclosure Index .

3- مؤشرات للإفصاح الاجباري Mandatory Disclosure Index .

4- مؤشرات للإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure Index .

ويلجأ الباحثون عادة إلى بناء مقاييس لقياس مستوى الإفصاح الاختياري ذاتيا وتفضيل ذلك عن استخدام مقاييس الإفصاح الأخرى المعدة مسبقا من قبل بعض الجهات المهنية أو الحكومية أو غيرها، وذلك لعدة أسباب أهمها :

أ- ان المقاييس ذاتية البناء تحتوي على العناصر التي يرغب الباحث في قياسها فقط، وبالتالي فهي أكثر مصداقية من المقاييس المعدة مسبقا .

ب- ان بناء هذه المقاييس يتطلب من الباحث أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمع، محل الدراسة، بعكس المقاييس المعدة مسبقاً التي توجه الاهتمام عادة إلى الاهتمام بالإفصاح عن نوع معين من الإفصاح الاختياري، مثل التنبؤات المستقبلية.

ج- ان المقاييس ذاتية البناء يمكن حسابها لأي منشأة بعكس الحال بالنسبة للمقاييس المعدة مسبقاً التي توجه الاهتمام عادة إلى المنشآت كبيرة الحجم.

د- ان مقاييس الإفصاح المعدة من قبل الجهات الحكومية أو شبه الحكومية عادة ما تنصب على عناصر الإفصاح الالزامي، وبذلك فهي لا تكفي لتقصي مستوى الإفصاح الاختياري. ومع ذلك يعاب على مقاييس الإفصاح الاختياري ذاتية البناء صعوبة تكرارها نظراً لاعتمادها على الاجتهاد الشخصي من قبل الباحثين، واختلاف أسلوب احتساب النقاط على عناصر الإفصاح وصولاً إلى معرفة مستوى الإفصاح الاختياري لكل منشأة (عبد المنعم، 2017: 574-575).

بهدف جعل تلك المؤشرات متوافقة مع البيئة العراقية ، تم اعداد مقياس مكون من احد عشر محوراً رئيسياً وهي (معلومات عامة ، ومعلومات عن الإستراتيجية، ومعلومات عن الحوكمة، معلومات مستقبلية عن المصروفات والايادات، والاسهم وحملة الاسهم ، وادارة المخاطر العامة ومخاطر الائتمان، المساهمون، ومعلومات عن الاداء المالي ومؤشراته، ومراجعة السياسة المحاسبية ، ومعلومات عن المؤشرات غير المالية، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع)، حيث كل محور من تلك المحاور يحتوي على مجموعة من البنود ، وادناه التفاصيل :

أولاً: المعلومات العامة General information

اشارت الدراسات التالية:

(Barat et al.2012:8)، (Gul & Leug, 2004:351-379)، (Binh, 2012:69-)، (Hmammi & Hossian,2009:255-265)، (90-47، 2018: 42-47، الباز، 2017: 592-594 ، عرفه، المليجي ، 2013: 16-17، حماده، 2014: 200-208، الدباغ ، ابراهيم، 2014: 10.

الى ان معلومات الوحدة الاقتصادية العامة تتمثل بالمعلومات التي تحدد أنشطة المديرين في الوحدة الاقتصادية التي تشمل الافصاح عن تاريخ المصرف، ووصف عام لأنشطة الاعمال التي يقدمها المصرف، والموقع والبريد الالكتروني عبر الانترنت، ومعلومات عن المركز التنافسي للمصرف في السوق، وتأثير الوضع الاقتصادي والامني في نتائج المصرف، ونشر التقارير المالية الكترونياً، والتحديث الالكتروني للمعلومات المنشورة (تقارير فصلية)، معلومات عن فروع المصرف وموقعها. أدناه جدول يوضح ذلك:

جدول (3) المعلومات العامة التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	الإفصاح عن تاريخ المصرف	Barat et al.2012; Binh. 2012; Hmammi & Hossian.2009
2	وصف عام لانشطة الاعمال التي يقدمها المصرف	Barat et al.2012; Gul & Leug, 2004; Binh. 2012
3	الموقع والبريد الالكتروني عبر الانترنت	شرشاب.2018، الدباغ و ابراهيم.2014. Hmammi & Hossian.2009;
4	معلومات عن المركز التنافسي للمصرف في السوق	شرشاب.2018، عرفة والمليجي.2013، Gul & Leug, 2004
5	تأثير الوضع الاقتصادي والامن في نتائج المصرف	شرشاب،2018.حمادة،2013. Gul & Leug, 2004
6	نشر التقارير المالية إلكترونياً	شرشاب ،2018 . الباز، 2017 . الدباغ و ابراهيم.2014.
7	التحديث الالكتروني للمعلومات المنشورة (تقارير فصلية)	شرشاب ،2018 . الباز، 2017 . الدباغ و ابراهيم.2014
8	معلومات عن فروع المصرف وموقعها	شرشاب ،2018 . الباز، 2017.حمادة،2014

اعداد الباحث وبالاتماد على دراسات سابقة .

ثانياً: معلومات عن الاستراتيجية Information about the strategy

اشارت دراسة كل من : (النعيمي، 2019: 100 ، محمد،2018، حماده،2014: 200-208) الى ان المعلومات عن استراتيجية المصرف الحالية والمستقبلية هي من المعلومات التي يهتم بها مستخدمو التقارير المالية لما لها من أهمية في اتخاذ القرارات المستقبلية، ومنها بيان الأهداف والاستراتيجيات العامة ، بيان الأهداف والاستراتيجيات المالية والادارية، والعوامل المؤثرة في الاداء المستقبلي ، وتأثير الاستراتيجية المالية والادارية والتشغيلية في اداء الوحدة الاقتصادية، والجدول الآتي يوضح اهم المعلومات الاستراتيجية للمصرف.

جدول(4) المعلومات عن استراتيجية المصرف التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	بيان الاهداف والاستراتيجيات العامة	النعيمي، 2019. حماده،2014
2	بيان الاهداف والاستراتيجيات المالية والادارية	النعيمي، 2019.حماده،2014
3	العوامل المؤثرة على الاداء المستقبلي	النعيمي، 2019.حماده،2014
4	تأثير الاستراتيجية المالية والادارية والتشغيلية على اداء المصرف	محمد، 2018

اعداد الباحث وبالاتماد على دراسات سابقة مشار إليها اعلاه.

ثالثاً: معلومات عن الحوكمة Governance information

لقد أشارت دراسات (Binh, 2012:69-؛ Hmammi & Hossian,2009:255-265) ، (90، شرشاب، 2018: 42-47، حماده، 2014: 200-208، الدباغ، ابراهيم، 2014: 10، الى ان معلومات الحوكمة توضح اتباع الوحدة الاقتصادية لمبادئ الحوكمة ، كوجود لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني للمصرف ، تفاصيل عن رئيس مجلس الادارة (الاسم / العنوان / الشهادة) ، وجود لجنة مراجعة الحسابات تتولى اعداد التقرير، المناصب التي شغلها المدير في المصارف الاخرى ،وصف بيئة الضبط والرقابة الداخلية ، عدد الاجتماعات التي اقامها مجلس الادارة ، المؤهلات التعليمية (أكاديمية ومهنية) لأعضاء مجلس الإدارة ، سياسة تأهيل المحاسبين في المصرف ، وصف المهام والمسؤولية التي يقوم بها مراقب الحسابات، وتقرير عن مسؤولية الادارة في إعداد التقارير المالية ، اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين والاحتياط، والجدول ادناه يوضح اهم فقرات هذا المحور وكما يأتي :

جدول(5) معلومات الحوكمة التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني له	Binh, 2012; . الدباغ، ابراهيم، 2014 شرشاب ،2018.
2	تفاصيل عن رئيس مجلس الادارة (الاسم / العنوان / الشهادة)	Binh, 2012; Hmammi & Hossian,2009 ، شرشاب ،2018. الدباغ، ابراهيم، 2014
3	وجود لجنة مراجعة الحسابات تتولى اعداد التقرير	Binh, 2012;2018، شرشاب
4	المناصب التي شغلها المدير في المصارف الاخرى	Binh, 2012; شرشاب ،. 2018. الدباغ، ابراهيم، 2014
5	وصف بيئة الضبط والرقابة الداخلية	شرشاب ،2018
6	عدد الاجتماعات التي اقامها مجلس الادارة	Binh, 2012;2018، شرشاب
7	المؤهلات التعليمية (أكاديمية ومهنية) لأعضاء مجلس الإدارة	شرشاب، 2018. الدباغ، ابراهيم، 2014، ، Hmammi & Hossian,2009
8	سياسة تأهيل المحاسبين في المصرف	شرشاب ،2018
9	وصف المهام والمسؤولية التي يقوم بها مراقب الحسابات	شرشاب ،2018
10	تقرير عن مسؤولية الادارة في إعداد التقارير المالية	حماده، 2014
11	أسماء أعضاء مجلس الادارة الأصليين والاحتياط	Hmammi & Hossian,2009، شرشاب، 2018. الدباغ، ابراهيم، 2014.
12	صورة لاعضاء مجلس الادارة او لرئيس الادارة	الدباغ، ابراهيم، 2014. شرشاب ،2018. ، Hmammi & Hossian,2009)

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة .

رابعاً: معلومات مستقبلية عن المصروفات والإيرادات

Future information about expenses and revenues

أشارت دراسة كل من (Binh, 2012:69-90، شرشاب، 2018: 42-47، الدباغ، ابراهيم، 2014: 10) الى ان اي معلومة مستقبلية عن الوحدة الاقتصادية هي ذات اهمية كبيرة للمستخدمين التي من الممكن ان تعطي انطباعاً عنّما يمكن ان تكون عليه الوحدة الاقتصادية في المستقبل، ومن هذه المعلومات هي: الخدمات التي يقدمها المصرف في السنوات اللاحقة، وعدد الفروع التي سيتم فتحها في المستقبل، واتجاه اسعار السهم الواحد في المستقبل، توقعات الارباح، توقعات الإيرادات، توقعات التدفقات النقدية المستقبلية، ومقارنة المصروفات الحالية بالمتوقعة، مقارنة الإيرادات الحالية بالمتوقعة مع بيان اسباب الفروقات. الجدول التالي يوضح تلك المعلومات

جدول (6) معلومات مستقبلية عن مصروفات وإيرادات الوحدة الاقتصادية التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	الخدمات التي يقدمها المصرف في السنوات اللاحقة	Binh, 2012 ; الدباغ، ابراهيم، 2014
2	عدد الفروع التي سيتم فتحها في المستقبل	شرشاب، 2018
3	اتجاه اسعار السهم الواحد في المستقبل	Binh, 2012 (، الدباغ ، ابراهيم، 2014. شرشاب، 2018
4	توقعات الارباح	شرشاب، 2018، الدباغ ، ابراهيم، 2014
5	توقعات الإيرادات	الدباغ ، ابراهيم، 2014. شرشاب، 2018

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة مشار اليها اعلاه.

خامساً: معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم

Information about shares and shareholders

تعد المعلومات عن الاسهم وحملة الاسهم موضوعاً مهم في الإفصاح عن الوحدة الاقتصادية وذلك لقدرتها على نقل صورة مهمة للمستخدم الخارجي، وقد اشارت كل من دراسة (Binh, 2012:69-90)، شرشاب، 2018: 42-47، النعيم، 2019: 100، عرفه، المليجي، 2013: 16-17، الدباغ ، ابراهيم، 2014: 10). الى ان المعلومات عن الاسهم وحملة الاسهم تعطي انطباعاً هاماً عن اسهم الوحدة الاقتصادية التي يتم تداولها في السوق، ومن هذه المعلومات موضحة بالجدول الآتي:

جدول (7) معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	معلومات عن المساهمين الذين يملكون نسبة 5% فاكثر من الاسهم	عرفه، المليجي، 2013. النعيمي، 2019. شرشاب، 2018
2	معدل العائد على السهم الواحد	شرشاب، 2018. الدباغ ، ابراهيم، 2014.
3	عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الاصليين والاحتياط	النعيمي، 2019. عرفه، المليجي، 2013

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة .

سادسا:- ادارة المخاطر العامة ومخاطر الائتمان Managing general risks and credit risks

اشارت الدراسات الآتية (Hmammi & Hossian,2009:255-265، شرشاب، 2018: 42-47 ، محمد ، 2018 ، الدباغ ، ابراهيم، 2014: 10) ، الى ان معلومات المخاطر هي تلك المعلومات التي تصف المخاطر التي قد تؤثر في الوحدة الاقتصادية من معلومات توضيح الية المخاطر وكيفية ادارتها والتحكم فيها / ومعلومات عن الافصاحات حول نوعية القروض الحالية، وبيان اثر ومخاطر اسعار صرف العملة الاجنبية على نتائج نشاط المصرف، وبيان اثر ومخاطر اسعار الفائدة على نتائج نشاط المصرف، الجدول التالي يوضح تلك المعلومات

جدول (8) ادارة المخاطر العامة ومخاطر الائتمان التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	توضيح آلية المخاطر وكيفية ادارتها والتحكم فيها	محمد ، 2018
2	معلومات عن لجنة ادارة المخاطر	شرشاب، 2018. الدباغ ، ابراهيم، 2014 (Hmammi& Hossian,2009)
3	استعراض وتحليل الوضع المالي للمصرف مع بيان السيولة النقدية وكيفية تمويلها	الدباغ ، ابراهيم، 2014
4	بيان اثر ومخاطر اسعار صرف العملة الاجنبية في نتائج نشاط المصرف	شرشاب، 2018. الدباغ ، ابراهيم، 2014
5	بيان اثر ومخاطر اسعار الفائدة على نتائج نشاط المصرف	الدباغ ، ابراهيم، 2014. (Hmammi & Hossian,2009)
6	بيان مخاطر السوق	شرشاب، 2018
7	تفاصيل عن القروض المتعثرة وغيرها من الاصول وتصنيفات المخاطر الداخلية	شرشاب، 2018. الدباغ ، ابراهيم، 2014

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة مشار اليها آنفأ.

سابعاً: المساهمون Contributors

أشارت دراسات (شرشاب، 2018: 42-47، الباز، 2017: 592-594، حماده، 2014: 200-208) ،الى ان معلومات المساهمين التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا هي من المواضيع التي تساعد المستخدمين الخارجيين على التواصل مع بعضهم البعض من أجل تكوين رؤيا حقيقية عن الوحدة الاقتصادية ، ومن هذه المعلومات سياسة توظيف الاموال ومعلومات عن الاحتياطي والتخصيصات وسياسة توزيع الأرباح.. والجدول ادناه يوضح تلك المعلومات.

جدول (9) معلومات عن المساهمين التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	سياسة توظيف الاموال (نسبة التشغيل)	شرشاب، 2018. الباز، 2017
2	معلومات عن الاحتياطات والتخصيصات	شرشاب، 2018
3	التطورات في راس المال	الباحث
4	كشف يبين التغيرات في حقوق المساهمين	الباحث

اعداد الباحث وباعتماد على دراسات سابقة مشار اليها آنفاً.

ثامناً: معلومات عن الأداء المالي ومؤشراته Information on financial performance and its indicators

المعلومات المالية يتم استخلاصها من التقارير المالية وفق مؤشرات مالية متعددة من خلال عمل مقارنة اداء للوحدة الاقتصادية خلال سلسلة زمنية او مع ادائها المخطط (المستهدف) او مقارنتها مع شركات مماثلة تعمل في نفس القطاع الى جانب مؤشرات مالية اخرى، وأشارت دراسة (شرشاب، 2018: 42-47، الدباغ ، ابراهيم، 2014: 10) الى البنود التي يتضمنها الإفصاح المحاسبي الاختياري وكما في الجدول الآتي:

جدول (10) معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	سياسة توزيع الأرباح ((نسبة الأرباح الموزعة))	حماده، 2014
2	معدلات السيولة	شرشاب، 2018. الدباغ ، ابراهيم، 2014
3	العائد على حقوق المساهمين	الدباغ ، ابراهيم، 2014 شرشاب، 2018
4	نسبة الرافعة المالية	شرشاب، 2018
5	معدل (نسبة) الربحية	الباحث
6	انحراف مصاريف النشاط	شرشاب، 2018
7	انحراف ايراد النشاط	شرشاب، 2018

اعداد الباحث وباعتماد على دراسات سابقة مشار اليها آنفاً.

تاسعا: مراجعة السياسة المحاسبية Review the accounting policy

يتألف محور مراجعة السياسات المحاسبية من (3) بنود اختيارية، هذا ما اشارت اليه دراسة ، (Binh,2012:69-90) ، الباز، 2017: 592-594 ، اذ تهتم بمناقشة السياسة المحاسبية للوحدة الاقتصادية وكذلك استخدام المعايير المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في اعداد التقارير المالية السنوية لها ، والجدول الآتي يوضح اهم تلك المراجعات:

جدول (11) مراجعة السياسات المحاسبية التي يفصح عنها اختيارياً

ت	البنود	المصدر
1	مناقشة السياسة المحاسبية	;Binh,2012; الباز، 2017
2	الافصاح عن استخدام المعايير المحاسبية لحساباتها	Binh, 2012
3	القيمة العادلة للمصرف	الباز، 2017

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة مشار اليها آنفاً.

عاشراً: معلومات عن المؤشرات غير المالية Information on non-financial indicators

البنود التي تحتوي عليها المؤشرات غير المالية هي (8) وهذا ما اشارت اليه بعض الدراسات ، مثل: (Binh,2012:69-90)، شرشاب، 2018: 42-47، الباز، 2017: 592-594 ، النعيمي، 2019: 100، حماده، 2014: 200-208، وقد تناول هذا المحور معلومات عن مكافحة غسل الاموال والدعاوى المقامة على المصرف ومن قبله ومعلومات تخص الموظفين ، يوضح الجدول ادناه تلك المؤشرات

جدول (12) معلومات عن المؤشرات غير المالية التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البنود	المصدر
1	معلومات عن سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	البايز، 2017
2	معلومات عن الدعاوي القضائية المقامة من قبل (على) المصرف	Binh, 2012
3	عدد الموظفين	النعيمي، 2019 . حماده، 2014
4	توزيع الموظفين حسب المستوى الاداري	النعيمي، 2019
5	استخدام التقنيات الحديثة	الباحث
6	توزيع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية	النعيمي، 2019
7	سياسة توظيف الموظفين في المصرف	Binh, 2012، شرشاب، 2018
8	سياسة تاهيل الكوادر الوظيفية وتدريبهم وما هو تاثير التدريب على نتائج المصرف	شرشاب، 2018 . النعيمي، 2019
9	الموظفون الذين حصلوا على اعلى دخل خلال السنة	حماده، 2014

اعداد الباحث وبالاغتماد على دراسات سابقة مشار اليها آنفاً.

احد عشر : معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع

Information on social and environmental responsibility and community involvement

يتألف هذا المحور من (6) بنود اختيارية تتناول مساهمة المصرف في التبرعات الخيرية للمجتمع، مساهمة المصرف في دعم المؤسسة التي ترعى المعاقين ومناهج توظيف المعوقين، والمساهمة في المشاريع التعليمية والترفيهية والرياضة والرعاية الصحية، ومعلومات عن الرفاهية والضمان الاجتماعي التي يقدمها المصرف لموظفيه، مساهمة المصرف في البرامج البيئية، ومساهمة المصرف في تقديم الدعم للمشاريع الحكومية، وهذا ما اشارت اليه دراسة

(Binh, 2012:69-90) ; (Hmammi & Hossian,2009:255-265); (Alfaraih & Alanezi, 2011:65-84، شرشاب، 2018: 42-47، عرفه، ملجي، 2013: 16-17،

الدباغ ، ابراهيم، 2014: 10 ، الجدول الآتي يوضح تلك المعلومات

جدول (13) معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع التي يفصح عنها اختياريًا

ت	البند	المصدر
1	مساهمة المصرف في التبرعات الخيرية للمجتمع	Binh, 2012، شرشاب، 2018، الدباغ ، ابراهيم، 2014
2	مساهمة المصرف في دعم المؤسسة التي ترعى المعاقين ومناهج توظيف المعوقين	شرشاب، 2018
3	المساهمة في المشاريع التعليمية والترفيهية والرياضة والرعاية الصحية	Hmammi & Hossian, 2009 Alfaraih & Alanezi, 2011; ، الدباغ ، ابراهيم، 2014
4	معلومات عن الرفاهية والضمان الاجتماعي التي يقدمها المصرف لموظفيه	عرفه ، ملجي، 2013
5	مساهمة المصرف في البرامج البيئية	Hmammi & Hossian, 2009; شرشاب، 2018، الدباغ ، ابراهيم، 2014
6	مساهمة المصرف في تقديم الدعم للمشاريع الحكومية	عرفه ، ملجي، 2013

اعداد الباحث وباعتماد على دراسات سابقة مشار إليها آنفاً.

16.1.3. العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري

Factors affecting voluntary disclosure

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح الاختياري عن المعلومات، أو بمعنى آخر هنالك عوامل يتوقف عليها الإفصاح الاختياري تتمثل في الآتي:

1.16.1.3 تكاليف الإفصاح الاختياري والمنافع المتوقعة منه

The costs and expected benefits of voluntary disclosure

يتطلب إعداد الوحدات الاقتصادية لمعلومات إضافية ضمن التقارير المالية إلى تحمل المزيد من تكاليف إنتاج هذه المعلومات وتقسّم هذه إلى تكاليف مباشرة وتشمل تكاليف إعداد ومعالجة ونشر المعلومات الإضافية، ويكون من السهل تقديرها ودمجها في تحليل الكلفة والعائد. وتكاليف غير مباشرة وتشمل التكاليف الناتجة عن أثر الإفصاحات في قرارات المنشأة وأنشطتها مثل أثر التنبؤات بالأرباح السلبية في شروط الموردين، وتكاليف المقاضاة وغيرها (اصميدة، 2013: 66).

أما المنافع المتوقعة من الإفصاح الاختياري فهي تحسين مصداقية الوحدات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمها وبالتالي زيادة في قيمتها على المدى الطويل، وكذلك تحسين علاقة المنشأة مع أصحاب المصالح وخفض حالة عدم التأكد لديها عن الأداء المالي وغير المالي للوحدة الاقتصادية، عن طريق تخفيض درجة عدم التماثل بين المعلومات المقدمة للإدارة

والمعلومات المقدمة لإصحاب المصالح (Adina & Lon, 2008 :1049). وهنا يقع الدور على الوحدة الاقتصادية بين إدراكها للمواءمة بين هذه التكاليف والمنافع المتوقعة منها.

2.16.1.3. حجم الوحدة الاقتصادية Size of the economic unit

تشير غالبية الدراسات إلى إن الوحدة الاقتصادية الأكبر حجماً تكوّن أكثر استعداداً للمزيد من الإفصاح، على عكس الشركات الصغيرة (المسلماني، 2009: 81). ويرجع السبب في ذلك إلى أن الوحدة الاقتصادية كبيرة الحجم تكون عرضة لضغوط أكثر من جانب العديد من أصحاب المصالح، وبالتالي تقوم هذه الوحدة الاقتصادية بزيادة درجة الإفصاح في محاولة منها لتخفيف الضغوط، على العكس بالنسبة للوحدة الاقتصادية صغيرة الحجم لأن زيادة درجة الإفصاح قد يعرض مركزها للخطر مقارنة بالشركات كبيرة الحجم. (عطية، 2013: 69). وهنا يتبين إن حجم الوحدة الاقتصادية من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري.

3.16.1.3. عمر الوحدة الاقتصادية Age of the economic unit

تباينت نتائج الدراسات التي تناولت عمر الوحدة الاقتصادية في طبيعة تأثيره في الإفصاح المحاسبي الاختياري، فمنها من توصل إلى وجود تأثير إيجابي ومنها من توصل إلى وجود تأثير سلبي، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه لتعزيز ثقة المستثمرين الذين قد يعتقدون أن الوحدة الاقتصادية الجديدة محفوفة بالمخاطر ولحد من عدم التأكد فإن الوحدات الاقتصادية المدرجة حديثاً تحتاج إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات، إلا أن ذلك كان يتناقض مع تلك التبريرات في النتائج التي توصلت إليها دراسة أخرى، إذ توصلت إلى أن الشركات القديمة تكشف عن المزيد من المعلومات في تقاريرها السنوية مقارنة بالشركات الحديثة، ووفقاً لهذه الدراسة فإن أصحاب الوحدة الاقتصادية الأصغر عمراً يترددون في الإفصاح عن بعض المعلومات المعينة، كنفقات البحث والإنفاق الرأسمالي وتطوير المنتجات بسبب الخوف من فقدان الميزة التنافسية، إلا أن الوحدة الاقتصادية الأطول عمراً فإن تقديمها لتلك المعلومات لن يؤثر في فقدان مركزها التنافسي. علاوة على ذلك، فإن تكلفة نشر المعلومات تكون مرتفعة أيضاً على الشركات الأصغر عمراً من تلك الأطول عمراً (شرشاب، 2018: 38-40).

4.16.1.3. مصداقية الإفصاح الاختياري Credibility of voluntary disclosure

لتحقق مصداقية الإفصاح الاختياري لابد للوحدة الاقتصادية من أن تكون لديها معلومات مهمة ومفيدة لأصحاب المصالح، وتوضح عنها بصورة واضحة وصادقة وملمية لاحتياجات جميع الأطراف، وليس العبرة بكثرة المعلومات المفصح عنها بل بنوعيتها وجودتها ودرجة مصداقيتها لتكون ذات قيمة لمن يستخدمها، فمقدار قليل منها يحقق المنفعة لمستخدميها، وبالتالي سينعكس على مصداقية المنشأة في المدى الطويل (ابراهيم، 2016: 57).

5.16.1.3. الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية

Financial structure of the economic unit

يعبر الهيكل المالي عن مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على التمويل الخارجي الذي تحتاجه لأداء وظائفها، و يرى (علي، 2013: 23) أن الشركات التي تعتمد على مصادر خارجية في تمويل رأس مالها تزداد فيها نسبة الإفصاح، وذلك لتوضيح قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها، ويعتبر هذا الإفصاح موقفاً دفاعياً للوحدة الاقتصادية عندما تكوف نسبة الاقتراض مرتفعة.

يتفق الباحث مع هذا الرأي وذلك لأنه سيجرب على الوحدة الاقتصادية أن تتحمل تكاليف مرتفعة فهي بذلك تحاول تخفيضها من خلال زيادة الإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً من أجل الحصول على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة.

6.16.1.3. الضغوط الخارجية external pressures

من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري هي الضغوط الخارجية من قبل جهات ومنظمات تنادي بضرورة التوجه نحو التوسع بالإفصاح وتطوير النموذج المحاسبي الحالي لسد القصور الحاصل في التقارير المالية وزيادة كفاءة التقارير المالية في الوفاء باحتياجات المستخدمين (مقلد، 2008: 24).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية والإفصاح الاختياري، وإن الإفصاح المقدم من قبل المنشآت يختلف باختلاف نوع النشاط للمنشآت، فهناك منشآت يتوجب عليها التوسع بالإفصاح الاختياري نظراً لحساسية أنشطتها والتي يكون لها تأثيراً كبيراً على البيئة، فضلاً عن ذلك أن الإفصاح الاختياري يسمح بتقديم معلومات إضافية مالية وغير مالية تعكس مدى وعي الوحدة الاقتصادية لاحتياجات أصحاب المصالح المتطورة ومصادقيتها في تلبية تلك الاحتياجات بصورة تبين إدراك المنشأة لمسؤوليتها تجاه المجتمع وسلوكها الأخلاقي.

ومن هنا تظهر الحاجة الى ضرورة التوسع في نطاق الإفصاح الاختياري اذ نادى المهتمون بالفكر المحاسبي من باحثين ومنظمات مهنية بضرورة تطوير النموذج المحاسبي الحالي من اعتراف وقياس وعرض وافصاح ليوالكب المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية بما يؤدي إلى تحسين مصداقية التقارير المالية في توفير معلومات صادقة تعبر عن واقع الوحدة الاقتصادية وتؤدي إلى شفافية الإفصاح، وبالتالي تلبية طموحات أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم (العازمي، 2013: 34).

ونظراً لقصور التقارير المالية الحالية في تلبية احتياجات أصحاب المصالح في ظل الأعمال الحديثة بسبب التقييد بأسس الاعتراف والقياس وتركيزها على الجانب المالي فقط، يرى

(الارضي،2013: 291) أن المدخل لتطوير التقارير المالية هو الاعتماد على ممارسات الإفصاح الاختياري بهدف التقليل من مستوى عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية الحالية، لأجل إمداد أصحاب المصالح بمعلومات عادلة وغير مضللة، تساهم في تقييم أداء المنشآت واعطاء صورة واضحة عن نشاط المنشأة، ومواكبة بيئة الأعمال الحديثة.

يرى الباحث بالرغم من اهتمام كافة قوانين ومعايير المحاسبة بتوفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات تجاه الوحدة الاقتصادية، لكن هناك الكثير من المعلومات التي تهم المستخدمين الحاليين والمرتقبين غير متاحة ضمن الإفصاح الإلزامي، لذلك من الضروري ان تتجه الوحدات الاقتصادية الى الإفصاح عن المزيد من المعلومات لم يكن من الملزم الإفصاح عنها ولكنها ضرورية للمستثمرين والمحليلين الماليين من اجل تعزيز القرارات الاستثمارية للمستثمرين. لذلك من المهم التعرف على القرارات الاستثمارية وانواعها وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات وجودة الحوكمة والإفصاح الاختياري، وذلك سيكون من خلال المبحث الثاني..

المبحث الثاني

العلاقة بين اتخاذ القرارات الاستثمارية وعدم تماثل المعلومات وجودة حوكمة الشركات في ظل الانصاح الاختياري

1.2.3 مفهوم الاستثمار The concept of investment

الاستثمار هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية نتيجة لما يحققه من زيادة الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية ، ويهدف المستثمرون دائماً من خلال استثماراتهم في الوحدة الاقتصادية للحصول على منافع مادية وبالنتيجة يحتاجون إلى معلومات كافية عن المنشأة لعمل قرار استثماري مناسب، لأن القرار الاستثماري ان لم يحقق أهداف المستثمر، فانه يكبد المستثمر خسائر نتيجة قراره الخاطئ (علي، 2013 :1).

يعد الاستثمار من أهم القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني والعالمي ، وكذلك الدول النامية والمتقدمة لما له من أهمية كبيرة في معظم مجالات الحياة وخاصة في الاقتصاد والمجتمع، ان زيادة الاستثمار في بلد معين اثر كبير مثل الحد من البطالة والحد من الفقر وزيادة الصادرات وخفض الواردات وتسريع النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة إنتاج السلع والخدمات (Ross, 2007: 209) .

يعتقد البعض أن الاستثمار لا يتعدى عن كونه تقييد الرصيد الحالي من أجل توليد عائد مستقبلي، على شكل دخل أو في شكل زيادة في رأس المال الذي تم تقييده، ومع ذلك فإن هذا التعريف أقرب إلى المفهوم الاقتصادي منه إلى المفهوم القانوني ، بالإضافة إلى حقيقة أن الاحتفاظ بالأرصدة لا يعطي الحق في الحصول على عائد حتى لو كان المالك ينوي الحصول على عائد ما دام لم يقترن بالنشاط الاقتصادي المعين ولا يقتصر الاستثمار على النقود كما يفهم من كلمة "ارصدة" ، بل يشمل الأموال مطلقاً المنقولة وغير المنقولة (10:2014 Barakat ,).

لكن الأهم من الاستثمار نفسه هو كيف يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ كلما كان اتخاذ القرارات الاستثمارية أكثر صواباً بناءً على الدراسات الخاصة بكل تفاصيله من حيث المكان والزمان، كلما تكون مردوداته أكبر وخسائره اقل (Ross ، 2007: 209) .

الاستثمار هو أن الوحدة الاقتصادية خصصت أموالها لتكوين محافظ من الأوراق المالية المنقولة، والغرض منها هو جمع محفظة استثمارية تتكون من مجموعة من (الأسهم والسندات) (Parrino & kidwel ,2009 :29).

إن مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الفرد هو التضحية بالقيم الحالية المؤكدة، من أجل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل (النجار ، 2017 :114).

يُعرف الاستثمار اصطلاحاً بأنه: ذلك النشاط البشري الهادف الذي يعمل على تكرار الخير المادي والمعنوي، من خلال استخدام الأموال في مشاريع إنتاجية تراعي أولويات المجتمع في إطار وأخلاق الأمة (عبدالواحد، 2018: 20).

الاستثمار عرفه الدعي بأنه الالتزام الحالي (من المال أو الأصول) الذي من المتوقع أن يجلب فوائد مستقبلية، مثلاً يشتري الشخص الأسهم متوقعاً أن العائد المستقبلي لهذه الأسهم يبرر الوقت الذي يتم فيه تخصيص الأموال لها والتي تكون مرتبطة بمخاطر الاستثمار. (الدعي، 2019: 28)

ولذلك يرى الباحث أن الاستثمار يمكن تعريفه بأنه (عملية توظيف للأموال من قبل الوحدات الاقتصادية أو الأفراد خلال مدة زمنية معينة، لغرض الحصول على العوائد المرجوة التي تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة مع قبول المخاطر الناتجة عنه).

2.2.3. أنواع المستثمرين Types of investors

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار في الأسهم هو تحقيق أعلى عائد ممكن، على الأموال المستثمرة بأقل درجة من المخاطرة، لأن المستثمرين لديهم طرق استثمار خاصة بهم، فبعضهم يخاف من المخاطر والبعض الآخر مستعد لتحمل المخاطر، وبعضهم متحفظ، لذا فإن الدافع للاستثمار يتغير مع تغير نوع المستثمر، وأوضح العديد من الباحثين أنواع المستثمرين، وكالاتي: (ظاهر، 2011: 102).

1.2.2.3 من حيث النوع: وينقسم إلى:

أ- مستثمر بغرض التملك: هو الشخص الذي يدخل سوق الأسهم بغرض شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها لتحقيق عائد دوري، لذلك فالشخص الذي يرغب في تحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج متأملاً الحصول على ربح ملائم.

ب- مستثمر لأغراض المضاربة: هو الشخص الذي يدخل السوق بغرض شراء الأوراق المالية، وليس لديه النية للاحتفاظ بها، ولكن لمتابعة السوق وحركته لتحقيق مكاسب رأسمالية، فهو الشخص المستعد لتحمل درجة عالية نوعاً ما من عدم التأكد من النتائج طمعاً في تحصيل عوائد مرتفعة.

2.2.2.3 من حيث الحجم: وينقسم إلى:

مستثمر كبير وهو الذي يمتلك فائضاً نقدياً يسمح له بالتأثير على حركة الأوراق المالية في الأسواق، بناءً على نشاطه داخل السوق.

مستثمر صغير وهو الذي يملك رأس مالٍ صغير يكون غير مؤثر في حركة السوق.

3.2.2.3. من حيث الصفة: وينقسم إلى:

أ- مضارب محترف: هو الشخص الذي يتابع السوق بشكل دائم وتحركه للاستفادة من تغيرات أسعار الأوراق المالية المتوفرة في السوق ، ويعتمد بشكل عام على أدوات التحليل لتفسير العوامل التي تؤثر في السوق ، فهو الشخص الذي يقصد بعملياته تحقيق انتفاع من فروق الأسعار.

ب- مضارب هاوي : هو شخص يطلق عليه أحياناً اسم مغامر ، يحاول تحقيق ربح من خلال تكرار شراء وبيع الأوراق المالية من أجل الاستفادة من الفرق في سعر هذه المعاملات ، ولا يعتمد على أسس معينة في اتخاذ قراره، حيث أنه غير متخصص يدخل السوق لاستثمار مدخراته ، ويتخذ قراراته في ضوء المضاربات القائمة على الجوانب العاطفية أو الخيالية.

4.2.2.3. من حيث الوعي: وينقسم إلى: (عبد الحكيم، 2015: 29)

أ- مستثمر على دراية بالمعلومات: هو شخص يحصل على معلومات ويقوم بدراساتها، لذلك فهو يحتاج إلى معلومات معينة لاتخاذ قرار الاستثمار.

ب- مستثمر ليس على دراية بالمعلومات: هو الشخص الذي يتعامل، بناءً على توقعاته الشخصية والإشاعات، في اتخاذ قرار الاستثمار.

3.2.3. القرارات الاستثمارية investment decisions

يعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات وأكثرها حساسية ، وذلك لأهميته للاقتصاد الوطني والوحدات الاقتصادية ، ولهذا القرار أهمية كبيرة في تخصيص الموارد النادرة، وهو شكل من أشكال توزيع الدخل القومي ، ومن وجهة النظر هذه ، يجب أن يستند هذا القرار الى أسس رصينة لحماية الموارد النادرة وعدم تبديده (التميمي، والعامري، 2020:490).

إن عملية اتخاذ القرار ما هي إلا مفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة، وهناك من ميز بين القرار وعملية اتخاذ القرار، موضحاً أن القرار هو "عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر، بينما عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار" (الجبوري، 2014: 49).

القرار الاستثماري هو أيضاً قرار استراتيجي مهم سواء لحياة الأفراد أو المؤسسات ، إذ إن هذا القرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة ، كذلك أن قرار الاستثمار في الأسهم يتطلب خبرة ومعرفة كاملة بجوانب التعامل في البورصة ونوعية الأوراق المالية (الأسهم والسندات) حتى يتمكن المستثمر من الحصول على الدخل والأرباح المطلوبة بأقل درجة من المخاطرة ، لأن الهدف الرئيسي لعملية الاستثمار ، هو تحقيق عائد من الأموال المستثمرة، (العويسي، 2010: 57).

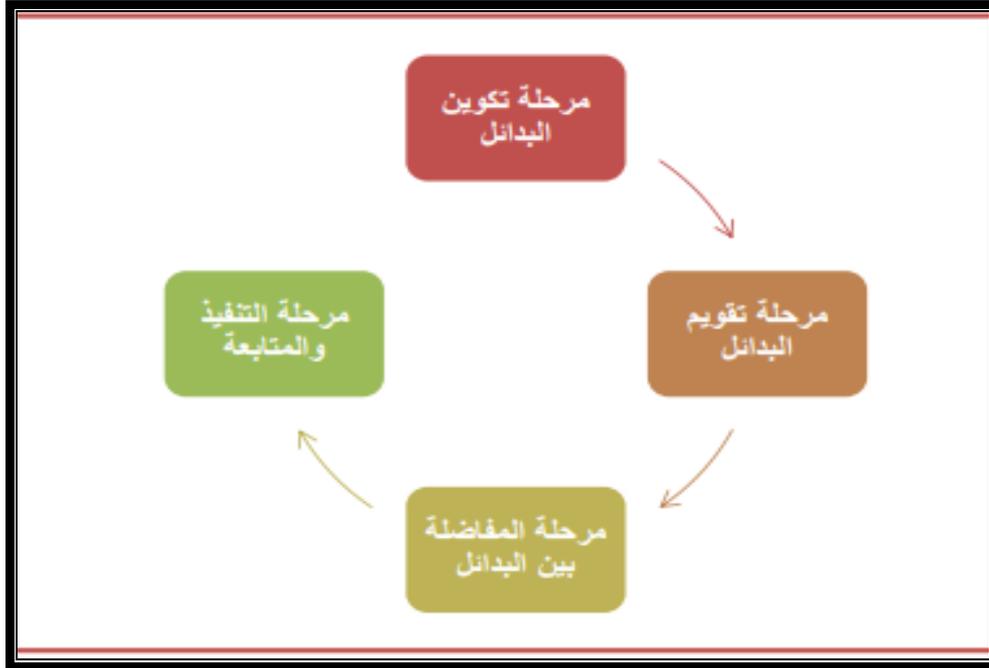
ويعد قرار الاستثمار من القرارات الأكثر أهمية وخطورة، وذلك لأنه يترتب عليه انفاق مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة، وأن لهذا القرار آثاراً وخيمة على المدى الطويل وينطوي عليه مخاطر فريدة من نوعها ، بسبب عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية (Atik ، 2012 : 146).

قد يدفع المديرون الذين يحاولون تعظيم مصلحتهم الذاتية الى اتخاذ قرارات استثمارية لا تصب في مصلحة المساهمين. وعلى سبيل المثال ، في ظل وفرة رأس المال، قد يقوم المديرون بالاستثمار المفرط عن طريق اختيار المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية السالبة (اجمالي الدين اكبر من الاصول) ، مما يؤدي إلى توجيه الوحدة الاقتصادية الى ما هو ابعد من المستوى الأمثل للاستثمار، من أجل تحقيق الإدارة لمنافعها الخاصة (Lai, et al. 2018:295-312).

وقد يتخلى المديرون عن المشاريع المربحة والقيمة حالياً (نقص الاستثمار) إذا لم ترتفع رواتبهم أو يحققوا عائداً إيجابياً لسمعتهم في بيئة الأعمال. علاوة على ذلك ، فإن انخفاض مستوى معرفتهم وخبرتهم قد يجعل المديرين أقل قدرة الى التركيز على الاداء قصيرة الأجل واختيار المشاريع ذات المردود قصير الأجل ، حيث من المرجح أن يؤدي الاستثمار المفرط في المشاريع التي تزيد من قوتهم أو مكانتهم إلى (بناء الإمبراطورية) ويقلل من عدد قرارات الاستثمار التي يمكن أن تزيد من عوائد المساهمين وتعزز من قيمة الوحدة الاقتصادية (Garcia-Sanchez and Garcia-Meca 2018:238-254).

وينطوي في اتخاذ القرار الاستثماري نوعان من التكاليف ، تسمى الأولى تكاليف التكيف (Adjustmet Costs) ، وهي تلك التكاليف المتعلقة بأعداد وتثبيت الاستثمار مثل تكاليف التخطيط، وتكاليف البناء، وتكاليف التعلم وتكاليف دراسة الجدوى (43 : 2004 ، Gardebroek) ، اما النوع الثاني فهو تكاليف الرجعة (Irreversibility Costs) وتعني صعوبة الرجوع عن قرار الاستثمار عن طريق بيع أسماها بسبب الموقع الثابت للاستثمار كالأراضي والمباني (3: 2009 ، Oskam , et al.).

القرار هو عملية تلازم الفرد في حياته ، لغرض إشباع حاجاته ورغباته، اذ يعرف كل من (الذهبي والعزاوي) عملية اتخاذ القرار الاستثماري بأنها العملية التي تتضمن جميع مراحل صناعة القرار، بدءاً من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة موضوع القرار مروراً بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها، وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل (الذهبي والعزاوي ، 2005 : 188 - 189). الشكل الآتي يوضح مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية



شكل (8) مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

زوين، باقر عقيل شاكر، (2020: 80)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري ولا تماثل المعلومات وانعكاسها على قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

4.2.3. كفاءة القرارات الاستثمارية Efficiency of investment decisions

تشير كفاءة قرارات الاستثمار إلى اختيار وتنفيذ الإدارة للمشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية وذلك في غياب احتكاكات السوق . وبهذه الحالة يمكن للمديرين الحصول على تمويل كافٍ للاستثمارات الجديدة ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، وذلك بكلفة التمويل أو بسعر فائدة السوق وتحقيق فائض نقدي لصالح المساهمين

(Biddle et al,2009:112-131.Houcine,2017:321-337).

لا يعتمد القرار الاستثماري للمديرين عند اختيار المشاريع الاستثمارية على اختيار المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية فحسب ، بل يعتمد أيضاً على بعد اخر وهو المستوى الأمثل للاستثمار والمقصود أن تختار الإدارة لحزمة استثمارات حتى تتساوى المنفعة الحدية للاستثمارات الجديدة مع تكلفتها الحدية، ومع ذلك غالباً ما يكون المستوى الأمثل للاستثمار نادر الحدوث، وبالتالي يؤدي عدم تحقيق هذا المستوى الى عدم كفاءة القرارات استثمارية، ويعني عدم كفاءة قرارات الاستثمار أن قرار الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى حالة من الإفراط الاستثماري

، وذلك عندما تختار الإدارة المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية السلبية ، أو إلى حالة من نقص الاستثمار ، ذلك عندما لا تختار الإدارة المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة (Biddle et al. 2009: 131-112).

هناك العديد من الأسباب لعدم وصول الشركات إلى المستوى الأمثل للاستثمار وأهمها المخاطر الأخلاقية للمديرين، والاختيار العكسي الناتج عن عدم تماثل المعلومات بين إدارة الوحدة الاقتصادية والمساهمين مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة قرارات الاستثمار، وارتفاع المخاطر لهذه القرارات على حساب مصالح المساهمين ، هناك خطر أخلاقي يتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة ، مما يؤدي إلى عدم امتلاك مقدمي رأس المال حقوقاً كاملة باتخاذ القرار. قد يميل المديرون إلى تعظيم مصطلحتهم الذاتية من خلال القيام باستثمارات لا تصب في مصلحة المساهمين ، كنتيجة للمخاطر الأخلاقية للمديرين ، حيث يسعى المديرون إلى تعظيم مصطلحتهم الخاصة ، وبالنظر إلى عدم التوازن بين دوافع الموكل والوكيل في بعض الأحيان قد يميلون إلى قبول بعض القرارات الاستثمارية من خلال الاستثمار في مشاريع استثمارية ذات صافي قيمة الحالية سلبية، والتي يمكن أن تعرض عوائد المساهمين للخطر. ويؤدي الخطر المعنوي للمديرين إلى الإفراط أو النقص في الاستثمار اعتماداً على درجة توافر التمويل الداخلي، ويميل المدير إلى الإفراط في استخدام هذه المصادر في الاستثمار، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المفرط إذا كان لدى الشركات موارد للاستثمار. من ناحية أخرى ، عندما يشعر المساهمون بالخطر على استثماراتهم يتم تقليل حجم تمويلهم ثم الحد من حرية الإدارة في الاستثمار ، وحدوث ظاهرة النقص في الاستثمار (Biddle, et al. 2009:112-131) (Lai, et al. 2014:308-327).

5.2.3. المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار

The principles on which the investment decision is based

عند اتخاذ القرار الاستثماري لابد من النظر إلى عاملين هما: (محيسن والعبودي، 2020:227).
أولاً: إن يعتمد القرار الاستثماري على أسس علمية ، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات الآتية:

- 1- تحديد الهدف الأساس للاستثمار.
 - 2- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
 - 3- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المتاحة.
 - 4- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.
- ثانياً:- يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

- 1- مبدأ الاختيار: من المفترض أن المستثمر يبحث دائماً عن العديد من الفرص الاستثمارية مع مدخراته من أجل اتخاذ خيار مناسب من بين الفرص المتاحة ، بدلاً من اغتنامها في أول فرصة.
 - 2- مبدأ المقارنة: إذا واجه المستثمر مجموعة من البدائل المختلفة من حيث المدى الزمني والعوائد والمزايا التي تختلف من حيث العوائد والمخاطر .
 - 3- مبدأ الملاءمة: يتميز كل مستثمر بخصائصه المتمثلة في العمر والدخل والرغبات ، وهذه العناصر هي نمط تفضيل المستثمر .
 - 4- مبدأ التوزيع: تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعائد الذي تجلبه ، وبالتالي يجب أن يعتمد قرار الاستثمار المناسب على تنوع هذه الأصول من أجل تقليل المخاطر وزيادة العائد (حسين وآخرون، 2013 : 232).
 - 5- مبدأ الموضوعية: يشترط هذا المبدأ ان تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس ، اي انه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشراً مالياً واحداً لتوصلوا الى نتيجة واحدة او على الاقل نتائج متقاربة (البصري، وجاسم، 2017: 223).
- فيما حدد آخرون مجموعة من المبادئ التي يجب اخذها بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري وهي: (10 : 2004 , Hoffman & Jager)
1. تحديد مواصفات الاستثمار مثل ، فئات الأصول ، أوزان الفئات ، مجالات التخصيص إذ تعتمد هذه المواصفات لغرض الوصول الى الأمثلية في تشكيل المحفظة الاستثمارية.
 2. تنوع النشاط الاستثماري بحيث لا ينفرد مجال واحد أو بديل واحد بكافة القرارات الاستثمارية المتوافرة، وذلك لأن هذا التنوع يساعد على ضمان استمرار التدفقات الصافية .
 3. الاهتمام بالأبعاد الزمنية للنشاطات الاستثمارية المعتمدة كافة ولا سيما بالنسبة لجداول الالتزامات المالية المترتبة على هذه النشاطات، وبذلك يمكن رفع معدلات التأكد في ظروف الاستثمارات المعينة ويمنع أيضا الانكشاف المالي وهو ما يزيد من درجة التصنيف الائتماني للمستثمر، ويحمي سمعته من صدمات أو تقلبات مستقبلية).
 4. التحصين الإداري والذي يتحقق من خلال الاهتمام بالتفاصيل الإدارية كافة من الوظائف المختلفة والمبادئ الحديثة، ولا سيما للإدارات الاستراتيجية.
 5. تعزيز الكفاءة التنافسية للمستثمر ولمجمل نشاطاته الاستثمارية ، وهذا يساعد على توسع هذه النشاطات وبلوغ منافذ جديدة في الأسواق المحلية والدولية (هاشم، عبد الكريم، 2021 : 792).

6.2.3. محددات اتخاذ القرار الاستثماري

Determinants of investment decision making

هنالك عدة محددات تؤثر في اتخاذ القرار، فأغلبها يرتبط بظروف البيئتين (الداخلية والخارجية)، بالإضافة إلى محددات تتعلق بمتخذ القرار والسلوك الإنساني وكما يأتي:

(حيدر، وصبري، 2020: 172)

1- محددات البيئة الخارجية : هذه التأثيرات تكون غير مباشرة في كونها تعتبر من العوامل والمحددات التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستراتيجي، من حيث كونها تشمل الجوانب (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتقنية، والبيئية) .

2- محددات البيئة الداخلية : هذه التأثيرات تكون مباشرة لأنها من العوامل والمحددات التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستراتيجي، من حيث كونها تشمل (دورة حياة القرار الاستراتيجي، وتوفير البيانات والمعلومات، وعلاقة تنظيمية لاستعمالات الأرض، والالتزام بالقوانين والتعليمات إضافة إلى وضوح الهدف من اتخاذ القرار).

3- محددات تتعلق بمتخذ القرار والسلوك الإنساني: هذه التأثيرات ترتبط بشخص أو فريق من متخذي القرار من حيث خبرته وكفاءته وسلوكه ومهارته في اتخاذ القرار الاستراتيجي ، بالإضافة إلى مدى تقبل أفراد المجتمع للقرار الاستراتيجي المتخذ ومدى ملاءمة القرار من ناحية سهولة الوصول وكفاية الخدمات

فضلا عن ذلك ، يمكن أن يؤدي عدم تماثل المعلومات بين الشركات ومقدمي رأس المال الخارجيين إلى قرار استثماري غير فعال ، إما بسبب نقص الاستثمار أو الاستثمار المفرط. ومع ذلك ، فقد أظهرت الدراسات السابقة أنه على مستوى الوحدة الاقتصادية هناك ثلاثة محددات يمكن أن تساعد في تقليص عدم تماثل المعلومات وتقليل فرص عدم الكفاءة في قرار الاستثمار. يشير المحدد الأول إلى الدور المعلوماتي للتقارير المالية في تقليص عدم تماثل المعلومات وتحسين كفاءة قرارات الاستثمار

(Balakrishnan et al,2014:1-36 .Cheng, et al., 2013; Lara, et al., 2016:1-18).

أما المحدد الثاني فهو الدور الرقابي لآليات حوكمة الشركات والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من مشاكل الوكالة وتحسين كفاءة قرارات الاستثمار

(Chen, et al.2017:266-280 ;Bhabra,et al.2018:367-396 ;Jin & Yu,2018:122-139;Chen & Lei; 2018:1091-1108)

بينما يشير المحدد الثالث إلى خصائص القادة ودور المهارات الإدارية في اختيار أفضل المشاريع الاستثمارية وتقليل العجز الاستثماري والإفراط في الاستثمار

(Lai, et al. 2018:295-318).

من خلال المحدد الاول يمكن للشركات أن تقوم بدورها لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات ، مما سيحسن من كفاءة قرارات الاستثمار من خلال تحسين جودة التقارير المالية ، وهنا تهدف جودة التقارير المالية إلى التأكد من أن التقارير المالية تنقل بدقة عمليات الوحدة الاقتصادية إلى مستثمري الأسهم ، خاصة التدفقات النقدية المتوقعة ، حيث يمكن أن تؤدي جودة التقارير المالية هذا الدور من خلال:

تقليل عدم التماثل في المعلومات المتاحة بين الوحدة الاقتصادية والمستثمرين وبالتالي تقليل تكلفة التمويل الذي تتحمله الوحدة الاقتصادية لتلبية احتياجاتها التمويلية، يمكن أن تقلل التقارير المالية من تكلفة الاختيار العكسي عن طريق تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات المتاحة بين الوحدة الاقتصادية والمستثمرين. على العكس من ذلك ، فإن وجود عدم تماثل في المعلومات بين الوحدة الاقتصادية والمستثمرين يمكن أن يؤدي بالمستثمرين إلى خفض قيمة الأسهم وزيادة تكلفة زيادة رأس المال ، حيث قد يشكل المستثمرون انطباعاً سلبياً عن الشركات التي تجمع الأموال ، وبالتالي إذا كانت جودة التقارير المالية تقلل من تكاليف الاختيار العكسي فإنها يمكن أن تحسن كفاءة قرارات الاستثمار عن طريق تقليل تكلفة التمويل الخارجي ، وبالتالي فإن القدرة على تحسين جودة التقارير المالية لتحسين كفاءة الاستثمار تكون أعلى في الشركات التي تعاني من قيود التمويل .

تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة وبالتالي تقليل تكاليف الإشراف من قبل المساهمين وتحسين آلية اختيار المشروع، تلعب التقارير المالية دوراً مهماً في حل مشاكل الوكالة. على سبيل المثال ، يتم استخدام المعلومات المالية مباشرة لإنشاء عقود المكافآت ونظم حوافز المديرين، هذا بخلاف أن المعلومات المالية هي مصدر مهم للمعلومات التي يستخدمها المساهمون لتتبع أداء المديرين. بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات المالية باعتبارها أهم أداة لنقل المعلومات إلى أسواق الأوراق المالية تساهم في أداء الدور الاشرافي المنوط بها. وبالتالي ، إذا كانت جودة التقارير المالية تقلل من مشاكل الوكالة ، فيمكنها تحسين كفاءة الاستثمار من خلال زيادة قدرة المساهمين على مراقبة المديرين ، وبالتالي تحسين اختيار المشروع وتقليل تكاليف التمويل (Biddle et al,2009:112-131) .

اما المحدد الثاني لفاعلية قرارات الاستثمار فيتعلق بالدور الرقابي لآليات حوكمة الشركات. الهدف النهائي من حوكمة الشركات هو تحسين الكفاءة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية وتسريع نموها ، وكذلك زيادة ثقة المستثمرين ، حيث توفر حوكمة الشركات الأساس لتحديد الأهداف التي تخدم مصالح المجتمع والمساهمين. عندما تضمن الليات الحوكمة استخدام أصول الوحدة الاقتصادية بشكل فعال من قبل المديرين بحيث يتم خدمة مصالح الدائنين والمستثمرين وتقليل

مصادر اهدار الموارد من قبل المديرين. يمكن أن تؤثر آليات حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية قرارات الاستثمار من خلال:

وجود حزمة من آليات حوكمة الشركات ، تتميز بالقدرة على الحد من احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية غير فعالة ، ومن أهم آليات إدارة الوحدة الاقتصادية الداخلي هو مجلس الإدارة ، على الرغم من أن المديرين مسؤولون عن اختيار واتخاذ القرارات عند تنفيذ قرارات الاستثمار يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن موافقتها. لذلك يمكن لخصائص مجلس الإدارة تحديد مدى توافق هذه القرارات مع مصالح المديرين والمستثمرين ، ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة بين مختلف المستثمرين والإدارة. على هذا النحو قد يكون المديرون في ظل مجلس إدارة فعال على دراية برصدهم ومراقبتهم الداخلية، مما قد يقودهم إلى اتخاذ المزيد من قرارات الاستثمار بما يتماشى مع مصالح المستثمرين. على عكس مجلس الإدارة الذي يمتلك المدراء نسبة من أسهم الوحدة الاقتصادية (ملكية الإدارة) يمكن أن تقلل من تكاليف الوكالة من خلال فصل الملكية عن الإدارة ، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار وفقاً لمصالح المستثمرين ومن ثم تحسين كفاءة الاستثمار. من ناحية أخرى ، فإن تركيز سيطرة المساهمين على المزيد من السلطة يمكن أن يضر بمصالح مساهمي الأقلية وبالتالي يمكن أن يضر بكفاءة الاستثمار (Chen, et al. 2017:266-182).

توافر حزمة من آليات حوكمة الشركات ، تتميز بالصلاحية ، وتدعم جودة التقارير المالية ، بهدف زيادة تحسين كفاءة قرارات الاستثمار. ووجود مجلس إدارة فعال يساعد في تقليل مخاطر النقص وتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب (Garcia and Sanchez - Garcia Meca, 2018:238-254).

قد يؤدي هذا إلى تحسين قرارات الشركات المالية المتخذة من قبل المديرين، وذلك لأثرها الإيجابي في جودة التقارير المالية (Biddle et al, 2009 131-112). لا تتحكم مجالس الإدارات في المعلومات المالية التي يقدمها المديرون فحسب ، بل تتحكم أيضاً في القرارات الاستثمارية والتشغيلية والمالية التي يتخذونها، فوجود ضوابط رقابة داخلية غير فعالة على إعداد التقارير المالية لها تأثير سلبي كبير في كفاءة الاستثمار (Cheng Dhaliwal , Zhang, 2013:1-18).

أما المحدد الثالث والأخير الذي يحدد فاعلية قرارات الاستثمار فهو مرتبط بالعامل البشري لقرارات الاستثمار أو بخصائص المديرين على وجه الخصوص. إن المستوى الأمثل للاستثمار وفعالية قرار الاستثمار هما فقط نتيجة لمجموعة من العوامل بما في ذلك الوحدة الاقتصادية نفسها ومن بينها الخصائص الإدارية للمديرين. هذه الخصائص ولاسيما المهارات الإدارية وقدرات المديرين ، يمكن أن تؤثر في تحقيق فعالية قرارات الاستثمار من خلال:

(Chemmanur ,et al ,2009: 1079-1045) ،

1- يقود الشركات مديرين تنفيذيين من ذوي الخبرة وذوي السمعة الطيبة ، مما يمنحهم الفرصة لصنع قرارات استثمارية استراتيجية يمكن أن تغير بشكل جذري قيمة الشركات، واحداث طفرة في ثروات ومصالح المساهمين، ليس هذا فحسب، بل الأمر يمتد الى الأطراف الخارجية التي تتعامل مع هذه الشركات ، لأن خبرة القادة وسمعتهم الطيبة توحى بالثقة مع هذه الأطراف سواء كانوا مقرضين أو دائنين أو حتى عملاء ، تتطلب فعالية قرار الاستثمار أيضاً أن يكون لدى المديرين معرفة كافية بالمحركات الرئيسية للنمو المستقبلي والقدرة على صياغة تقدير دقيق للعائدات المستقبلية. يمكن للمديرين ذوي المهارات الإدارية استخدام معرفتهم وخبراتهم لتقييم الاستثمارات الحالية والمستقبلية بشكل أكثر دقة.

2- يتمتع المديرون ذوو المهارات الإدارية بالمهارات اللازمة للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تحقق طفرة في القيمة للشركات التي تكون إدارتها مسؤولة عن اختيار المشاريع ذات صافي القيمة الحالية مع القدرة على تنفيذ تلك المشاريع ، من ناحية أخرى من المتوقع أن يتجنب المديرون المشهورون بالمخاطر تدابير الاستثمار الانتهازية التي قد تضر بقيمة الشركات، لأن مثل هذا السلوك قد يشوه قدراتهم ومكانتهم من وجهة نظر المساهمين والمستثمرين. وأضافت الدراسة نفسها أن المديرين ذوي القدرات الأكبر لديهم مهارات تمكنهم من إدارة الاستثمار في البحث والتطوير الذي تتبناه شركاتهم. قد تتأثر هذه الأنشطة بقرارات تقليل الاستثمارات مما سيؤثر سلباً في هذه الشركات على المدى الطويل (2012: 248-265).

(Block,)، بينما يمكن للمديرين من ذوي القدرات في هذه الحالات استخدام مهاراتهم الإدارية لتوفير المزيد من الموارد ، إما عن طريق إصدار المزيد من الديون أو توليد المزيد من التدفق النقدي ، مما يقلل بدوره من مشاكل نقص الاستثمار. (Andreou et al. 2013; Chemmanur, et al. 2009:1079-1045)

7.2.3 أهمية القرار الاستثماري The importance of the investment decision

يشير جوهر القرار الاستثماري الى انه ذلك الخيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين، كونه يقوم على التدابير والحساب في الغاية والوسيلة ، كما انه يتخذ في ظل ثلاثة ظروف اساسية وهي (التأكد، والمخاطرة، وعدم التأكد) ، وتستمد القرارات الاستثمارية عموماً اهميتها للأسباب الاتي : (Chiha، 2009 : 136-137).

1. عادة ما تكون المبالغ التي يتم إنفاقها على هذه الاستثمارات مرتفعة وتمثل وزناً مهماً في الهيكل المالي.

2. يتم ترجمة نتائج الاستثمارات في المدى طويل الأجل وتستمر لمدة طويلة ، وبالتالي فإن هذه الحقيقة تعني ان متخذها يفقد الكثير من المرونة

3. الاستثمار محفوف بالمخاطر لأنه لا يظهر عائداً على المدى القصير ، ولأن العائد الإيجابي غير مضمون ، حيث يرتبط الاستثمار بعدم التأكيد .
4. صعوبة التراجع عن المشروع أو تغييره بعد عملية التنفيذ بسبب كبر حجم الأموال المستثمرة ما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة عدم نجاح المشروع.(هاشم، عبد الكريم، 2021:791).

8.2.3. العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين

Factors affecting investors' decisions

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرارات وسلوك المستثمرين، والتي يمكن تقسيمها كما يأتي:(عبد الحكيم، 2015 : 33) ،(أصميدة ، 2013 : 64) ،(إبراهيم، 2014 : 18) ،(الرطام، 2006:135) ، (عبد الرحيم ، 2011:125)

1.8.2.3. العوامل المرتبطة بسوق الأوراق المالية:

هناك عدة عوامل تؤثر في قرارات المستثمرين تتعلق بظروف سوق الأوراق المالية أهمها:

(عبد الحكيم، 2015 : 33)

1- درجة الثقة بالنقارير المالية: تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد سعر الأسهم ، حيث أنها تحتوي على معلومات مهمة ومفيدة لجميع المستثمرين ، اذ تظهر أهمية هذه المعلومات لمساعدة العملاء في السوق على تعديل توقعاتهم حول أداء الأوراق المالية ودرجة المخاطرة بها ، فكلما تم الكشف عن المزيد من المعلومات في البيانات المالية ، كان قرار الاستثمار سليماً وعقلانياً.

2- التقلبات المفاجئة في أسعار الأوراق المالية: يعني وجود حركة سعرية مفاجئة في السوق تبدأ بزيادة كبيرة غير مبررة في الأسعار ثم انخفاض قوي يليها ارتفاع يستمر لمدة معينة حتى تبدأ الأسعار باستقرار نسبي ، والسبب في ذلك هو دخول بعض المستثمرين الذين يعتزمون التخلص من بعض الأوراق المالية في محفظتهم ، لذلك يلجأ المستثمر إلى المضاربة على عمليات البيع، الأمر الذي يتطلب دخول السوق لشراء الأسهم المطروحة في البورصة حتى يصل سعر السهم في السوق إلى المستوى الذي يرغب فيه، عنده يبيع ما يملكه من أسهم محققاً بذلك أكبر نسبة أرباح رأسمالية، ثم ينخفض السعر ، وأن المستثمر الذي يشتري الأسهم تحسباً لارتفاع سعرها لا يتخذ قراره على أساس تقييم سليم وموضوعي للسهم، فإنه سوف يحقق خسائر ضخمة.

3- مستوى كفاءة المحللين الماليين: يعتبر المحلل المالي من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر. بالإضافة إلى ذلك ، فإن كفاءة عمل المحللين الماليين عالية بما يقدمونه

من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة ، وتقديم توصيات بشأن الأسهم المصدرة التي تؤثر في القرار الاستثماري الرشيد.

4- سلوك المضاربين: يقصد بهم كبار المستثمرين الذين لديهم القدرة على تنظيم أسعار الأسهم ، حيث يعملون على الاستفادة من فروق الأسعار والحصول على معظم الأرباح في السوق ، وبالتالي فهم السبب الاساسي عن الخسائر التي تلحق بالمستثمر العادي.

5- الشائعات : أدت الشائعات إلى انقسام السوق إلى فريقين من المستثمرين، فريق ذو المعلومات المؤكدة وفريق بمعلومات غير صحيحة، اعتماداً على الشائعات، مما يؤدي إلى قرارات سيئة، إذ تؤدي الشائعات إلى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين .

6- تسرب المعلومات: يحدث تسرب المعلومات بسبب عدم إفشاء الجهات لمعلومات كافية لاتخاذ قرار استثماري عقلاني ، لذلك يحدث تسرب للمعلومات للبعض دون الاخر من المستثمرين تعمل على استفادة البعض من هذه المعلومات، وتعتبر ظاهرة تسريب المعلومات اساس وجود المضاربين في السوق (أصميدة ، 2013 : 64)، (عبد الرحيم ، 2011:125).

2.8.2.3. العوامل المرتبطة بنوعية وخصائص المعلومات

تعتبر المعلومات من أهم المكونات الضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية عقلانية ، إذ إن جودة القرارات المتخذة ودرجة فعاليتها تعتمد على تحقيق الهدف من اتخاذها بناءً على المعلومات المتاحة للمسؤولين عن اتخاذ هذه القرارات، وتزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية، وأصبح يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات بشأن شراء وبيع الأسهم.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعلق بجودة المعلومات وخصائصها منها: (عبد الحكيم، 2015 : 33)، (عبد الرحيم ، 2011:125).

1- التوقيت الملائم لنشر المعلومات

القصود من افصاح المعلومات للمستثمر في الوقت الملائم أن يتمكن من الاستفادة منها في اتخاذ قراره الاستثماري في الوقت المناسب ، إذ إن التأخير أو البطء في الإفصاح عن هذه المعلومات يفقدها أهميتها ويقلل من منفعتها.

2- مصداقية وموثوقية المعلومات

المقصود هنا عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق ، وأن المعلومات الواردة في التقارير ليست مضللة أو غير صحيحة ، بحيث يمكن لجميع المستثمرين الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حتى يطمئن المستثمرون على صدق وموثوقية هذه المعلومات وخلوها من التحيز والخطأ.

3- التكلفة والعائد

لا يهتم المستثمرون بتكلفة الإفصاح عن المعلومات، لأنهم لا يتحملون تكاليف مباشرة للمعلومات التي يطلبونها والتي تتدرج في تكاليف إعداد ونشر التقارير المالية، أما العائد من المعلومات للمستثمرين فيتمثل في مساعدتهم على تخفيض مخاطر المعلومات التي يتعرضون لها.

4- القدرة التنبؤية للمعلومات المستقبلية

الغرض الأساسي من التقارير المالية هو تلبية احتياجات المعلومات للأطراف المهمة. تعتبر فئة المستثمر من أهم فئات أصحاب المصلحة لاستخدامها للتقارير المالية، فضلا عن اعتماد المنشأة عليهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وتوسعاتها المستقبلية. لذلك من الضروري العمل على تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية خاصة التنبؤية منها لأهميتها النسبية في سوق الأوراق المالية ، وذلك لمساعدتهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

3.8.2.3. العوامل المرتبطة ببيئة الوحدة الاقتصادية

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين ومتعلقة ببيئة المنشأة منها:

1- صافي نتيجة المنشأة

ليس هناك شك في أن التغييرات في صافي النتيجة لأنشطة المنشأة من وقت لآخر غالباً ما تكون مصحوبة بزيادة في المخاطر التشغيلية للمنشأة من حيث عدم قدرتها على التخطيط المناسب لسداد لقروض وأعباء الديون.

2- توزيعات الأرباح المدفوعة

مما لا شك فيه أن التقلب وعدم الاستقرار في أسعار الأسهم ينعكس على نسبة العائد للورقة المالية إلى قيمتها السوقية أو الدفترية.

3- هيكل تمويل المنشأة

يعتبر الهيكل التمويلي للمنشأة من أهم العوامل المؤثرة في أداء السهم، كما يعد من أهم المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعمق بالأوراق المالية هو وجود هيكل تمويلي أمثل للمنشأة المصدرة للأوراق المالية.

4- معلومات عن القيمة المضافة

مع الاهتمام المتزايد بقياس الإنتاجية على المستوى الفرعي وعلى المستوى القومي ، حظيت معلومات القيمة المضافة باهتمام كبير باعتبارها المعيار الأنسب لقياس الإنتاجية ، والمعلومات ذات القيمة المضافة مفيدة في التنبؤ بالمزايا والقدرات المستقبلية وقابلية هذه المكاسب للتغير، كما انها مهمة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، خاصة في مجال تقدير المخاطر النظامية.

5- معلومات عن المخاطر والعائد

عادة ما تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية للمنشأة مثل المركز التنافسي للمنشأة وكفاءة الإدارة وفعاليتها، والمبيعات في السنوات السابقة، والسياسيات المالية للمنشأة (إبراهيم، 2014: 18).

4.8.2.3. العوامل المهنية والقانونية:

إن جودة المعلومات المتوفرة عن الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية ، وكذلك ظروف المنشأة المصدرة للاسهم ، بالإضافة إلى القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مهماً في تنشيط سوق الأوراق المالية (الرطام، 2006: 135).

واشارت بعض الدراسات الى أن هناك عوامل أخرى لها تأثير في قرارات المستثمرين تتعلق بالإفصاح والشفافية وهي:

1- عدم تماثل المعلومات

لا شك أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في البيانات المالية تلعب دوراً مهماً في تعزيز سوق الأوراق المالية ، حيث يهتم المستثمرون بجودة وفعالية وكفاية هذه المعلومات للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ قرار استثماري باختيار افضل البدائل .

وأن عدم المساواة في الحصول على هذه المعلومات سيؤثر سلباً في قرارات المستثمرين، لأن المنشأة لديها معلومات تفوق معلومات المستثمرين. يعمل كبار العاملين بالمنشأة على حجب معلومات معينة عن المستثمرين لتحقيق عوائد عالية قبل نشرها في التقارير المالية ، مما يؤدي إلى شعور المستثمرين بعدم المساواة في المعلومات للأوراق المالية وعدم التحقق من موثوقيتها ، وبالتالي حدوث مشكلة الاختيار المعاكس بين البائعين والمشتريين من أسهم المنشأة، ومن ثم التأثير في اتخاذ قرار الاستثمار (إبراهيم، 2016: 58).

2- التوسع في الإفصاح عن المعلومات

مما لا شك فيه أن الإفصاح عالي الجودة عن البيانات المالية للمنشآت هو ضمان لعمل الأسواق المالية بشكل جيد. وقد ظهر الإفصاح الاختياري كأحد الممارسات للتوسع بالإفصاح عن المعلومات لتقليل مستوى عدم التماثل بالمعلومات في التقارير المالية من أجل تزويد المستثمرين بمعلومات موثوقة وغير مضللة حول أنشطة المنشأة بأمانة بطريقة تساعد على فرضية السوق الكفاء، حيث تكون المعلومات متاحة بسهولة وبدون أي تكلفة لتلبية احتياجات المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية (الارضي، 2013: 291).

3- الظروف الاقتصادية والسياسية لسوق الأوراق المالية

أدت الأحداث والتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى زيادة وتنوع الاحتياجات للمعلومات من قبل مستخدمي البيانات المالية ، لذلك من الضروري زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات استجابة للاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية (النجار ، 2011 : 38) .

9.2.3. أنواع القرارات الاستثمارية Types of investment decisions

ذكر (أمين ، 2011 : 104) أن بعض المستثمرين يتخذون القرار الاستثماري بشكل عشوائي أو على أساس المشورة أو الشائعات ، بينما يتخذ البعض الآخر قراراتهم الاستثمارية بناءً على دراسة موضوعية قائمة على المتابعة المستمرة لكم ونوعية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير ومستوى جودتها .

وأن كل قرار استثماري للمستثمر يهدف منه إلى الحصول على أعلى عائد وبمخاطر منخفضة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي:

1- قرار الشراء : قرار الشراء يتمثل برغبة المستثمر في حيازة أصل مالي ويلجأ إلى قرار الشراء عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع مراعاة المخاطر المصاحبة بهذه التدفقات النقدية تتجاوز القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، في المقابل تولد هذه المعادلة الرغبة والحافز للمستثمر لاتخاذ قرارات الشراء (مصباح ، 2002 : 42) .

يترتب على ما تقدم تولد ضغوط شرائية في السوق على ذلك الأصل المالي، مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة (مطر ، 2009 : 38) .

2- قرار عدم التداول: عندما يكون سعر السوق مساوياً للقيمة الحالية للأداة ، هنا يصبح السوق متوازناً مفروضاً على كل من لديه حافز للبيع والتوقف عن البيع ، وبالتالي فإن قرار الاستثمار في هذه الحالة هو عدم التداول.

3- قرار البيع: بعد حالة التوازن التي تحدث في السوق عندما يكون السعر مساوياً للقيمة الحالية للأداة ، يتم تفعيل ديناميكيات السوق وخلق رغبات إضافية فيه لشراء هذه الأداة من مستثمر جديد ، وإذا رأى المستثمر أن السعر لا يزال أقل من القيمة الحالية ، مما يضطره إلى تقديم سعر جديد لهذه الأداة يتجاوز القيمة الحالية ، وبالتالي يرتفع السعر عن القيمة الحالية ، وهذا يشجع الآخرين على البيع ، فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع (الحيالي والجعفر ، 2015 : 21). وذلك يخلق ظرفاً جديداً ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيه المعروض من الأصل المالي أكثر من الطلب عليه فيتجه السعر السوقي للأصل للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة . ويمكن القول بأن أغلب أنواع القرارات الاستثمارية تتمحور حول المخاطر و العوائد، ولجودة الأرباح دور في تخفيض المخاطر والتنبؤ بالعوائد المستقبلية ، فاذا لم يأخذ المستثمر بجودة الأرباح في نظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية سوف ترتفع مخاطر

الاستثمار وحالة عدم التأكد نتيجة احتمالية أن تكون الأرباح التي اتخذ على أساسها القرار الاستثماري مضللة (Bhattacharya et at., 2008:1)، كما ان هنالك من يرى أن العوائد المستقبلية للأسهم ترتبط بعلاقة عكسية مع المستحقات وبما أن المستحقات تعد مقياساً لجودة الأرباح وترتبط معها بعلاقة عكسية فبالتالي هناك دور لجودة الأرباح في تقييم العوائد المستقبلية للأسهم (Chan et al.2007:1045).

يمكن تصنيف انواع القرار الاستثماري وفقا للعديد من المعايير ، والتصنيف المتفق عليه هو على اساس الهدف او وفقا للبعد الزمني ، وفيما يلي شرح لكل نوع :

التصنيف حسب الهدف : ويقسم الى :

أ. القرارات الاستثمارية الإحلالية : هي قرارات تهدف إلى استبدال المعدات القديمة بمعدات جديدة نتيجة اهلاك الآلات أو بسبب التقدم التكنولوجية ، ويتم اتخاذ قرار الاستبدال عند مقارنة التكاليف المستقبلية في حالة استمرار تشغيل الجهاز القديم وتكاليف استخدام آلة جديدة ، وتنخفض درجة المخاطرة مع هذا النوع من الاستثمار ، لأن طبيعة المنتج لا تتغير .

ب. القرارات الاستثمارية الابتكارية أو التطويرية: تعتمد على التغيير التكنولوجي لتلبية أذواق المستهلكين أو مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية، مثل هذه القرارات تخضع لدرجة عالية من المخاطر نتيجة لتغير طبيعة المنتج نفسه.

ج- القرارات الاستثمارية التوسعية: تهدف هذه القرارات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع نظرا لحصول المشروع على أسواق جديدة ، ويستند قرار الاستثمار إلى القدرة على توسيع الطاقة الإنتاجية بمقارنة الدخل الناتج من الايراد الإضافي والتكاليف الإضافية طول حياة المشروع الاستثماري الإضافي وتنخفض درجة الخطر فيها نسبيا إذا لم يحصل أي تغيير في طبيعة السلعة المنتجة (ال شبيب ، 2007 : 272) .

التصنيف حسب البعد الزمني : ويقسم الى :

أ. القرارات الاستثمارية القصيرة الأجل: ترتبط مجموعة القرارات هذه بالاستثمار في الموجودات المتداولة وهو جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلية للمؤسسة، وبدلاً من ذلك، ستقتصر معظم مسؤوليات العمل المالي على تحديد مبلغ الاستثمار في الموجودات المتداولة وعناصرها الرئيسية مثل النقد ، والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة دورة الاستغلال وبقدرة المؤسسة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار الجيد هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

ب- قرارات الاستثمار طويل الأجل: تشير هذه القرارات إلى الانفاق الاستثماري طويل الأجل المتمثل بالاستثمارات في الأصول الثابتة المعروفة لهذا النوع من القرارات ، والتي تعتبر من أخطر القرارات المالية لأنها مرتبطة بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يتطلبها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في المؤسسة وليس من السهولة التخلص منه عند الانتهاء من العملية الاستثمارية (الزبيدي ،2008: 47).

10.2.3. تحليل اثر العلاقة بين متغيرات البحث

Analyzing the effect of the relationship between research variables أصبحت أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم في حالة من التطور بشكل متزايد خصوصا في مجال التكنولوجيا اذ عملت هذه التكنولوجيا كقنوات في تسهيل عملية وصول الجمهور بشكل سهل وسريع إلى مصادر تدفق المعلومات وفرص الاستثمار، وكان لحرية الوصول الى اسواق رأس المال على نطاق واسع ادى الى زيادة الاستثمار بشكل فعال، اذ اصبح عدد الافراد الذين يشاركون في عملية اتخاذ القرار الشامل وادارة استثماراتهم بشكل متزايد وكذلك زيادة مستوى تأثير عدم تماثل المعلومات الذي ادى الى ظهور العديد من الفضائح لبعض الشركات خصوصا لمدة ما بعد عام 2000، وكان السبب في ذلك هو نشر الشركات لتقارير سلبية (ادارة الارباح، المحاسبة الابداعية) لا تعبر عن الواقع الحقيقي لنشاطها مما ادى ذلك الى خسارة المستثمرين من الذين يصعب عليهم الحصول على البيانات من غير التقارير المالية التي يتم نشرها من قبل الشركات والسبب كان في الازدواجية في اظهار هذه المعلومات مما حدا بالباحثين الى التساؤل عن نزاهة حوكمة الشركات ودورها فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي، ولكن الازمة الاقتصادية التي ظهرت عام 2007 اثبتت بأن مشكلة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات لاتزال مستمرة، مما انعكس على فقدان الثقة بين المستثمرين وتلك الشركات الامر الذي ادى بالمستثمرين للبحث عن الاسواق البديلة (Buchanan, E. John,2017).

حظي الإفصاح المحاسبي عن الشركات باهتمام كبير من الباحثين منذ وقت بعيد، في بداية تلك الدراسات أكدوا بشكل أساسي على تأثير الخصائص المختلفة للشركات في الإفصاح، ومع ذلك وفي الماضي القريب كان هناك اهتمام متزايد بتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الشركات في المؤلفات الأكاديمية. حوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات التي من خلالها يضمن المستثمرون الخارجيون لأنفسهم الحصول على عائد استثماراتهم .

يعتبر نظام حوكمة الشركات مهماً لتعزيز الشفافية والإفصاح عن تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، اذ يمكن تصنيف الإفصاح في الشركات إلى نوعين هما إلزامي واختياري، يصف الإفصاح الإلزامي المعلومات الأساسية التي يجب على الشركات الإفصاح

عنها في مختلف الأنظمة ، في حين أن الإفصاح الاختياري يعتبر مكملاً بطبيعته للإفصاح الإلزامي.

من المتوقع أيضاً أن يلعب المديرون دوراً استراتيجياً في إضفاء الشرعية على أنشطة شركاتهم من خلال دراسة النظريات المتنوعة (النظريات الاقتصادية والنظريات الاجتماعية والسياسية) تشير وجهات النظر إلى تحليل التكلفة والعائد للإفصاح الاختياري حيث يمكن أن يكون لدى حوكمة الشركات والافصاح الاختياري نوعان من العلاقات وهي مكملة / أو بديلة، في العلاقة التكميلية التي تتجاوز فوائد الافصاح الاختياري التكلفة ، توفر الحوكمة الرشيدة مراقبة مكثفة للشركات للتحكم في السلوك الفردي للمديرين، وهذا بدوره يقلل من احتمالية حجب المعلومات من قبل المديرين مما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات، في المقابل قد تكون العلاقة بديلة اذا تجاوزت تكلفة الافصاح الطوعي الفائدة منه.

على الرغم من ان هناك دراسات كثيرة حاولت ان تجد علاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الاختياري في كافة انحاء العالم لكن لم تنجح بتحديد نوعية تلك العلاقة، علاوة على ذلك فإن الأدبيات الموجودة لا تقدم أدلة واضحة على ما إذا كان حوكمة الشركات والافصاح الاختياري بمثابة مكمّل أو بديل للمساءلة، وذلك بسبب ان الدراسات حدثت في أوقات مختلفة .

كذلك لم تغفل الدراسات العلاقة بين الافصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات فهي كانت موجودة بالفعل على طاولة الدراسات منذ الثمانينيات في أدبيات المحاسبة بشكل عام.

إذ اشارت بعض تلك الدراسات الى أن الشركات التي تكشف عن مزيد من المعلومات في بياناتها المالية لديها تكلفة أقل لرأس المال بسبب عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.

يتمتع المستثمرون المطلعون بمزيد من المعلومات حول سهم معين، وبالتالي يمكنهم ذلك تقدير الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية بشكل أفضل، لذلك يتمكن المستثمرون المطلعون من حماية أنفسهم من مشكلة عدم تماثل المعلومات على العكس من المستثمرين غير المطلعين، فهم يلجئون للتعويض عن ذلك الى مطالبة الوحدة الاقتصادية بعلاوة المخاطر، اذ يمكن للوحدة الاقتصادية من تقليل علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون غير المطلعين من خلال الكشف عن مزيد من المعلومات عبر القوائم المالية.

بشكل عام سيوفر هذا لكل مستثمر المزيد من المعلومات، وربما يؤدي إلى انخفاض علاوة المخاطر ، وبالتالي خفض تكلفة رأس المال للشركات (Brandenburg, v.2013: 15) .

أشارت دراسة (Arisanti, Ike & Tri Wanyu Oktavendi,2020:45-60) الى نظرية القطيع وهو سلوك المستثمرين الذين يتابعون تصرفات المستثمرين الآخرين، ويتبعون قراراتهم الاستثمارية، يتداول المشاركون في السوق المعلومات في نفس الوقت والاتجاه مما يشكل سلوكاً مترابطاً بين مستثمر وآخر. عندما يكون لدى المستثمر معلومات محدودة فإن المستثمر سيتابع

تحركات المستثمرين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار التي ستتجاهل في النهاية قراراتهم الشخصية وتتبع قرار الأغلبية.

وأشارت الدراسة أيضاً بان سلوك القطيع عالمي، هذا يعني أن السلوك يمكن أن يتعرض له أي شخص ، بغض النظر عن مستوى التعليم والجنس والخبرة والعمر، الفرق هو عدد المرات التي يتصرف فيها هؤلاء المستثمرون بطريقة (القطيع)، يتصرف البعض مرة أو مرتين خلال حياتهم والبعض الآخر يتبع القطيع دائماً. يحدث هذا السلوك بسبب نقص الشفافية في المعلومات المتوفرة في السوق اذ يشعر المستثمرون أن المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار غير كافية وعندما لا يكون السوق شفافاً، أي إذا واجه المستثمرون مصادر غير مؤكدة للمعلومات العامة، وتلقوا إشارات غير واضحة حول مستقبل الوحدة الاقتصادية (Arisanti, Ike, and Tri Wahyu Oktavendi,2020:45-60).

ان مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين ستظل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة. وهذه المشكلة التي ولدتها نظرية الوكالة الكلاسيكية من خلال قيام الأصيل بتفويض الوكيل في إدارة أعماله، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة وجود أهداف ومصالح مختلفة لدى الطرفين ، الامر الذي قد يدفع الوكيل لاستغلال عدم تماثل المعلومات بينة وبين الأصيل في تحقيق هدفة وتعظيم ثروته حتى ولو على حساب هدف وثروة الأصيل علاوة على ذلك، قد يمتلك بعض المشاركين في السوق معلومات خاصة تفوق المعلومات المتاحة لأقرانهم، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء المشاركين للسعي لاستغلال هذه المعلومات في تحقيق منافع خاصة بهم، وهو ما يعرف بظاهرة المتاجرة بالمعلومات.(الطحان،2018: 14)

يعد مفهوم تماثل المعلومات المحاسبية من أهم العوامل التي يعتمد عليها في الأسواق المالية لتكون سوقاً جاذبةً للاستثمار، ووفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الراغبين في الحصول على المعلومات الكافية لترشيد قراراتهم الاستثمارية وقدرتهم على تحديد المخاطر والفرص الاستثمارية ، وفي حالة عدم وجود مبدأ المساواة بينهما ، فهذا يؤدي إلى تحقيق مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبة بمعنى توافر المعلومات لفئة دون الأخرى مما ينعكس في تقلبات أسعار الأسهم وزيادة تكلفة زيادة رأس المال ، وكذلك انسحاب صغار المستثمرين وحرمانهم من الفرص الاستثمارية المتاحة ، وتحد آليات حوكمة الشركات من الظروف التي تُنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأن التطبيق السليم لآلياتها يساهم في ترشيد وتحسين طبيعة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية المصدرة للقوائم المالية وأصحاب المصلحة ، وهو ما ينعكس في زيادة قدرة المستثمرين على تحديد المخاطر والفرص الاستثمارية. (محسن و عبدالله، 2021: 89)

غالباً ما ينقل المديرون معلوماتهم الخاصة إلى المستثمرين عبر الإفصاحات الاختيارية. وبالتالي يستفيد سوق رأس المال والمشاركون عندما توفر الوحدة الاقتصادية معلومات شفافة وكافية لتقييم

مستقبل أداء الوحدة الاقتصادية، وتظهر الدراسات النظرية والتجريبية السابقة أن الإفصاحات الاختيارية تقلل من تكلفة رأس المال.

وعلى الرغم من وجود فوائد كبيرة للإفصاح الاختياري في سوق رأس المال المرتبطة بزيادة الشفافية لكنها ليست بدون تكلفة، يمكن أن تكشف الإفصاحات الاختيارية عن معلومات لا تكشفها الوحدة الاقتصادية للمنافسين والوافدين المحتملين والمنظمين والعملاء والموردين، الإفصاحات الاختيارية الثابتة يمكن أن تحسن قرارات المستثمرين ، إلا أنها لا تفيد جميع المستثمرين على قدم المساواة . ان كلاً من حوكمة الشركات والافصاح الاختياري يجعل من المديرين مسؤولين امام المساهمين والجمهور. الإفصاحات الاختيارية تقلل من عدم تماثل المعلومات ومن الفوائد الخاصة للمديرين ، كما أن حوكمة الشركات تقلل من السلوك الانتهازي للمدراء ، ولكن بالإضافة إلى ذلك تجبر المدراء على الكشف عن معلومات اكثر، لذلك يمكن أن تكون العلاقة التكميلية أو البديلة لآليات حوكمة الشركات والإفصاحات الاختيارية ذات التأثير على أداء الوحدة الاقتصادية.

توفر الأبحاث السابقة أيضاً أدلة على أن حوكمة الشركات تعمل بشكل افضل على تحسين الإفصاحات الطوعية وتجعل عملية الافصاح الطوعي أكثر فائدة (Luminita Enache & Khaled Hussainey, 2020:413-445).

1.10.2.3. الاثر الأساسي للحوكمة في عدم التماثل المعلومات

توصلت العديد من الدراسات من خلال استخدام أسلوب تحليل المسار Path Aalysis ومنها دراسة (Goh et al, 2016: 182-155) ان هناك اثراً ايجابياً لاستقلالية مجلس الإدارة عن البيئة المعلوماتية للوحدة الاقتصادية ، وبالتالي تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، مقيساً بمدى السعر للمدة 1997- 2006 ، من خلال التأثير على الإفصاح الطوعي وتغطية المحللين الماليين للوحدة الاقتصادية كمتغيرين وسيطين في نفس الاتجاه وعلى عينة من 392 شركة غير مالية في سوق لندن. توصلت دراسة (127-157 Elbadry et al, 2015) إلى أن الآليات التي يتبعها مجلس الإدارة ترتبط ارتباطاً سلبياً بدرجة عدم التماثل مقاساً بـ (مدى السعر، وتقلبات عوائد الأسهم، وحجم التداول)، وإن كان لتركز الملكية تأثير إيجابي أكثر.

وكان من احد اهداف دراسة (Shiri et al, 2016:8) تأثير هيكل الملكية (تركز الملكية) في عدم تماثل المعلومات مقاساً بمدى السعر على (102) شركة في سوق طهران للمدة (2007- 2014)، وتوصلت الى ان زيادة عدم التماثل في المعلومات مع ارتفاع تركز الملكية الى وجود علاقة ايجابية، وعلى عينة من (145) شركة في ذات السوق خلال المدة (2008-2013) كانت دراسة (Jamalinesari and Soheili, 2015:8) اذ تم استخدام (التغيرات في سيولة

السوق المالية) كمقياس لعدم تماثل المعلومات ، والتي توصلت الى وجود علاقة سلبية بين "نسبة الاستثمارات واستقلال أعضاء المجلس" وعدم التماثل في المعلومات، في حين كانت ايجابية تلك العلاقة مع تركيز الملكية.

وفي السياق نفسه استخدام دراسة (Ajina et al., 44-59:2015) سيولة سوق الأوراق المالية كمقياس لعدم تماثل المعلومات على(162) شركة فرنسية خلال المدة (2007-2009)، اذ كان التأثير إيجابياً لتركيز الملكية - وبالخصوص صناديق التقاعد على الشفافية، وبالتالي مستوى عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى حدوث ضرر في تكلفة العمليات والصفقات وتحسين سيولة الأوراق المالية.

وفي ذات السياق قامت دراسة (Pisao et al; 2015: 53-27) باختبار علاقة الحوكمة بعدم التماثل للمعلومات بين اصحاب الأسهم والمقرضين في الشركات الإيطالية، ودورها في خفض تكاليف الوكالة ، وتوصلت الى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين المنتخبين من قبل مساهمي الأقلية واستقلال لجنة التدقيق يحد من نزاعات الوكالة بين المقرضين والمقرضين ، وأن زيادة سلطة اتخاذ القرار في شخص واحد يزيد من احتمالية اتخاذ الإدارة لقرارات انتهازية التي ستؤثر في فعالية الدور الرقابي للمديرين المستقلين ، مما يزيد من عدم التماثل بين المقرضين والمقرضين، وفي ذات الاتجاه وعلى عينة من (131) شركة في عام 2005 في Toronto Stock Exchange توصلت دراسة (Cormier et al; 2010: 589-574) لوجود تأثير لاستقلالية وحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة على عدم التماثل في المعلومات مقيساً بتذبذب أسعار الأسهم ونسبة Tobin's Q (سمعان، 2018:30).

2.10.2.3. العلاقة بين الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات

يشير منظور المعلومات إلى أن المديرين يقدمون المعلومات بطريقة تحقق التوازن بين: (Libby& Emett, 2014:415)

- 1- الدافع لتقديم المعلومات بشفافية.
 - 2- الدافع لحماية المعلومات السرية التي تقوم عليها الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية. يشير هذا الرأي أيضاً إلى أن المديرين يعملون على التوازن بين دوافع الشفافية ودوافع حماية المعلومات السرية حول أداء الوحدة الاقتصادية. يمكن أن ينقل الإفصاح المحاسبي معلومات حول القرارات الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية ، مما يجعل الإفصاح ضاراً بشكل خاص بالميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية. وبالتالي ، يشير منظور المعلومات إلى أن المديرين يختارون الإفصاحات التي تعمل على تحسين المفاضلة بين تكاليف الشفافية وفوائدها.
- بما أن إدارة الوحدة الاقتصادية لديها معلومات شاملة تم الحصول عليها نتيجة لواقع التعايش معها ، ويمكن استخدام هذه المعلومات لتحقيق مصالحها الشخصية ، وإذا تعارضت مع مصالح

مساهمي الوحدة الاقتصادية ، فيمكن للإدارة الإفصاح عن معلومات وإخفاء معلومات أخرى. أو قد توفر معلومات مضللة بطريقة تجعل المستثمر المحتمل يقيم الوحدة الاقتصادية في أفضل صورته ممكنة، مما يعني أن إدارة الوحدة الاقتصادية لديها معلومات حول مستقبل الوحدة الاقتصادية تتجاوز المعلومات المتاحة للمحللين الماليين والمستثمرين في الخارج لها (حسين، 2010، 143).

تؤدي فجوة المعلومات هذه إلى تباين في أسعار السوق ، بينما يدرك المطلعون (الإدارة) قيمة الوحدة الاقتصادية أكثر من المستثمرين المحتملين. يفصل هذا العمل المساهمين عن إدارة الوحدة الاقتصادية ويخلق مشاكل في المعلومات غير المتماثلة ، وقد تسببت هذه المعلومات غير المتماثلة في العديد من المشكلات المالية للوحدة الاقتصادية ، مما يجعل التمويل الداخلي أقل تكلفة والتمويل الخارجي أكثر تكلفة (Kouser et al,2016:3) .

هناك من يربط بين مستوى الإفصاح المحاسبي والحد من حالة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، مما يساعد في اتخاذ القرار ويقلل من حالة عدم تماثل المعلومات. (صالح ، 2006 : 8).

يمكن للإفصاح الاختياري أيضاً تقليل الفجوة بين المطلعين والمستثمرين غير المطلعين عند الإفصاح عن معلومات جديدة للمستثمرين الخارجيين ، حيث تساعد درجة عالية من الإفصاح في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الخارجيين (Chiyachantana et al ,2013:225) .

3.10.2.3. أهمية الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات

أكد معهد المحاسبين القانونيين (ICAEW) في إنجلترا وويلز أن الافتقار إلى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية يرجع إلى عدم التماثل بين المعلومات المتاحة للإدارة والمعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية ، الأمر الذي يتطلب تعزيز الإفصاح الحالي بالإفصاح الاختياري خاصة المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمقاييس غير المالية للحفاظ على كفاءة الأسواق المالية.

توصلت العديد من الدراسات التجريبية مثل دراسة (Bertomeu & Cheyel ، 2013: 824-784) ، ودراسة (Leuz & Catherine ، 2009:9) إلى أن التوسع من الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال. يفسر ذلك ان زيادة مستوى الإفصاح الطوعي ، يقلل فجوة المعلومات بين المستثمرين ، الذي سوف يؤدي إلى انخفاض المدى بين سعري الطلب والعرض في السوق ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مستوى الإفصاح الاختياري يؤدي إلى الانخفاض في مخاطر السهم بسبب انخفاض تذبذب عائد السهم ، وبالتالي تقل تكلفة

رأس المال. من أجل الحصول على معلومات ذات فائدة وقادرة على ضمان الكفاءة في الأسواق المالية يجب الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كفاءة السوق نتيجة عدم تناسق المعلومات بسبب التأثيرات المختلفة للمعلومات غير المالية، وذلك لان الاهتمام بالمعلومات المالية وحدها يمكن ان يؤثر في سعر السهم في سوق الاوراق المالية وبالتالي من الممكن ان يؤدي ذلك الى ضعف في كفاءة السوق وقد يكون سبباً في عدم تماثل المعلومات نتيجة للتأثيرات المتعددة للمعلومات غير المالية. ومن جانب اخر فان الاساس في مشكلة عدم تماثل المعلومات هو عدم وجود رغبة صادقة للإدارة للإفصاح عن جميع المعلومات لاستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية، وبالنتيجة يجب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الالزامي بجانب الإفصاح الاختياري.

4.10.2.3. تأثير عدم تماثل المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين

احد العوامل الفعالة في صنع القرار هي المعلومات المناسبة والمتعلقة بمسألة القرار فإذا تم توزيع المعلومات المطلوبة بشكل غير متماثل بين الأشخاص ، فإنها تؤدي إلى نتائج مختلفة تجاه نفس القضية (زوين،:2020: 62-68) .

يؤدي وجود عدم تماثل المعلومات بين مختلف المستثمرين المتعاملين في الأسواق المالية إلى فكرة إمكانية وجود مخاطر كبيرة تتمثل في الاختيار السلبي أو الخطر الأخلاقي. من حيث المبدأ ، يفترض الاختيار السلبي أن الأفراد سيتخذون القرار الأمثل بناءً على معلوماتهم الخاصة ، من دون معرفة ما إذا كانت معلوماتهم صحيحة أم غير صحيحة، إذ يحدث خطر الاختيار السلبي في وقت اتخاذ قرار الاستثمار ، فلن يتمكن وكلاء السوق من التمييز بين المشروعات التي تتميز بدرجات متفاوتة في الأداء ، أي ان عدم توفر المعلومات للمستثمرين تجعلهم غير قادرين على تحديد أي من الشركات ذات معدلات عائد مرتفع ومخاطر منخفضة وايها ذات معدلات عائد منخفض ومخاطر مرتفعة. (Istrate,2018:288) ، وتحدث المخاطر الأخلاقية بعد اتخاذ القرار فيمكن للمديرين تنفيذ الإجراءات التجارية التي من غير الممكن ملاحظتها من قبل المساهمين من خلال امتلاكهم ميزة المعلومات التي يمكن استخدامها لخدمة مصالحهم الخاصة، أي يمكن للمديرين الاستفادة من معلوماتهم الخاصة واستخدام أموال المستثمرين، أو اتخاذ قرارات الاستثمار للحصول على الفوائد (Martínez-Ferrero,2018:3).

يتأثر قرار المستثمر في سوق الأوراق المالية بما تنشره الشركات من بيانات ومعلومات محاسبية، فيبنى القرار في ضوءها ويتم تحليلها واستنتاج اتجاهات الوحدة الاقتصادية المستقبلية من حيث مدى الاستمرار في تحقيق الأرباح أو الخسارة، ومدى قوة أو ضعف مركزها المالي، لكي يتسنى للمستثمر بعد ذلك أن يتخذ قراره الخاص بالبيع أو الشراء فاذا كانت المعلومات التي تنشرها

الوحدة الاقتصادية مضللة فسيتم توجيه قرار المستثمر بما تريده إدارة الوحدة الاقتصادية وليس بحسب ما يبتغيه المستثمر منها (زوين، 2020: 62-68) .

3.2.10.5. العلاقة بين الحوكمة والإفصاح الاختياري

يمكن أن تكون العلاقة بين الحوكمة والإفصاح الاختياري علاقة تكاملية أو علاقة ارتباط أوعلاقة بدائل ، وقد ركز الدراسات على اختبار وجهتي النظر المتناقضتين: أولاً ، الحوكمة والإفصاح آليات مرتبطة ببعضها البعض ، وثانياً ، اعتبارها بدائل ، لأن الإفصاح له تكاليف ، وبالتالي ترى بعض الشركات تعزيز آليات الحوكمة الداخلية كبديل عن زيادة مستوى الإفصاح ، Cheng&Caurtenay,2006:262-289; Cerbiani, F.,& (Parbanetti,A.2007:791-821).

في حالة علاقة التكامل ستوفر الشركات التي لديها آليات حوكمة أكثر فعالية أفضل مستوى من الإفصاح الاختياري ، حيث إن الإدارة لن تميل إلى الاحتفاظ بالمعلومات ، ولكنها ستسعى إلى تحسين شمول وجودة الإفصاح، إما في حالة علاقة البدائل ستختار الشركات بين الحوكمة أو الإفصاح كأداة للرقابة (Cheng & Courtmay,2006:262-289).

إن أهم جوانب الحوكمة هي الشفافية والإفصاح ، والتكلفة المناسبة في الوقت المناسب لنشر معلومات دقيقة عن المركز المالي والأداء من خلال التقارير السنوية والملاحظات التكميلية أو أي وسيلة أخرى مناسبة يكون لها عادة تأثير فعال على أسعار الاسهم وسوق المال (Madhani ;2014:24-51).

وقد تناولت العديد من الدراسات تأثير آليات الحوكمة على طبيعة ومدى الإفصاح الاختياري، من خلال اختبار تأثير بعض آليات الحوكمة مثل (حجم مجلس الإدارة ، وحجم لجنة المراجعة، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وملكية مجلس الإدارة، وزدواجية الأدوار) على الإفصاح الاختياري ، وقد أظهرت نتائج مختلفة ومتضاربة للعديد من هذه العناصر (Hodgdon and Hughes 2016:28-46 , Elfeky; 2017:45-59)

فمن حيث حجم مجلس الإدارة يتألف هذا المجلس وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة من عدد معقول من الأعضاء. (Homayoun and Rahman, 2010:407) ، وتشير نظرية الوكالة إلى أن المجالس الكبيرة بما تملكه من تنوع الخبرات يمكن أن تلعب دوراً محورياً في مراقبة المجلس عند اتخاذ قرارات طويلة المدى، كما أنها أقل احتمالية للتحكم من قبل الإدارة، ويكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح الاختياري من حيث مدى ونوع الإفصاح في التقارير السنوية والإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر.

(Al-Shammari and Al-Sultan 2010:262-280, Elshandidy and Neri ,2015:331-356,Herath and Altamimi 2017:34-45)

وعلى العكس يري البعض بأن المجالس الكبيرة قد يكون لها تأثير سلبي وكلما صغر المجلس كلما كان له تأثير فعال وجيد في تعزيز الاداء والافصاح (Cheng and Courtenay 2006:262-289).

ومن حيث عدد اجتماعات المجلس تشير نظرية الوكالة إلى تأثير تكرار عدد اجتماعات مجلس الادارة على قوة عنصر الحوكمة، وانعكاس تأثيره على الافصاح وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة قوتها الاقتصادية (Khanchel, 2007:743)، أن تكرار الاجتماعات وطول وقتها يؤثر بشكل إيجابي في مستوى الافصاح الاختياري (Laksmana 2008:1147-1182). وعلي النقيض يري (Xiang ,Li et al.2014:390) وجود علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات والافصاح الاختياري.

ومن حيث استقلال أعضاء المجلس عادة ما يتكون مجلس الادارة من نوعين من الاعضاء من الداخل ، وهم المديرين التنفيذيين ويكون لديهم مسؤوليات أكبر حيث يعملون كمديرين للأنشطة المالية أو التسويقية أو غيرها، ثم أعضاء غير تنفيذيين من الخارج ولا يكونون جزءاً من فريق الادارة التنفيذي، وتشير زيادة نسبة الاعضاء غير التنفيذيين إلى التنفيذيين إلى المدى العام لاستقلالية المجلس، وتختلف الآراء ونتائج الدراسات بخصوص تأثير استقلال المجلس على مستوى الافصاح الاختياري ، فيرى البعض وجود علاقة إيجابية حيث أن مجالس الادارة التي بها عدد أكبر من الاعضاء المستقلين تكون أكثر نشاطا وفعالية من حيث الرقابة على الادارة التنفيذية وعدم التحيز وتقديم المزيد من المعلومات المستقبلية والاستراتيجية للجماهير ، والتقليل من احتمالية الغش في القوائم المالية، وفيما يتعلق بازدياد دور والتي تعني الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة، وهو ما قد يؤثر في فعالية رقابة المجلس وإدارة الارباح ويؤدي إلى توليد حافز لدى الشخص لتحقيق مصالح شخصية (HERATH and Altamimi; 2017:34-45).

ومن حيث لجان التدقيق تشير نظرية الوكالة إلى أن تكوين لجان التدقيق تساعد على تعزيز الثقة في دقة البيانات المالية وخلوها من الاخطاء وتخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من انتهازية الادارة وتحسين جودة الافصاح، وعادة ما يتم تفويض اللجنة مسؤولية الاشراف على إعداد التقارير المالية والتأكد من جودة أنظمة المحاسبة والرقابة، وتتكون لجنة التدقيق بشكل رئيسي من الاعضاء غير التنفيذيين ، وتقاس كفاءة لجنة التدقيق ومدى تأثيرها على الافصاح الاختياري بعدد من المتغيرات مثل استقلال اللجنة ، والخبرة المالية لأعضائها ، وحجم أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها ، وتشير الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي للجان التدقيق على الافصاح

الاختياري (Agyei-Mensah, 2010:262-280), (Al-Shammari and Al-Sultan 2010:262-280), (2019) .

وفيما يتعلق بملكية أعضاء مجلس الادارة تشير نظرية الوكالة إلى أنه في حالة تملك أعضاء مجلس الادارة أسهم في الوحدة الاقتصادية تنخفض تكاليف الوكالة لوجود توافق بين مصالح الوكيل والمساهمين وتقل حاجة المساهمين إلى المتابعة والرقابة والافصاح ، بينما في حالة انخفاض ملكية أعضاء مجلس الادارة في أسهم الوحدة الاقتصادية تزيد مشاكل الوكالة وتزيد الحاجة إلى عمليات الرقابة والمتابعة الاضافية، وتزيد الحاجة للإفصاح الاضافي كبديل عن عمليات المتابعة والرقابة، وقد توصلت دراسة (Barako, 2007:126) إلى وجود علاقة سلبية بين الافصاح وتركيز الملكية ، كما توصل دراسة

(Yang and Kelton 2008:62-87) إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الادارة ومستوى الافصاح الاختياري، فكلما زادت النسبة انخفض مستوى الافصاح والعكس صحيح ايضاً ، وبالتالي فإن ملكية أعضاء المجلس للاسهم في الوحدة الاقتصادية تعد بمثابة آلية للحوكمة وتعمل كبديل للإفصاح ، وهذه النتيجة تكون أيضاً موجودة في بعض الدول النامية مثل سنغافورة ، وماليزيا ، ومصر (HERATH and Altamimi;2017:34-54) . ويرى الباحث ومن خلال اطلاعه على الدراسات السابقة أنه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على نوع العلاقة بين الازدواجية والافصاح الاختياري، فمنهم من يرى وجود علاقة سلبية بين الازدواجية والافصاح الاختياري، واخر يرى وجود ارتباط سلبي ولكنه غير معنوي، ومنهم من يرى عدم وجود دليل قوي على وجود هذه العلاقة.

6.10.2.3. تأثير حوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية

استهدفت دراسة (chen,et al. 2017,266-282) لفحص اثر العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في قرارات الاستثمار للشركات الصينية المسجلة بالبورصة، وذلك من خلال التطبيق على (5912) مشاهدة على الشركات الصينية المملوكة للدولة enterprises owned-state ، و(3312) مشاهدة لشركة خاصة صينية خلال المدة من (2004 - 2012) .وقد توصلت نتائج تلك الدراسة الى وجود تأثير سلبي لتركيز الملكية على القرارات الاستثمارية، التأثير هذا أكثر وضوحاً في الشركات المملوكة للدولة من الشركات الخاصة. اضافة إلى ذلك فإنه يساعد على تصميم خطط للمكافأة مبنية على حوافز الأداء لتحسين الكفاءة الاستثمارية . كما قدمت الدراسة دليلاً على أن سيطرة صناديق الاستثمار على أسهم الوحدة الاقتصادية من المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على القرارات الاستثمارية للشركات المستثمرة. ومع ذلك ، فإن آليات الحوكمة الداخلية (استقلالية مجلس الإدارة ، وحجم المجلس ، وما إذا كان الرئيس هو الرئيس التنفيذي) لا تلعب دوراً في تحديد فعالية قرارات الاستثمار.

وفي ذات السياق قامت نفس الدراسة باختبار: كيف تأثرت قرارات الاستثمار للشركات الأمريكية التي قامت بشراء أصول الشركات (1988-2006) باليات حوكمة الشركات ، بما في ذلك خصائص مجلس الإدارة ، وهيكل الملكية ، ومكافآت المسؤولين التنفيذيين ، وجودة لجنة التدقيق ، ومدى الوفاء بمتطلبات الحماية من الاستحواذ العدائي؟.

وخلصت نتائج الدراسة ايضا إلى أن الشركات الأمريكية التي قامت بشراء الأصول تتمتع بمستوى أعلى من استقلالية مجلس الإدارة ، ونسبة أعلى من ملكية المؤسسات ، و ملكية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، مما يمنحهم دوراً أكثر فاعلية في مراقبة الإدارة العليا ، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية. أظهرت النتائج أيضاً أن المكافآت القائمة على الأسهم للإدارة ولجنة التدقيق الداخلي لعبت دوراً مهماً في تحديد الكفاءة الاستثمارية لشراء الأصول.

ان وجود آليات الحوكمة يمكن أن تؤثر في تحقق كفاءة للقرارات الاستثمارية من خلال:

1- وجود حزمة من آليات الحوكمة التي تدعم جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين فاعلية قرارات الاستثمار :

لا تتحكم مجالس الإدارة بالمعلومات المالية التي يقدمها المديرون فحسب ، بل تتحكم أيضاً بالقرارات الاستثمارية والتشغيلية والمالية التي يتخذها المجلس، إن وجود ضوابط داخلية غير فعالة على إعداد البيانات المالية له تأثير سلبي خطير على فعالية الاستثمارات (Cheng , Dhaliwal and Zhang, 2013:1-18).

2- توفر حزمة من آليات الحوكمة التي تقلل بشكل كبير من احتمالية قرارات الاستثمار غير الكفوءة:

يعد مجلس الإدارة واحداً من أهم آليات إدارة الشركات الداخلية، على الرغم من أن المديرين مسؤولون عن اختيار وتنفيذ قرارات الاستثمار ، فإن المجلس مسؤول عن موافقتهم ، مما يعني أن خصائص المجلس يمكن أن تحدد درجة اتساق هذه القرارات مع مصالح المديرين والمستثمرين ، ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة بين مختلف المستثمرين والإدارة. على هذا النحو ، قد يكون المديرون في ظل مجلس إدارة فعال، على دراية برصدهم ومراقبتهم داخليا ، مما قد يقودهم إلى اتخاذ المزيد من قرارات الاستثمار بما يتماشى مع مصالح المستثمرين ، وبخلاف مجلس الإدارة فإن تملك المديرين لنسبة من أسهم الوحدة الاقتصادية (ملكية الادارة) قد تخفض من تكلفة الوكالة الناتج عن الفصل بين الملكية والادارة ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية تتماشى مع مصالح المستثمرين، ثم قرارات الاستثمار التي تلبي مصالح المستثمرين ، ومن ثم تحسين أداء الاستثمار. من ناحية أخرى ، فإن تركيز سيطرة المساهمين على المزيد من السلطة يمكن أن يضر بمصالح مساهمي الأقلية، وبالتالي يقلل من كفاءة الاستثمار

(Chen et al. 2017,266-282).

بينما دراسة (Yu & Jin 2018: 139-122) استهدفت اكتشاف العلاقة بين المديرين التنفيذيين والحوكمة على القرارات الاستثمارية بالتطبيق على (22611) مشاهدة للشركات الصينية المقيدة ببورصة (Shenzhen and Shanghai) خلال المدة من (2003-2013) يمكن لشبكة من كبار المديرين التنفيذيين في شركات مختلفة على نفس المستوى الإداري تحسين كفاءة مشاركة المعلومات والموارد بين الشركات على نفس الشبكة. يمكن لهذه الشبكات تسريع عملية تلقي المعلومات ونقلها ، بحيث يمكن للمديرين اتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب والتحكم في تنفيذها ، وزيادة فعالية حوكمة الشركات وقيمة المنظمة. يمكن لشبكة المديرين التنفيذيين أن تخفف القيود على التمويل الخارجي الذي تفرضه المؤسسات الرسمية ، وبالتالي تجنب مشكلة نقص الاستثمار. تقلل الإدارة العامة من عدم تماثل المعلومات من خلال زيادة فعالية الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات ، والحد من السلوك الانتهازي للمديرين ، وكبح الاستثمار المفرط ، من خلال توجيه التدفق النقدي الحر إلى المصالح الشخصية للمديرين.

7.10.2.3. تأثير الإفصاح الاختياري في قرارات المستثمرين

نشأت الحاجة إلى الإفصاح الاختياري نتيجة للتنمية الاقتصادية، إذ لم تعد عمليات الإفصاحات الإلزامية وحدها قادرة على تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية ، مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتوفيرها لتساعد في ترشيد قرارات المستثمرين (حامد وآخرون ، 2016: 3) .

من المعروف أن الشركات التي تفصح عن مزيد من المعلومات في بياناتها المالية لديها تكلفة أقل لرأس المال، نظراً لوجود اختلافات أقل في المعلومات بين المستثمرين ، وبهذا المعنى يُفترض أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى خلق تكاليف من خلال الاختيار السلبي إذ ان جمع المعلومات من قبل المستثمرين له تكلفة وذلك لأنه يستغرق تكاليف الفرصة البديلة ، كمطالبة المستثمرين غير المطلعين بعوائد أعلى من المستثمرين المطلعين لحماية أنفسهم من المخاطر لأن المستثمرين المطلعين لديهم معلومات أكثر عن الاسهم ، وبالتالي يمكن لهم من تقييم أداء الوحدة الاقتصادية المستقبلية بشكل أفضل ، ويمكن للوحدة الاقتصادية تقليل علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون من خلال الكشف طواعية عن مزيد من المعلومات في بياناتها المالية السنوية بشكل عام ، سيوفر هذا لكل مستثمر مزيداً من المعلومات، وقد يؤدي إلى مخاطر أقل مما يؤدي الى تقليل كلفة راس المال في الوحدة الاقتصادية (Bradenburg،2013:7).

و يلعب الإفصاح الطوعي دوراً مهماً في تعزيز أداء الاستثمار ، خاصةً عندما تكون بيئة المعلومات ذات قدرة محدودة على تخفيف احتكاكات السوق التي تعيق أداء الاستثمار ، وفي ظل بيئة معلومات أكثر تقييداً ، من المتوقع أن تتحسن جودة الإفصاح الطوعي وتصبح أكثر فاعلية في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال مشاركة المعلومات بين مختلف المستخدمين (Chin et al،2019:2).

8.10.2.3. علاقة الإفصاح الاختياري في اتخاذ قرارات الاستثمار

يعد موضوع الإفصاح من أهم مقومات السوق المالي السليم ، وأساس أمنه واستمرار عمله الناجح، بما يضمن استقطاب مشاركة أكبر في الاكتتاب بإصداراته الأساسية، وبالتالي جذب الاستثمار ، ويلعب الإفصاح عن المعلومات في السوق المالية دوراً مهماً في الحد من الشائعات المضللة والقضاء عليها وتحقيق قواعد العدالة في التعاملات التجارية، وهذا يؤدي الى ترسيخ أسس الثقة بين المستثمرين في السوق المالية. (Manes , 2008: 55)، بدأ الاهتمام بمفهوم كفاءة السوق وعلاقته بالإفصاح المالي من جانب الشركات نتيجة لقيام محلي الأوراق المالية بالتحليل الأساسي أو تحليل البيانات المالية ، والغرض منها تحديد الاوراق المالية المقيمة بأعلى أو أقل من قيمتها. (الحناوي، 2006 : 123)، تحكم عمل السوق المالية تشريعات محددة ومرنة صادرة عن الحكومات من خلال وزارات المالية والبنوك المركزية ، وكذلك من خلال بعض الهيئات المحلية في هذه البلدان.

يؤدي الإفصاح عن المعلومات داخل السوق المالية الى وجود علاقة إيجابية بين أسعار الاستثمارات المالية وعائدها من جهة واستخدام المعلومات المفصوح عنها من جهة أخرى. (العرييد ، 2002 : 62)، يساعد الإفصاح أيضاً في العثور على البيانات الفعلية التي يستخدمها المحلل المالي والمستثمر للوصول إلى أسعار التوازن ، ومن ثم يساعد المستثمر في تحديد الربحية والمخاطر في أسعار الاستثمار ، سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة او على مستوى المحفظة الاستثمارية وبالتالي تحقيق الكفاءة التشغيلية للسوق المالي. (سبيل، 2004 ، 194)، لكي يكون للإفصاح المالي تأثير إيجابي على كفاءة السوق المالية من المتوقع الامتثال لمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح التي وضعتها هيئة الأسواق المالية (متولي، 2003 ، 63).

لكي يتخذ المستثمرون قرارات استثمارية عقلانية من الضروري أن توفر القوائم والتقارير المفصوح عنها بدائل ومقترحات الاستثمار المتاحة لكل نوع من أنواع قرارات الاستثمار، إذ أصبحت المعلومات المالية تلعب دوراً مهماً في ترشيد الاستثمارات، كما ان للمفاهيم المالية والاقتصادية دوراً رئيسياً وحاسماً في اتخاذ قرارات الاستثمار (علي، 2015 ، 56) .

هناك حاجة لتطوير إجراءات الإفصاح وتجاوز البيانات التقليدية التي لا تقلل من المخاطر وزيادة درجة الوضوح لمستقبل الوحدة الاقتصادية. فالقرارات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية دائماً بحاجة إلى المعلومات التي لها علاقة بالمستقبل والتي تساعد في عملية التنبؤ، فالمعلومات التاريخية لا تساعد بمفردها على التنبؤ بمستقبل واستمرارية الشركات، وهو العامل الاهم في جذب المستثمرين لشراء حصة في اسهم الوحدة الاقتصادية (Gorden & pressman , 2017: 94) .

تعرض الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشركات لانتقادات مختلفة لفشلها في جذب الاستثمار المالي بشكل فعال ، ومن أهم هذه الانتقادات ما يأتي: (العابدي، 2015:28)

أ- فشل المعلومات المالية المفصّل عنها في بيان التوقعات المتعلقة بعوائد وتكاليف بدائل القرار في مختلف الاوقات.

ب- لا يمكن للمعلومات المالية أن توضح النواتج المستقبلية لبدايل القرارات الاستثمار بسبب المفاهيم والافتراضات والمبادئ التقليدية التي تستند إليها المعلومات المالية.

ت- اعتماد الإفصاح عن المعلومات المالية على المفاهيم التقليدية لمبدأ التكلفة التاريخية، ويؤكد الواقع العملي أن مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم في مجال قرارات الاستثمار واستقطاب رأس المال.

ث- قد لا تستطيع المعلومات المالية على الامام بجميع المكونات والمتغيرات المرتبطة بقرار الاستثمار، بسبب تعقد وتشابك هذه المكونات والمتغيرات.

9.10.2.3 أهمية الإفصاح الاختياري في ترشيد قرار الاستثمار

تكمن أهمية الإفصاح الاختياري في الفوائد التي يوفرها سواء للوحدة الاقتصادية أو للمستثمرين ، ويمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

(حسن، 2014 : 99)، (دحدوح وحمادة، 2014 : 196)، (علي 2013 : 14)، (الارضي، 2013 : 291)، (اصميد، 2013 : 64) .

1- يعد الإفصاح الاختياري ذا أهمية كبيرة للسوق المالية، حيث يمكن من خلاله تقديم معلومات تساهم في تقييم الاداء للمنشآت وتعطي صورة دقيقة وواضحة عن طبيعة أنشطة المنشآت لأصحاب المصلحة ولاسيما المستثمرين.

2- ينتج عن ذلك تكلفة أقل لرأس المال الذي ترغب المنشأة الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية وصادقة تفيد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار .

3- يساعد على تقليل عدم تماثل المعلومات بين جميع المتعاملين في الاسواق المالية ، حيث يتفاعل المستثمرون بشكل فوري مع أي معلومات جديدة يتم نشرها ، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتحقيق أسعار التوازن في مختلف جوانب الاستثمار .

4- يعمل على الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والتي تعد التجارة فيها مؤشرا على عدم كفاءة التنظيم المحاسبي ، ومن ثم سوء توزيع الثروة بين فئات المجتمع. وهذا بدوره له تأثير إيجابي في تقليل المخاطر التي تتعرض لها اسهم المنشآت، لأن توفير معلومات أكثر تفصيلاً للأطراف المعنية يساعد في تقليل درجة عدم التأكيد المحيطة بالمنشأة والاستثمارات فيه.

5- يسمح للمستثمرين بالتنبؤ بالعائد المستقبلي للتدفقات النقدية المستقبلية من خلال تقييم التوزيعات السنوية المستقبلية المحتملة ، بالإضافة إلى مكاسب رأس المال المستقبلية الناتجة عن ارتفاع أسعار الأسهم.

6- يوفر الإفصاح الاختياري معلومات لحملة الأسهم عن كيفية استخدام أموالهم ، والمدى القانوني لهذا الاستخدام ، ويساعدهم على اتخاذ قرار استثماري.

الفصل الرابع

العلاقة بين متغيرات الدراسة – مدخل تطبيقي

المبحث الأول

التعريف بعينة البحث وطبيعة المقاييس المستخدمة

وكيفية تطبيقها

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج

المبحث الأول

التعريف بعينة البحث وطبيعة المقاييس المستخدمة وكيفية تطبيقها

1.1.4 نبذة عن القطاع المصرفي العراقي An overview of the Iraqi banking sector

لقد شهد العراق بدايات الصناعة المصرفية منذ أقدم العصور، حيث تدل المكتشفات الأثرية والمدونات التاريخية أن حضارة وادي الرافدين كانت سباقة في استخدام الشكل البدائي للمصارف، إذ تضمنت شريعة حمورابي كأقدم شريعة قانونية في العالم أكثر من ثلاثين مادة من موادها القانونية البالغة (283) مادة تناولت موضوع المودع والتزامات المودع لديه والقروض والرهنون وصك العملة بأشكالها المختلفة وحقوق والتزامات المتعاملين بها. كما كان لهذه الفضل في نقل الحضارة البشرية من عصر المقايضة إلى عصر النقود وقد بدأ ذلك منذ فجر الحضارات (الآشورية، والأكدية، والسومرية، والبابلية). (النجفي، 1992 : 11)، إذ ظهرت بوادر العمل المصرفي في العراق عام 2000 ق.م عندما كانت هياكل بابل تمنح القروض وتتعاطى الودائع، وفي القرن السادس ق.م ظهرت مؤسسات جديدة منتظمة في بابل أقامت نشاطها على النقود والودائع والائتمان والفائدة وقد منحت قروضاً للملوك والتجار، إلا أن الصيرفة الحديثة قد تأخر ظهورها في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر، إذ شهد العراق في العام 1890 افتتاح أول فرع للبنك العثماني تلاه العديد من فروع المصارف الأجنبية ولم يشهد العراق تأسيس مصارف حكومية عراقية إلا في العام 1935 حيث تم إنشاء المصرف الزراعي الصناعي، تلاه في العام 1941 إنشاء أول مصرف تجاري عراقي حكومي هو مصرف الرافدين وفي عام 1956 تأسس البنك المركزي العراقي ليتولى مهمة الإشراف على القطاع المصرفي وإصدار العملة وتنظيمها في السوق تلا ذلك العديد من التغيرات والتوسعات في هيكل القطاع المصرفي تضمنت تأسيس مصارف عراقية جديدة وحالات اندماج وانشطار بهدف إعادة هيكلة المصارف العراقية إلى جانب تأميم المصارف الأجنبية كما حدث في العام 1964 واستمرت تلك التغيرات والتوسعات إلى وقتنا الحاضر، وبوجه عام يمكن القول إن القطاع المصرفي العراقي كان لأوقات طويلة ولازال ضحية التقلبات والأوضاع السياسية والعسكرية في العراق والتي ألفت بظلالها مباشرة على تراجع مستوى أداء وتطور هذا القطاع (الدباغ، ابراهيم، 2014).

2.1.4 التطور التاريخي للمصارف التجارية

Historical development of commercial banks

يعود زمن المصارف التجارية إلى عصر البابليين والآشوريين، إذ مارست معابد بابل أنواعاً مختلفة من أعمال الصيرفة مثل منح القروض وقبول الودائع وفرض الفوائد وغيرها. أما بعد سقوط الدولة البابلية بدأ التعامل التجاري والنشاط المصرفي يأخذ دوراً قوياً نتيجة لابتكار السبائك الفضية

واحلالها محل السلع في التبادل كونها وسيلة من وسائل تسوية الديون. فضلا عن دخولهم في عمليات المشاركة في تجارة الموجودات غير المتداولة ومنح القروض طويلة الأجل (جدران وآخرون، 2015: 278)، ويضيف (علاوي، 2017- 278) بهذا الصدد أن الصيرفة الحديثة في العراق قد تأخر ظهورها حتى نهاية القرن التاسع عشر، اذ حدثت خلال هذه المدة تغيرات سياسية واقتصادية متعددة ابرزها ضعف الدولة العثمانية وتغلغل الاحتلال الانكليزي الذي شجع على فتح مصرف في بغداد عام (1920) يكون تابعا لهم ولخدمتهم بعد ذلك تم افتتاح فروعاً لهذا المصرف في مختلف مدن العراق. كما افتتح في بغداد مصرف بريطاني آخر هو المصرف الشرقي وذلك في عام (1912)، ثم تلاه فتح فروع أخرى لهذا المصرف في كل من الموصل والبصرة والعمارة وأربيل، أما في عام (1918) افتتح فرع في بغداد تابع لمصرف ايران البريطاني وفرعان في الموصل والبصرة، كما افتتح المصرف العربي في القدس فرعاً آخر في بغداد عام (1941) تلاه افتتاح فرع في الموصل وآخر في البصرة .

وفي تاريخ 19/5/ 1941 تم تأسيس مصرف الرافدين بموجب القانون 33 لسنة (1941) الذي كان بمثابة مصرف تجاري وطني بالكامل قادر على منافسة المصارف الأجنبية، كما انه لم يكن مجرد مصرف تجاري وانما كان مصرفاً للحكومة ووكيلاً لها وماسكاً لحساباتها ومستودعاً لها، وهو بذلك يعد نواة بنك مركزي وطني ولكنه لم يكن مصرفاً للإصدار، وانما بقي الإصدار يعتمد على لجنة العملة الورقية، ومن ثم تأسست عدد من المصارف العراقية اضافة الى الفروع الاجنبية وهي المصرف التجاري العراقي عام (1951) ومصرف بغداد في العام نفسه وفتح فروع اخرى للمصارف الأجنبية في بغداد كالمصرف العربي عام (1954) والمصرف اللبناني المتحد عام (1953) والمصرف الوطني للتجارة والصناعة وفي عام (1957) افتتح فرع المصرف الوطني الباكستاني في بغداد، وان جميع هذه المصارف كانت تمارس الصيرفة التجارية.

وفي عام (1964) تم تأميم المصارف الأجنبية وتكوين أربع مجموعات مصرفية الحقت بالمصرف التجاري العراقي الذي أدمج مع مصرف الرافدين في عام (1974)، كما تم تأسيس مصرف الرشيد عام (1988) لتمكين مصرف الرافدين من مواجهة مشكلة المديونية الخارجية وعجزه عن السداد. فضلا عن قيام البنك المركزي العراقي بإصدار قانون 12 لسنة (1991) الذي بموجبه تم تعديل قانون رقم 64 لسنة (1976) ليسمح للقطاع الخاص بإنشاء مجموعة من المصارف الخاصة، اذ تم تأسيس مصرف بغداد عام (1992)، وفي العام نفسه تم تأسيس المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي، واستمر تأسيس وتطور المصارف التجارية إلى يومنا هذا (الخفاجي، 2022).

3.1.4 مجتمع وعينة البحث وكيفية اختيارها

The research population and sample and how to choose them

يتكون مجتمع الدراسة بشكل أساسي بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويعد سوق بغداد للأوراق المالية أول سوق منظم في العراق ، حيث تأسس بموجب قانون رقم (26) لسنة 1991 بقرار من مجلس قيادة الثورة المرقم (298) في 6/8/1991 ، ولقد افتتح سوق بغداد بشكل رسمي في 23/3/1992 م ، ليعطي الانطلاقة العملية الواسعة لسوق تداول الأوراق المالية في العراق. بعد أن كانت هناك بدايات متواضعة يديرها البنك المركزي العراقي والمصرف الصناعي.

واستمر السوق بنشاطه الصغير في تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية، إذ لم تشهد الفترات اللاحقة أي تغييرات أو تطورات ملحوظة عليه. وكان يؤدي واجبه بالشكل المرسوم عليه بالقانون حتى 19/3/2003 ، إذ توقف العمل في السوق نتيجة لظروف الحرب التي تعرض لها العراق ، وبأمر من الحاكم المدني انحل سوق بغداد للأوراق المالية.

وتم إعادة تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بمسمى جديد أطلق عليه سوق العراق للأوراق المالية، بموجب القانون المرقم (76) في 18/6/2006 ، وبأشر نشاطه في أول جلسته تداول في 2/9/2006 ، ويعد سوق العراق للأوراق المالية مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح في أعمالها، وانما تهدف إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية، والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل، وصحته وسهولته وسرعته ودقته ولحماية الاقتصاد الوطني ومصلحة المتعاملين فيه.

ويتولى إدارة السوق مجلس المحافظين، وقد تشكل المجلس بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت، وتم تسمية أعضائه من قبل مجلس الحكم العراقي، ونشرت في الوقائع العراقية بالعدد المرقم (3983) الصادر في حزيران 2004، بعد حصوله على موافقة هيئة الأوراق المالية وإجازة مزولة النشاط.

سيتم التطرق إلى عينة البحث التي اختيرت من ضمن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (المصرف الاهلي العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف بابل، مصرف سومر التجاري، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، والمصرف المتحد للاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار).

يتمثل مجتمع البحث بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (25) مصرفاً، ويعود السبب في اختيار هذا القطاع بوصفه من اكثر القطاعات التي توفر دخل قومي مقارنة بالقطاعات الاخرى فهو الاكثر نشاطا في تداول الاسهم ، واعتمد

الباحث على (13) مصرفاً تجارياً ليمثل عينة البحث والتي شكلت ما يقارب نسبة (52%) .
الجدول ادناه يمثل المصارف التجارية (عينة البحث) حسب تاريخ تأسيسها وادراجها في السوق
ورأس مال التأسيس ورأس المال الحالي لها خلال مدة البحث.

جدول (14) وصف عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ تأسيسها	تاريخ الادراج	رأس مال التأسيس	رأس المال الحالي
1	المصرف التجاري العراقي	1992	2004/07/25	150,000,000	250,000,000,000
2	مصرف بغداد	1992	2004/06/15	100,000,000	250,000,000,000
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993	2004/06/15	100,000,000	250,000,000,000
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	1993	2004/07/08	400,000,000	250,000,000,000
5	المصرف المتحد للاستثمار	1994	2009/02/03	1000,000,000	300,000,000,000
6	المصرف الاهلي العراقي	1995	2004/07/08	400,000,000	250,000,000,000
7	مصرف الائتمان العراقي	1998	2004/07/08	150,000,000	250,000,000,000
8	مصرف الخليج التجاري	1999	2004/07/25	600,000,000	300,000,000,000
9	مصرف بابل	1999	2004/07/08	500,000,000	250,000,000,000
10	مصرف سومر التجاري	1999	2004/09/04	400,000,000	250,000,000,000
11	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	2005/09/01	100,000,000	252,500,000,000
12	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2005	2007/11/11	25,000,000,000	250,000,000,000
13	مصرف المنصور للاستثمار	2005	2008/07/01	55,000,000,000	250,000,000,000

من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية

4.1.4 قياس متغيرات الدراسة Measuring study variables

1- قياس عدم تماثل المعلومات

تم قياس عدم تماثل المعلومات بالاعتماد على حجم الوحدة الاقتصادية من خلال قياس الوغارتم الطبيعي لأجمالي الموجودات، وكما في الجدول ادناه:-

عدم تماثل المعلومات = لوغارتم اجمالي الموجودات

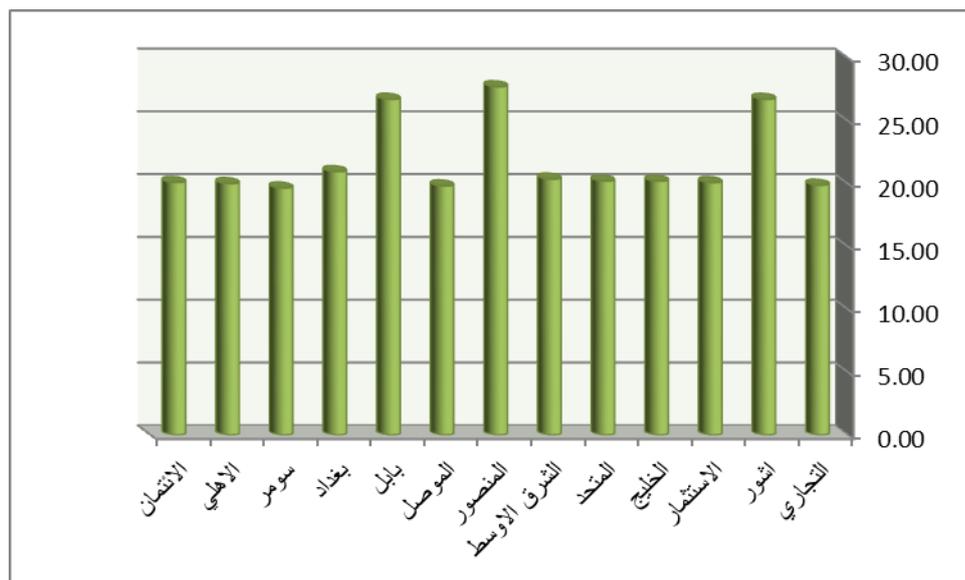
جدول (15) قياس عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	المصرف
20.25	20.24	19.92	19.91	19.95	19.86	19.78	19.92	19.63	19.5	التجاري
26.87	26.87	26.87	26.87	26.65	26.65	26.84	26.79	26.6	26.31	اشور
20.16	20.16	20.09	20.22	20.17	20.17	20.13	20.14	20.07	19.75	الاستثمار
20.12	20.12	20.18	20.22	20.5	20.5	20.52	20.48	19.87	19.66	الخليج
20.37	20.37	20.22	20.06	20.07	20.08	20.18	20.11	20.44	20.38	المتحد
20.31	20.31	20.5	20.46	20.3	20.33	20.34	20.43	20.52	20.32	الشرق الاوسط
28.08	28.08	28.08	28.08	27.91	27.73	27.7	27.51	27.39	26.73	المنصور
19.8	19.8	19.83	19.83	19.83	19.83	19.72	19.67	20.15	19.97	الموصل
26.96	26.88	26.89	26.84	26.89	26.61	26.61	26.61	26.55	26.51	بابل
21.07	20.85	20.83	20.81	20.91	21.11	21.33	21.29	20.99	20.59	بغداد
19.62	19.62	19.67	19.83	19.78	19.68	19.72	19.86	19.56	19.41	سومر
20.27	20.27	20.08	20.22	20.18	20.2	20.24	20.11	19.64	19.03	الاهلي
20.11	20.08	20.07	20.03	19.98	20.06	20.23	20.25	20.22	20.15	الائتمان

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يوضح الجدول (15) مقدار عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث اذ يتضح ان مستوى عدم تماثل المعلومات فيها متقارب نوعا ما اذ تراوح ما بين 19- 28 وذلك نظراً الى التقارب الحاصل في حجم موجودات المصارف عينة البحث . ويمكن ايضا ذلك من خلال الشكل

(10)



شكل (9) قياس عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث

2- قياس جودة الحوكمة

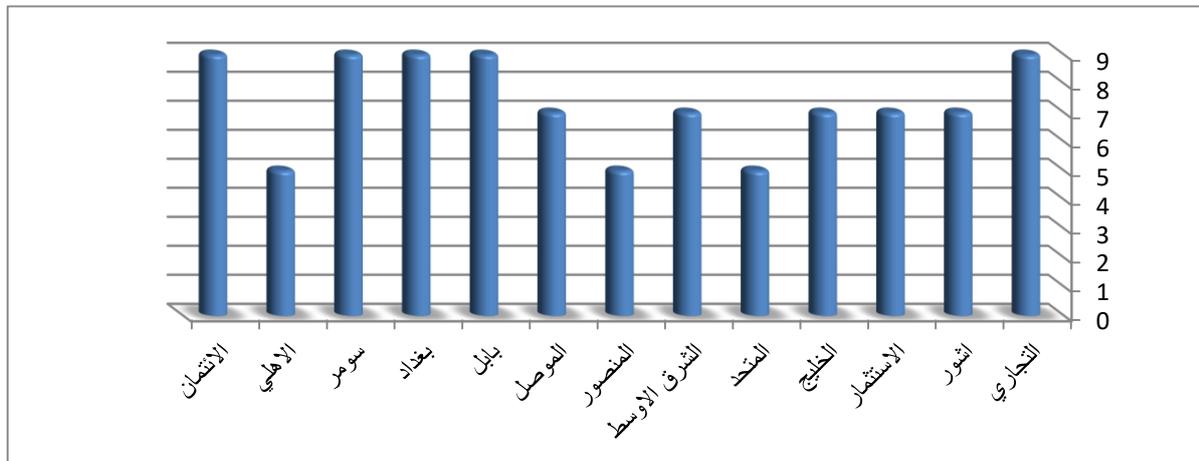
لغرض قياس جودة الحوكمة اعتمد الباحث على مقياسين هما (عدد أعضاء مجلس الإدارة) و (نسبة الملكية المؤسسية) وكما في الجداول أدناه:-

جدول (16) جودة الحوكمة (عدد أعضاء مجلس الإدارة)

المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التجاري	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
اشور	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاستثمار	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الخليج	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المتحد	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الشرق الاوسط	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المنصور	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الموصل	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
بابل	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
بغداد	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
سومر	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
الاهلي	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاثمنان	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يوضح الجدول (16) عدد اعضاء مجلس الادارة في المصارف عينة البحث وخلال مدة الدراسة اذ يتضح بان المصارف عينة البحث ملتزمة بانتخاب مجلس ادارة لا يقل عدد اعضاءه عن 7 اعضاء وهو ما يمثل رغبة المصارف في تطبيق مبادئ الحوكمة. الشكل (11) يوضح عدد اعضاء مجالس الادارة في المصارف عينة البحث.

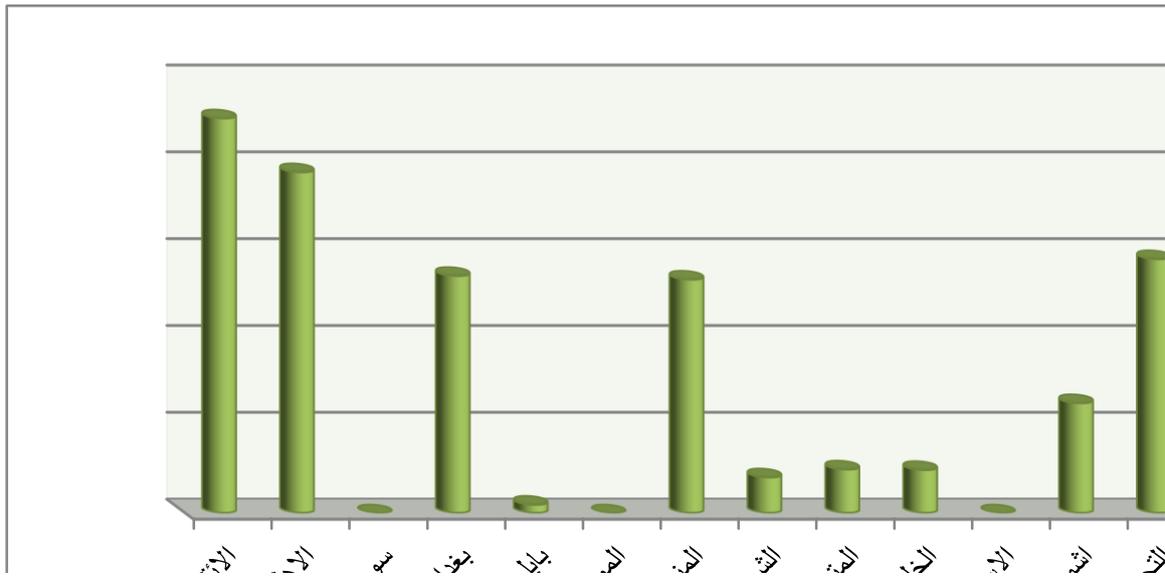


شكل (10) عدد اعضاء مجلس الادارة

جدول (17) نسبة الملكية المؤسسية للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	المصرف
0.85	0.75	0.75	0.64	0.64	0.54	0.547	0.547	0.296	0.296	التجاري
0.27	0.27	0.27	0.27	0.27	0.27	0.23	0.23	0.23	0.23	اشور
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخليج
0.054	0.054	0.054	0.07	0.07	0.07	0.16	0.16	0.16	0.16	المتحد
0.53	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0	0	0	0	الشرق الاوسط
0.5643	0.5643	0.5643	0.5643	0.5643	0.5643	0.5	0.5	0.5	0.5	المنصور
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	بابل
0.69	0.55	0.58	0.56	0.52	0.52	0.52	0.51	0.51	0.51	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سومر
0.91	0.767	0.767	0.767	0.767	0.767	0.767	0.767	0.79	0.79	الاھلي
0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	0.91	الائتمان

يوضح الجدول المذكور أنفاً نسبة الملكية المؤسسية في المصارف عينة البحث إذ تم احتسابها من خلال تحديد ملكية الاشخاص المعنويين المساهمين في المصارف عينة البحث. إذ تظهر بان غالبية المصارف تمتلك نسبة مساهمة مؤسسية عالية تصل بعضها الى 91 % والشكل ادناه يوضح نسبة الملكية المؤسسية في المصارف عينة البحث.



شكل (11) نسبة الملكية المؤسسية

3- قياس متغير الإفصاح الاختياري

لغرض قياس الإفصاح الاختياري تم الاعتماد على مقياس مكون من 68 فقرة تتعلق بالإفصاح الاختياري تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فضلاً عن عرض هذا المقياس على مجموعة من المحكمين لغرض تحديد مدى ملاءمة المقياس وكما في الملحق رقم 2 . والجدول الآتية تبين مستوى الإفصاح الاختياري في المصارف عينة البحث.

جدول (18) مستوى الإفصاح الاختياري للمصرف التجاري للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	6	5	7	7	7	7	7	6	7	7
معلومات عن استراتيجية المصرف	2	2	1	3	2	2	2	2	2	2
معلومات عن الحوكمة	5	5	5	6	6	5	6	6	5	5
معلومات مستقبلية	1	1	2	1	2	1	2	2	2	2
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	1	2	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	1	1	1	1	2	3	7	6	6	6
المساهمون	3	3	4	3	4	4	4	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته	1	1	2	2	1	2	1	1	1	1
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	1	2	5	6	4	5	6	7	5	4
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1
المجموع	22	23	31	33	32	34	42	41	39	38
المتوسط	0.32	0.33	0.45	0.48	0.46	0.49	0.61	0.59	0.57	0.55

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يشير الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في المصرف التجاري اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 22 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2018 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 42 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 61% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري للمصرف التجاري كان بمستوى متوسط، مما يشير الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات فضلاً عن ادارة المخاطر.

المتوسط = مجموع العناصر المفصح عنها/ عدد عناصر الإفصاح الاختياري

$$\text{المتوسط (2012)} = 68/22 = 0.3188$$

جدول (19) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف آشور للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	7	7	7	7	7	8	8	7	8	8
معلومات عن استراتيجية المصرف	2	2	3	3	3	4	3	3	3	4
معلومات عن الحوكمة	6	7	7	7	11	12	11	12	11	11
معلومات مستقبلية	0	1	1	1	0	2	1	2	3	2
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	0	1	2	2	7	6	6	7	7	6
المساهمون	6	5	6	6	5	4	4	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته	5	5	5	5	2	2	4	4	2	2
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	6	6	7	7	6	7	7	6	8	8
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	1	1	1	1	2	2	4	5	5	5
المجموع	37	39	43	43	47	51	54	56	57	56
المتوسط	0.54	0.57	0.62	0.62	0.68	0.74	0.78	0.81	0.83	0.81

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف آشور إذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 37 عنصراً، والتي تمثل أدنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها أما أعلى مستوى كان في سنة 2020 إذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 57 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 83% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث. ومن خلال ما سبق يتضح أن مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف آشور كان بمستوى جيد جداً إذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري إذ كان بنسبة 54% سنة 2012 واستمر إلى 2020 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 83%، هذا يدل على اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات، فضلاً عن إدارة المخاطر.

جدول (20) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الاستثمار للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	8	8	7	7	7	8	8	8	8	7
معلومات عن استراتيجية المصرف	3	3	2	2	3	3	2	3	3	2
معلومات عن الحوكمة	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
معلومات مستقبلية	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	2	2	2	3	3	5	7	7	7	6
المساهمون	2	4	4	6	6	5	5	5	5	5
معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته	2	2	5	5	5	5	5	5	5	5
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	6	6	7	7	5	5	6	7	7	7
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1
المجموع	37	39	41	44	43	45	47	50	51	48
المتوسط	0.54	0.57	0.59	0.64	0.62	0.65	0.68	0.72	0.74	0.70

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

من الجدول اعلاه يتبين ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف الاستثمار اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 37 عنصراً، والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2020 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 51 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 74% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الاستثمار كان بمستوى جيد، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 54% سنة 2012 واستمر الى 2020 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 74%، هذا يدل ان المصرف يهتم في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات فضلاً عن ادارة المخاطر.

جدول (21) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الخليج للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	7	8	8	6	8	8	7	7	6	8
معلومات عن استراتيجية المصرف	2	2	2	3	4	3	3	3	3	3
معلومات عن الحوكمة	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
معلومات مستقبلية	2	3	3	3	1	2	3	3	2	2
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	2	2	4	5	4	4	8	8	8	8
المساهمون	6	6	5	6	6	5	4	5	5	5
معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته	5	5	5	7	5	7	5	4	4	3
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	6	6	6	5	6	6	6	6	7	7
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1
المجموع	43	45	46	48	47	48	51	51	51	51
المتوسط	0.62	0.65	0.67	0.70	0.68	0.70	0.74	0.74	0.74	0.74

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف الخليج اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 43 عنصراً، والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2018-2021 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 51 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 74% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الخليج كان بمستوى جيد، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 62% سنة 2012 واستمر الى 2021 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 74%، مما يشير الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات فضلاً عن ادارة المخاطر .

جدول (22) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف المتحد للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	5	5	6	7	6	7	6	6	6	7
معلومات عن استراتيجية المصرف	1	2	2	2	3	3	2	2	2	2
معلومات عن الحوكمة	4	5	7	7	7	8	6	7	7	7
معلومات مستقبلية	0	0	1	0	1	1	1	1	0	1
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	2	3	2	2	3	4	3	3	4	4
المساهمون	3	3	5	5	3	3	5	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته	1	1	1	1	4	5	3	3	3	4
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	5	5	7	7	6	6	6	5	6	6
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	25	28	35	35	37	41	38	37	38	41
المتوسط	0.36	0.41	0.51	0.51	0.54	0.59	0.55	0.54	0.55	0.59

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يشير الجدول اعلاه الى وجود تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف المتحد، اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 25 عنصراً، والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2017 و 2021 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 41 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 59% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث، ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف المتحد كان بمستوى مقبول، مما يشير الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات فضلاً عن ادارة المخاطر.

جدول (23) مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الشرق الاوسط للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
7	7	7	7	8	7	6	8	8	8	معلومات عامة عن المصرف
3	2	2	2	1	2	2	2	2	2	معلومات عن استراتيجية المصرف
8	8	7	8	7	8	8	8	8	7	معلومات عن الحوكمة
2	2	1	2	1	1	2	2	0	0	معلومات مستقبلية
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم
7	7	7	6	6	4	7	4	2	2	ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان
5	5	5	5	4	5	6	6	5	5	المساهمون
4	4	4	4	6	4	4	4	4	4	معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته
3	3	3	3	1	1	1	1	1	1	مراجعة السياسات المحاسبية
7	7	7	7	7	6	6	6	7	7	معلومات عن المؤشرات غير المالية
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع
50	49	47	48	45	42	45	44	40	39	المجموع
0.72	0.71	0.68	0.70	0.65	0.61	0.65	0.64	0.58	0.57	المتوسط

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الافصاح الاختياري في مصرف الشرق الاوسط اذ كان عدد العناصر التي تم الافصاح عنها في سنة 2012 هي 39 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الافصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2021 اذ كان مجموع العناصر التي تم الافصاح عنها 50 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 72% من عناصر الافصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الافصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الشرق الاوسط كان بمستوى جيد، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الافصاح الاختياري اذ كان بنسبة 57% سنة 2012 واستمر الى 2021 التي كان نسبة الافصاح الاختياري فيها 72%، وهذا يشير الى اهتمام المصرف في الافصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات.

جدول (24) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف المنصور للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	7	8	8	8	8	8	7	8	8	8
معلومات عن استراتيجية المصرف	1	1	1	2	2	2	2	2	3	3
معلومات عن الحوكمة	5	5	5	5	7	7	7	7	8	8
معلومات مستقبلية	2	0	2	2	2	3	3	2	3	3
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	1	2	2	2	4	5	4	4	3	6
المساهمون	4	5	5	6	5	5	4	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته	1	1	3	3	4	4	2	2	3	2
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	4	4	5	5	7	7	7	6	7	7
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	1	3	2	3	3	1	1	1	1
المجموع	29	31	38	39	46	48	43	42	46	48
المتوسط	0.42	0.45	0.55	0.57	0.67	0.70	0.62	0.61	0.67	0.70

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يدل الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف المنصور اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 29 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2017 و 2021 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 48 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 70% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف المنصور كان بمستوى جيد، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 42% سنة 2012، واستمر الى 2021 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 70 .

جدول (25) مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الموصل للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
6	7	7	7	7	7	6	7	7	6	معلومات عامة عن المصرف
2	2	1	2	2	1	2	2	1	1	معلومات عن استراتيجية المصرف
7	7	6	5	6	5	5	4	6	5	معلومات عن الحوكمة
1	1	1	1	1	0	2	3	2	2	معلومات مستقبلية
2	2	2	1	2	2	1	2	1	1	معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم
4	4	3	7	3	2	1	1	0	0	ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان
3	3	3	3	4	3	4	5	3	3	المساهمون
3	3	3	2	1	2	3	4	2	2	معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته
3	3	3	2	1	1	1	1	1	1	مراجعة السياسات المحاسبية
4	4	5	5	5	4	3	4	3	3	معلومات عن المؤشرات غير المالية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع
35	36	34	35	32	27	28	33	26	24	المجموع
0.51	0.52	0.49	0.51	0.46	0.39	0.41	0.48	0.38	0.35	المتوسط

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الافصاح الاختياري في مصرف الموصل اذ كان عدد العناصر التي تم الافصاح عنها في سنة 2012 هي 24 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الافصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2020 اذ كان مجموع العناصر التي تم الافصاح عنها 36 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 52% من عناصر الافصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الافصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الافصاح الاختياري لمصرف الموصل كان بمستوى مقبول، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الافصاح الاختياري اذ كان بنسبة 35% سنة 2012 واستمر الى 2020 التي كان نسبة الافصاح الاختياري فيها 52%، مما يشير الى اهتمام المصرف في الافصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات.

جدول (26) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف بابل للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	6	7	6	6	7	8	6	6	6	6
معلومات عن استراتيجية المصرف	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1
معلومات عن الحوكمة	2	2	3	3	4	5	7	7	7	7
معلومات مستقبلية	1	1	1	1	1	1	0	1	2	1
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	2	2	1	1	1	1	1	0	1	1
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	1	2	3	3	1	1	6	2	3	3
المساهمون	4	5	3	4	4	4	4	3	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	3	3	3	4	5	5	5	5	5	5
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1
المجموع	25	29	26	29	30	32	38	33	37	36
المتوسط	0.36	0.42	0.38	0.42	0.43	0.46	0.55	0.48	0.54	0.52

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف بابل اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 25 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها، اما اعلى مستوى كان في سنة 2018 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 38 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 55% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث، ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف بابل كان بمستوى مقبول، مما يشير الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات، فضلاً عن ادارة المخاطر.

جدول (27) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف بغداد للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
6	6	7	7	7	6	7	7	7	6	معلومات عامة عن المصرف
2	2	2	2	2	1	2	1	1	1	معلومات عن استراتيجية المصرف
11	11	8	8	8	6	4	4	4	4	معلومات عن الحوكمة
2	2	1	1	1	1	1	2	1	0	معلومات مستقبلية
2	2	2	2	2	2	2	2	1	1	معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم
7	7	7	6	2	1	1	1	0	0	ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان
4	4	5	5	4	5	6	5	5	5	المساهمون
2	3	2	1	5	5	4	4	4	4	معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته
3	3	3	3	1	1	1	1	1	1	مراجعة السياسات المحاسبية
6	6	5	5	5	5	6	6	6	5	معلومات عن المؤشرات غير المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع
46	47	43	41	38	34	35	34	31	28	المجموع
0.67	0.68	0.62	0.59	0.55	0.49	0.51	0.49	0.45	0.41	المتوسط

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يشير الجدول ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف بغداد اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 28 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2020 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 47 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 68% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف بغداد كان بمستوى متوسط، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 41% سنة 2012 واستمر الى 2020 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 68% .

جدول (28) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف سومر للسنوات 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
6	6	6	7	6	5	6	5	7	6	معلومات عامة عن المصرف
2	2	1	1	0	0	0	0	1	1	معلومات عن استراتيجية المصرف
10	10	7	6	5	5	6	5	5	5	معلومات عن الحوكمة
1	0	1	2	1	0	1	1	1	0	معلومات مستقبلية
3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم
7	7	7	3	3	1	1	2	2	2	ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان
4	4	3	3	2	3	3	3	2	2	المساهمون
4	4	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته
3	3	3	2	1	1	0	0	0	0	مراجعة السياسات المحاسبية
4	4	4	4	3	3	1	1	2	2	معلومات عن المؤشرات غير المالية
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع
45	44	36	32	25	22	21	20	23	21	المجموع
0.65	0.64	0.52	0.46	0.36	0.32	0.30	0.29	0.33	0.30	المتوسط

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من الجدول اعلاه ان هنالك تباين في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف سومر اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 21 عنصرا والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2021 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 45 عنصرا، وهو ما يشكل نسبة 65% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف سومر كان بمستوى متوسط، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 30% سنة 2012، واستمر الى 2021 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 65%، هذا يدل على اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات.

جدول (29) مستوى الإفصاح الاختياري للمصرف الأهلي للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	5	6	6	6	6	8	7	7	6	6
معلومات عن استراتيجية المصرف	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2
معلومات عن الحوكمة	5	6	7	7	8	8	8	8	8	8
معلومات مستقبلية	1	1	1	1	1	2	2	2	1	2
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	0	0	1	2	3	7	6	7	6	6
المساهمون	4	4	4	6	6	5	4	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته	4	4	4	4	5	7	6	4	4	4
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	3	3	4	4	7	7	7	7	7	8
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	0	0	1	1	1	2	1	1	1
المجموع	27	29	33	37	43	51	50	48	45	47
المتوسط	0.39	0.42	0.48	0.54	0.62	0.74	0.72	0.70	0.65	0.68

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يشير الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في المصرف الأهلي، اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 27 عنصراً والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2017 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 51 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 74% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري للمصرف الأهلي كان بمستوى جيد، مما يشير الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات، فضلاً عن ادارة المخاطر.

جدول (30) مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الائتمان للسنوات 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معلومات عامة عن المصرف	6	6	7	7	6	7	7	7	7	6
معلومات عن استراتيجية المصرف	2	2	2	2	3	2	2	3	3	3
معلومات عن الحوكمة	7	7	8	8	8	8	8	9	9	9
معلومات مستقبلية	1	2	1	2	2	1	2	2	3	2
معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3
ادارة المخاطر العامة وادارة الائتمان	2	2	2	2	2	2	7	7	7	6
المساهمون	6	5	4	5	5	5	5	4	4	4
معلومات عن الاداء المالي ومؤثراته	3	3	3	3	2	2	2	4	4	3
مراجعة السياسات المحاسبية	1	1	1	1	1	1	3	3	3	3
معلومات عن المؤشرات غير المالية	3	4	6	7	7	5	6	5	5	5
المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1
المجموع	34	36	38	41	39	37	46	48	49	45
المتوسط	0.49	0.52	0.55	0.59	0.57	0.54	0.67	0.70	0.71	0.65

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من الجدول اعلاه ان هنالك تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري في مصرف الائتمان اذ كان عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها في سنة 2012 هي 34 عنصراً، والتي تمثل ادنى سنة تم الإفصاح الاختياري فيها اما اعلى مستوى كان في سنة 2020 اذ كان مجموع العناصر التي تم الإفصاح عنها 49 عنصراً، وهو ما يشكل نسبة 71% من عناصر الإفصاح الاختياري المحددة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في هذا البحث . ومن خلال ما سبق يتضح ان مستوى الإفصاح الاختياري لمصرف الائتمان كان بمستوى جيد، اذ يلاحظ النمو المستمر في مستوى الإفصاح الاختياري اذ كان بنسبة 49% سنة 2012، واستمر الى 2020 التي كان نسبة الإفصاح الاختياري فيها 71%، يشير ذلك الى اهتمام المصرف في الإفصاح عن المعلومات العامة وبيانات حوكمة الشركات.

4- قياس متغير اتخاذ القرارات

تم قياس المتغير التابع (اتخاذ القرارات) وذلك من خلال احتساب التداول للاسهم السنوية للمصارف عينة البحث والذي تم التطرق اليه في المنهجية، وكانت نتائج احتساب تداول الاسهم كما مبينة في الجدول الآتي:-

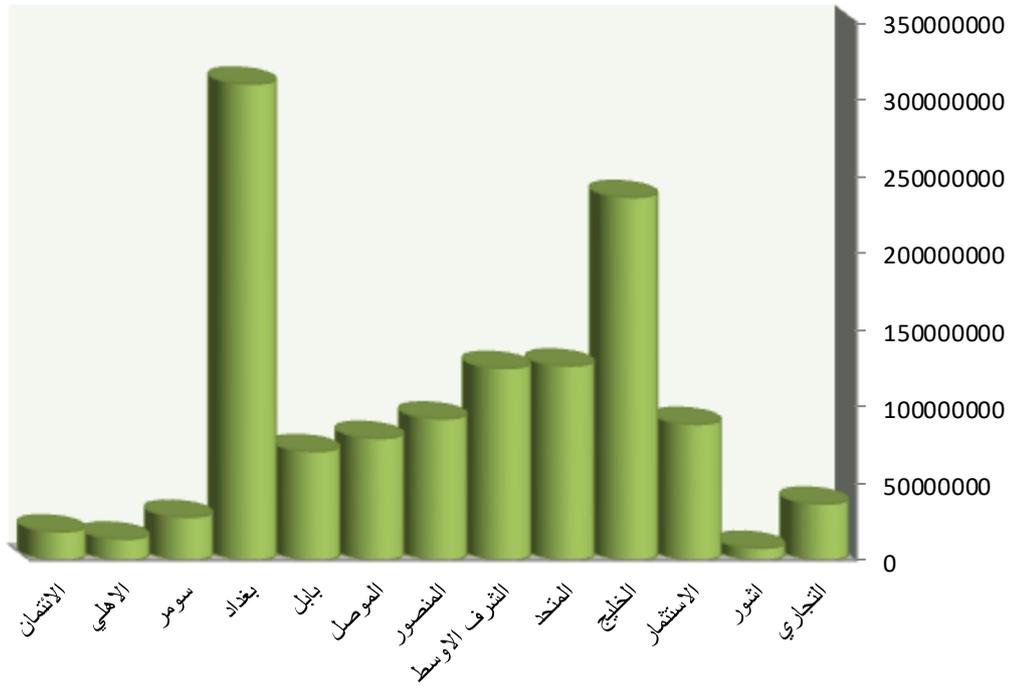
جدول (31) حجم التداول للمصارف عينة البحث

الامتثال	الاهلي	سومر	بغداد	بابل	الموصل	المنصور	الشرف الاوسط	المتحد	الخليج	الاستثمار	الشور	التجاري	السنة
18709803.9	800000	1200000	50020000	10000	3000000	84401684	14096000	26204913	4765442	2600000	2012		
14048420.7	75350000	9250726	3982856	500000	1300000	127990	274443	3566719	9875324	20056149	2013		
28200625.4	149287861	10000000	10500000	950000	64477544	15071200	22384000	500000	4598015	4237634	2014		
309593887	1074330516	188542550	48000000	127201000	235571294	259369613	247580689	388198170	221085986	306059053	2015		
70903932.8	247268448	10000000	183250000	5853203	250000	100000000	40717677	9700000	72000000	40000000	2016		
79471182.8	50000000	5960000	5000000	164851644	39100000	165847000	56500000	283250000	16500000	7703184	2017		
92046347.2	50000000	5960000	5000000	164851644	164851644	165847000	56500000	283250000	16500000	7703184	2018		
124889641	54457028	16749971	10083154	136795754	44620667	45817822	30450750	39236244	853935050	16749971	2019		
126446954	7765000	43000000	1006400000	47000000	8650000	41150755	10749022	42750000	7976834	49027930	2020		
235939806	8000000	55000000	104035808	247600000	1203992120	89481000	95300000	234135000	274624134	133000000	2021		
88570405.2	115666667	60850000	25700000	1810862	562989	371165596	83926017	176246800	47651244	2123877	متوسط		
8108853.4	9137689	23300000	5895697	4000000	170000	1220	400000	2000000	20000000	16183928	2012		
36786659.5	25968298	10100000	47259225	21500000	17635000	57705599	14600000	23600000	46600000	102898473	2013		
												2014	
												2015	
												2016	
												2017	
												2018	
												2019	
												2020	
												2021	

يوضح الجدول المذكور آنفاً ان هنالك تفاوتاً في متوسط تداول الاسهم للمصارف عينة البحث اذ كان اعلى تداول للاسهم حصل عليه مصرف بغداد اذ جاء بالمرتبة الاولى بمتوسط تداول بلغ (309593887)، مما يشير الى ثقة المستثمرين بهذا المصرف والبيانات المالية المعروضة في القوائم المالية وكمية الافصاح الاختياري الذي يفصح عنها المصرف كبيره، في حين حصل مصرف اشور على ادنى ترتيب، اذ بلغ مقدار التداول على اسهمه (8108853.4)، اذ يشير الى ضعف ثقة المستثمرين وقلة الاقبال على تداول اسهم هذا المصرف.

كما جاء ترتيب بقية المصارف كالاتي حصل مصرف الخليج على الترتيب الثاني بلغ متوسط تداول اسهمه (235939806)، وكان ترتيب مصرف المتحد الثالث بمتوسط تداول بلغ (126446954)، كما حصل مصرف الشرف الاوسط على الترتيب الرابع بمتوسط تداول بلغ (124889641)، وحصل مصرف المنصور على الترتيب الخامس بمتوسط تداول بلغ (92046347.2)، كما حصل مصرف الاستثمار على الترتيب السادس بمتوسط تداول بلغ (88570405.2)، وجاء مصرف الموصل بالترتيب السابع بمتوسط تداول بلغ (79471182.8)، كما كان ترتيب مصرف بابل الثامن بمتوسط تداول بلغ (70903932.8)، وجاء مصرف التجاري بالترتيب التاسع بمتوسط تداول بلغ (36786659.5)، وحصل مصرف سومر على الترتيب العاشر بمتوسط تداول بلغ (28200625.4)، فضلاً عن ان مصرف الائتمان جاء بالترتيب الحادي عشر بمتوسط تداول بلغ (18709803.9)، كما جاء مصرف الاهلي بالترتيب الثاني عشر بمتوسط تداول بلغ (14048420.7).

متوسط قرارات الاستثمار



شكل (12) متوسط قرارات الاستثمار

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات وتحليلها وتفسير النتائج

يعد اختبار الفرضيات جوهر العمل البحثي، لذلك يشتمل هذا المبحث على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية، والفرعية وتحليل وتفسير نتائجها وذلك من خلال طبيعة، ومستوى علاقات التأثير بين المتغيرات، في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للمدة من (2012 - 2021) للمصارف عينة الدراسة.

أولاً: متغيرات البحث Search variables

جدول (32) متغيرات الدراسة

ت	المتغير	الرمز	نوع المتغير	القياس
1	عدم تماثل المعلومات	X	مستقل	الوغازتم الطبيعي لحجم الموجودات
2	جودة الحوكمة	C1	وسيط	عدد اعضاء مجلس الادارة
		C3		الملكية المؤسسية
3	الافصاح الاختياري	V	وسيط	نسبة البنود التي يتم الافصاح عنها طوعيا وفق المقياس المعد لذلك (الملحق رقم 1)
4	اتخاذ القرارات	D	تابع	حجم التداول السنوي للاسهم

ثانياً: - احصاءات وصفية واختبار التوزيع الطبيعي

Descriptive statistics test for normal distribution

جدول (33) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
المتغيرات	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	130	5.00	9.00	7.3077	1.54441
X	130	.00	28.08	19.6937	6.26243
D	130	.00	20.91	16.7774	2.63079
V	130	.29	.83	.5654	.12539
C3	130	.00	.91	.3019	.32306

واهم ما يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم عينة البحث (عدد المشاهدات) هو 130 مشاهدة مما يشير الى عدم وجود قيم شاذة في بيانات جميع المتغيرات . كما قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وكما في الجدول الآتي.

جدول (34) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test						
		c1	C3	X	D	V
N		130	130	130	130	130
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	7.3077	.3019	19.5322	16.7774	.5654
	Std. Deviation	1.54441	.32306	6.49500	2.63079	.12539
Most Extreme Differences	Absolute	.248	.234	.400	.132	.079
	Positive	.194	.234	.237	.101	.052
	Negative	-.248	-.175	-.400	-.132	-.079
Test Statistic		.248	.248	.234	.132	.079
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.048 ^c

وعلى الرغم من ان النتائج تشير إلى أن معنوية (Sig) لجميع المتغيرات هي أقل من 0.05 مما يعني بشكل اولي عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي، الا انه استنادا إلى النظرية التي تقيد بأنه إذا زاد حجم العينة عن 30 مشاهدة فإنها تكون موزعة طبيعياً وصالحة للتحليل الاحصائي، لذا فقد تم اعتبار ان البيانات قد استوفت اختبار التوزيع الطبيعي، وذلك لكون عينة البحث تبلغ 130 مشاهدة.

ثالثاً- اختبار الفرضيات Hypothesis testing

وبعد التأكد من اجتياز شرط التوزيع الطبيعي تم اجراء الاختبارات الإحصائية لاختبار الفرضيات وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وكانت النتائج كالآتي:

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

أ- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرضية الفرعية الأولى): يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الادارة) للمصارف عينة البحث.

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$C_{1it} = B_0 + B_1 X_{it} + \varepsilon_{it}$$

C_{1it} = جودة الحوكمة (عدد اعضاء مجلس الادارة) المتغير الوسيط الأول

B_0 = ثابت معادلة الانحدار .

B_1 = ميل معادلة الانحدار.

X_{it} = عدم تماثل المعلومات (المتغير المستقل).

ε_{it} = اخطاء تقدير البواقي .

وتم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.24 كانت النتائج كالآتي:

جدول (35) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الاولى)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.439 ^a	0.192	0.186	1.39325

يبين الجدول (35) ملخص النموذج summary model ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.439، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.192 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته 0.192 من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ 1.39325 وهو رقم صغير وكلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل.

جدول (36) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الاولى)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	59.227	1	59.227	30.511	0.000 ^b
	Residual	248.466	128	1.941		
	Total	307.692	129			

يبين جدول التباين ANOVA اعلاه ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (30.511) هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت (0.000) وهي أصغر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار (5%)، وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (37) معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى (الفرعية الاولى)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.345	.389		24.048	.000
	X	-0.104	.019	-.439	-5.524	.000

يتضح من الجدول المذكور أنفاً ان Sig بلغت (0.000) وان مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات وهو اصغر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%)، مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلاً مقنعاً على قبول الفرضية العدمية رفض الفرضية البديلة لعدم ثبوت التأثير احصائياً وهذا يعني ان ليس لعدم تماثل المعلومات تأثير في جودة الحوكمة في للمصارف العراقية، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ويبين جدول نفسه ان قيمة معامل الانحدار B بلغت (-0.104) التي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة المعامل (B) وتشير القيمة السالبة للمعامل (B) الى ان هنالك تأثيراً عكسياً بين المتغيرين، او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (عدم تماثل

المعلومات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار (10%) في المتغير التابع (جودة الحوكمة) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى.

ب- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرضية الفرعية الثانية) : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في جودة حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية) للمصارف عينة البحث. ولغرض اختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$C3it=B0+B1 Xit+\varepsilon_{it}$$

$C3it$ = جودة الحوكمة (الملكية المؤسسية) المتغير الوسيط الأول

$B0$ = ثابت معادلة الانحدار .

$B1$ = ميل معادلة الانحدار .

Xit = عدم تماثل المعلومات (المتغير المستقل)

ε_{it} = اخطاء تقدير البواقي .

وتم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.24 كانت النتائج كالآتي:

جدول (38) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرضية الفرعية الثانية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.229	0.052	0.045	0.31570

يبين الجدول (38) ملخص النموذج summary model ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت (0.229)، وان معامل التحديد Square R بلغ (0.052) والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع ان يفسر ما نسبته 0.052 من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ (0.31570) وهو رقم صغير، وكلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل.

جدول (39) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرعية الثانية)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.706	1	.706	7.088	0.009
	Residual	12.757	128	.100		
	Total	13.464	129			

يبين جدول التباين ANOVA اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت (7.088) هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5% وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت (0.009) وهي أصغر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار (5%) وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (40) معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى (الفرعية الثانية)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.079	.088	.902	.369
	X	0.011	.004	.229	0.009

يتضح من الجدول اعلاه ان Sig بلغت (0.009) وان مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات وهو اصغر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%) مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلاً مقنعاً على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت التأثير احصائياً وهذا يعني ان لعدم تماثل المعلومات تأثيراً في جودة الحوكمة (الملكية المؤسسية) في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

ويبين جدول نفسه ان قيمة معامل الانحدار B بلغت (0.011) التي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة المعامل (B) وتشير القيمة الموجبة للمعامل (B) الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين، او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار (0.011%) في المتغير التابع (جودة الحوكمة) مع ثبات كل المتغيرات الاخرى.

ثانياً:- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في الافصاح الاختياري للمصارف عينة البحث ولغرض اختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الاتي:-

$$V_{it}=B_0+B_1 X_{it}+\varepsilon_{it}$$

V_{it} = الافصاح الاختياري المتغير الوسيط الثاني

B_0 = ثابت معادلة الانحدار .

B_1 = ميل معادلة الانحدار.

X_{it} = عدم تماثل المعلومات (المتغير المستقل)

ε_{it} = اخطاء تقدير البواقي .

وتم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.24 كانت النتائج كالآتي:

جدول (41) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.318	0.101	0.094	0.11934

يبين الجدول (41) ملخص النموذج summary model ان قيمة الارتباط (R) بين

المتغيرات بلغت (0.318)، وان معامل التحديد Square R بلغ (0.101) والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع ان يفسر ما نسبته 0.101 من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ (0.11934)، وهو رقم صغير وكلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل.

جدول (42) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.205	1	.205	14.399	.000 ^b
	Residual	1.823	128	.014		
	Total	2.028	129			

يبين جدول التباين ANOVA اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت (14.399) هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5% وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت (0.000) وهي أصغر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار (5%)، وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (43) معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.446	0.033	13.385	0.000
	X	0.006	0.002	3.795	0.000

يتضح من الجدول اعلاه ان Sig بلغت (0.000) وان مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات وهو اكبر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%)، مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلاً مقنعاً على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت التأثير احصائياً وهذا يعني ان ليس لعدم تماثل المعلومات تأثير في الافصاح الاختياري في المصارف العراقية، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ويبين الجدول نفسه ان قيمة معامل الانحدار (B) بلغت (0.006) التي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة المعامل (B) وتشير القيمة الموجبة للمعامل (B) الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين، او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار (0.006) في المتغير التابع (الافصاح الاختياري) مع ثبات كل المتغيرات الاخرى.

ثالثاً:- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$D_{it}=B_0+B_1 X_{it}+\varepsilon_{it}$$

D_{3it} = اتخاذ القرارات (المتغير التابع)

B_0 = ثابت معادلة الانحدار .

B_1 = ميل معادلة الانحدار .

X_{it} = عدم تماثل المعلومات (المتغير المستقل)

ε_{it} = اخطاء تقدير البواقي .

وتم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.24 كانت النتائج كالاتي:

جدول (44) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.421	0.203	-0.007	0.64045

يبين الجدول (44) ملخص النموذج summary model ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت (0.421)، وان معامل التحديد R Square بلغ (0.203) والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع ان يفسر ما نسبته (0.203) من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ (0.64045) وهو رقم صغير، اذ كلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل.

جدول (45) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	0.399	1	0.399	10.057	0.001
	Residual	892.416	128	6.972		
	Total	892.815	129			

يبين جدول التباين ANOVA اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت (10.057) هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5% وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت (0.001) وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار (5%) وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (46) معادلة دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.945	.736	23.007	.000
	X	-.009	.036	-.021	0.001

يتضح من الجدول اعلاه ان Sig بلغت (0.001) وان مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات وهو اقل بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%)، مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلاً مقنعاً على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت التأثير احصائياً، وهذا يعني ان لعدم تماثل المعلومات تأثيراً في اتخاذ القرارات من قبل المساهمين في المصارف العراقية، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

رابعاً:- اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: ان جودة الحوكمة والافصاح الاختياري تتوسط تأثير عدم تماثل المعلومات في اتخاذ القرارات.

لغرض اختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل المسار Analysis Path وهو تحليل يأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة عند قياس تأثيرهم في المتغير التابع، اذ اظهرت نتائج الفرضيات السابقة تحقق شروط التحليل والتي تنص على انه ينبغي ان يكون هنالك علاقة اثر ما بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط وباستخدام برنامج Amos الاحصائي كانت النتائج كالآتي:

أ- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (الفرضية الفرعية الثالثة)

جدول (47) نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرابعة (الفرضية الفرعية الثالثة)

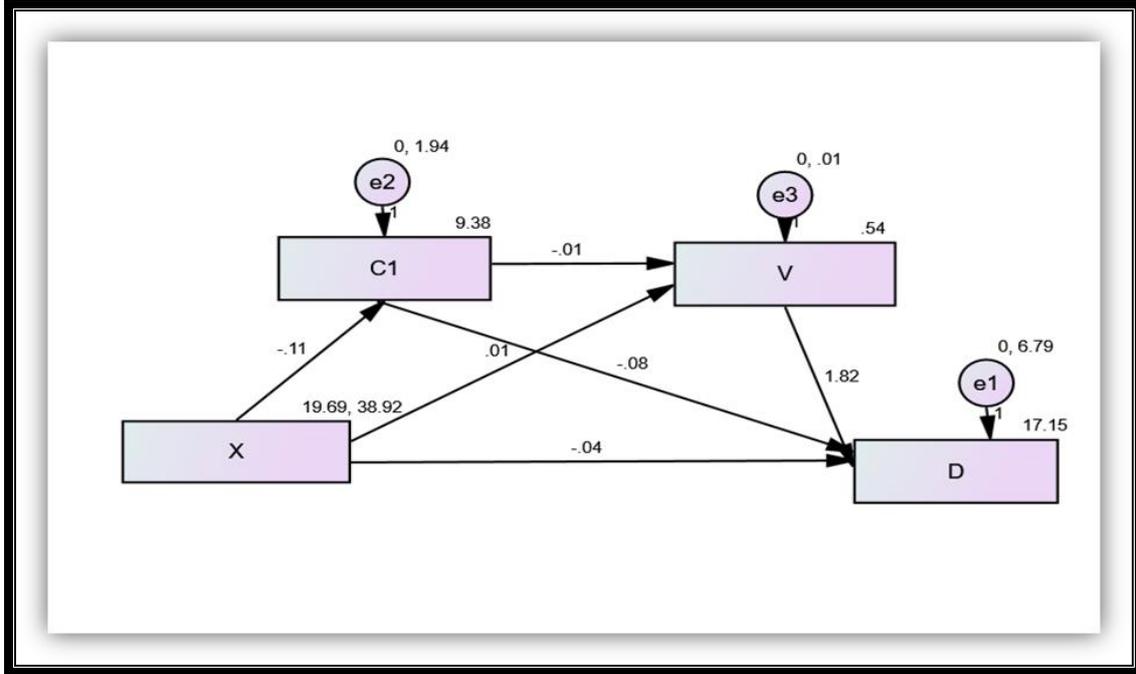
			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
C1	<---	X	-.105	.020	-5.357	***	
V	<---	X	.006	.002	3.194	0.001	
V	<---	C1	-.012	.007	-1.583	***	
D	<---	X	-.043	.042	-1.022	***	
D	<---	V	1.823	1.974	.923	0.006	
D	<---	C1	-.075	.166	-.453	***	

يتضح من نتائج جدول تحليل المسار analyses path اعلاه ان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير الوسيط (الافصاح الاختياري) اذ كان مقدار Value-P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وكذلك فإن المتغير الوسيط (الافصاح الاختياري) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) وذلك لكون قيمة Value-P له بلغت 0.006 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5% .

ان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير الوسيط الثاني (جودة الحوكمة) والمتمثل بعدد اعضاء مجلس الادارة (C1) اذ كان مقدار Value-P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وكذلك فإن المتغير الوسيط (جودة الحوكمة) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) وذلك لكون قيمة Value-P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%.

وما يتضح ان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) اذ كانت قيمة Value-P له بلغت اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وهذا يعني ان متغيري الافصاح الاختياري و جودة الحوكمة لهما الوساطة الجزئية في تأثير المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) في المتغير التابع (اتخاذ القرارات)، وبالتالي يتم رفض فرضية البحث العدمية وقبول الفرضية البديلة.

والشكل الآتي يبين نموذج تحليل المسار لمتغيرات البحث الاربعة.



شكل (3) المسار الانحداري الخاصة بالفرضية الرئيسية الرابعة (الفرعية الثالثة) وفق اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية.

ب- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (الفرضية الفرعية الرابعة)
جدول (48) نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (الفرضية الفرعية الرابعة)

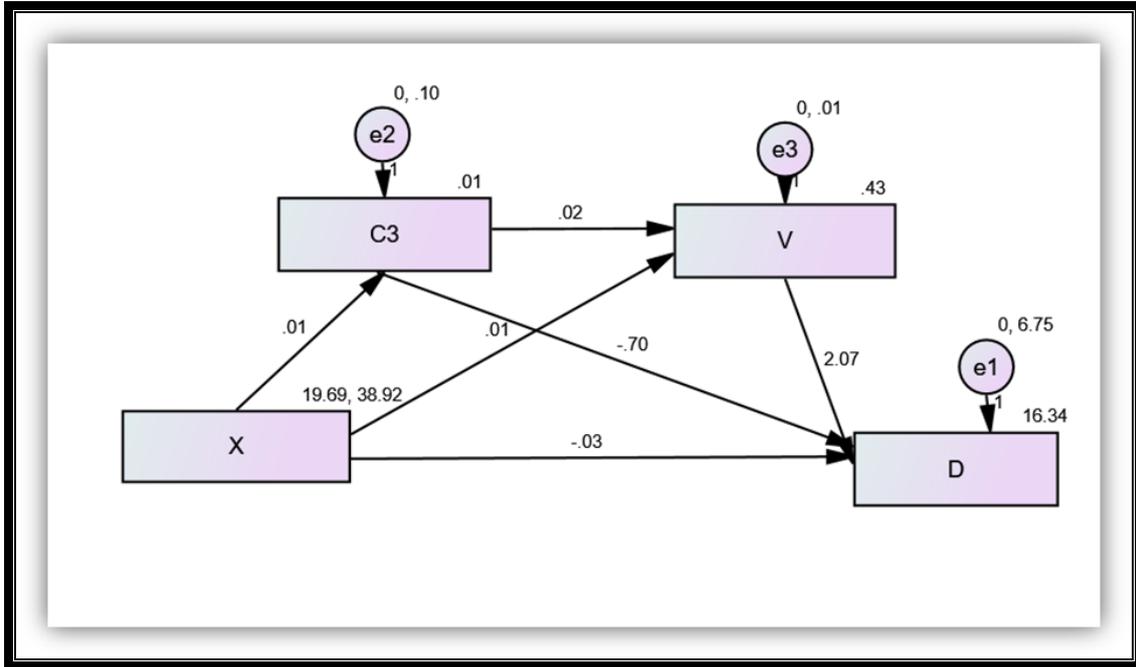
	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
C3<--- X	.015	.004	3.384	***	
V <--- X	.007	.002	3.857	***	
V <--- C3	.025	.033	.743	***	
D <--- X	-.027	.040	-.658	***	
D <--- V	2.067	1.955	1.057	.002	
D <--- C3	-.700	.743	-.943	.004	

يتضح من نتائج جدول تحليل المسار analyses path اعلاه ان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير الوسيط (الافصاح الاختياري) اذ كان مقدار Value-P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وكذلك فإن المتغير الوسيط

(الافصاح الاختياري) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) وذلك لكون قيمة Value- P له بلغت 0.002 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5% . ان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير الوسيط الثاني (جودة الحوكمة والمتمثل بالملكية المؤسسية(C3)) اذ كان مقدار Value-P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وكذلك فإن المتغير الوسيط (جودة الحوكمة) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) وذلك لكون قيمة Value- P اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%.

كما يتضح بان المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) يؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات) اذ كانت قيمة Value-P له اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغة 5%، وهذا يعني ان متغيري الافصاح الاختياري وجودة الحوكمة لهما الوساطة الجزئية في تأثير المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) في المتغير التابع (اتخاذ القرارات)، وبالتالي يتم رفض فرضية البحث العدمية وقبول الفرضية البديلة.

والشكل الاتي يبين نموذج تحليل المسار لمتغيرات البحث الاربعة.



شكل (14) المسار الانحداري الخاصة بفرضية الدراسة الرابعة (الفرعية الرابعة) وفق أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات المستقبلية

المبحث الأول الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات العلمية والعملية للبحث، وهي كالاتي :

الاستنتاجات العلمية

- 1- ان المصارف التجارية عينة البحث لديها التزام بالإفصاح الاختياري، وان هذا المستوى متقارب ما بين المصارف عينة البحث.
- 2- ان الحوكمة في المصارف عينة البحث تقع ضمن نفس المستوى، اذ ان المصارف لديها التزام بعدد معين من اعضاء مجلس الادارة الذي يتراوح ما بين (7-9) اعضاء ، وان الملكية المؤسسية فيها متدنية نوعاً ما.
- 3- عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث كان متفاوتاً وان مستوى عدم تماثل المعلومات كان منخفضاً ايضاً.
- 4- ان تداول الاسهم للمصارف عينة البحث جيد.

الاستنتاجات العملية

- 5- هناك تأثير لعدم تماثل المعلومات على الإفصاح الاختياري للمصارف عينة البحث، وهذا يشير الى أن عدم تماثل المعلومات يعد محفزاً للإفصاح الاختياري لدى المصارف التجارية.
- 6- هناك تأثير لجودة الحوكمة (عدد اعضاء مجلس الادارة، والملكية المؤسسية) على عدم تماثل المعلومات ، يشير ذلك الى ان جودة الحوكمة لها الاثر في الحد من عدم تماثل المعلومات.
- 7- تتأثر القرارات الاستثمارية بعدم تماثل المعلومات، اي ان انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات يؤثر في زيادة قرارات الاستثمار في المصارف عينة البحث.
- 8- ان عدد أعضاء مجلس الادارة يتوسط العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار، اي ان توفر عدد كافٍ من اعضاء مجلس الادارة سوف يؤدي الى الحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي العمل على زيادة الاستثمار في المصارف.
- 9- ان الملكية المؤسسية تتوسط العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار، يشير ذلك الى ان الملكية المؤسسية في حال توفرها ضمن ملاك المصارف من شأنها ان تؤثر في الحد من عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة قرارات الاستثمار للمساهمين الحاليين والمرتبين.

10- ان الافصاح الاختياري يتوسط العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار ،اذ يشير ذلك الى ان المصارف اذا ما أرادت ان تزيد من التداول من اسهمها اي ان تكون محط انظار المستثمرين، فعليها الاهتمام بالإفصاح الاختياري، مما يمكنها من تقليل عدم تماثل المعلومات، ومن ثم جعل المستثمرين قادرين على اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه المصارف.

المبحث الثاني التوصيات

التوصيات العلمية

1. على المصارف عينة البحث بذل المزيد من الاهتمام بالإفصاح الاختياري، لما لذلك من أهمية قصوى في الحد من عدم تماثل المعلومات.
2. تعزيز الاهتمام بعدد أعضاء مجلس الإدارة، فضلاً عن اختيار أعضاء لديهم الخبرة والشهادة التي تمكنهم من القيام بدورهم الرقابي.
3. ينبغي على المصارف التجارية البحث عن طرق للحد من عدم تماثل المعلومات ما بين الأطراف ذات العلاقة بالمصارف، من خلال فرض الرقابة الصارمة من قبل مجلس الإدارة أو التزام الإدارة التنفيذية بالإفصاح الاختياري بشكل أوسع .
4. ضرورة دراسة اتخاذ القرارات للمساهمين الحاليين والمرتبين من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصارف التجارية، لغرض وضع الحلول اللازمة لدعم ثقة المستثمرين بالمعلومات التي تعكسها التقارير المالية.

التوصيات العملية

5. زيادة الاهتمام بالعلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح الاختياري، لما لها من دور في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية.
6. من أجل تلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة وحماية حقوقهم يجب مراعاة الاهتمام بتأثير عدم تماثل المعلومات بجودة حوكمة الشركات.
7. ينبغي على المصارف التجارية الاهتمام بتأثير عدم تماثل المعلومات على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
8. للمصارف التجارية الاهتمام بالمنفعة المدركة التي يحققها مجلس الإدارة في الرقابة على أعمال الإدارة التنفيذية وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.
9. ينبغي على المصارف التجارية الاهتمام بالملكية المؤسسية، لما لها من علاقة مع عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على دعم ثقة المستثمرين.
10. من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات، على المصارف التجارية بذل المزيد من العناية بذلك، من خلال ادراك الدور الذي تحظى به المصارف التي تتبنى سياسة إفصاح اختياري بمستوى مرتفع، وانعكاس ذلك على أداء المصارف الذي بدوره ينعكس على قرارات الاستثمار.

المراجع والمصادر

المراجع
القرآن الكريم
أولاً: المصادر العربية:
التقارير
الكتب:

1. آل شبيب، دريد كامل، (2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن.
2. البلقاوي، احمد رياحي، (2009) "نظرية محاسبية"، تعريب، رياض العبد الله، مراجعة، طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
3. الحناوي، محمد صالح، (2006)، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
4. الخضيرى، محسف أحمد، (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
5. الخضيرى، محسن أحمد، (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
6. الذهبي، جاسم محمد، ونجم عبد الله العزاوي (2005)، " مبادئ الإدارة العامة منظور استراتيجي.
7. الربيعي، حاكم محسن، الراضي، حمد عبد الحسن، (2013)، " حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة"، الطبعة الأولى، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
8. الزبيدي، حمزة محمود، (2008)، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، الورق للنشر والتوزيع، الأردن.
9. العرييد، عصام فهد، (2002)، الاستثمار في بورصة الأسواق المالية، دمشق، دار الرضا للنشر.
10. العلي، اسمد حميد (2012)، "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
11. علي، ثروت محمد، (2015)، المفاهيم المحاسبية والاقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات، القاهرة، معهد التخطيط القومي.
12. لطفي، أمين السيد، (2006)، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.
13. متولي، عصام الدين محمد، (2003)، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان.
14. مطر، محمد والسويطي، موسى، (2008)، "التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

15. مصطفى يوسف كافي، (2013)، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات" جذورها- اسبابها-تداعياتها-افاقها ، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.

البحوث والدوريات:

- 1- الحربي، الاء واصل،(2021)، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية " مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (29)، العدد(3).
- 2- ابو العزايم، فاطمة، (2020) "دراسة اثر الافصاح الاختياري لمعلومات البحوث والتطوير على قيمة الوحدة الاقتصادية"،مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد (1).
- 3- أبو طالب ، يحيى (2016)، " الافصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية " ، نشرة جمعية الضرائب المصرية ، مجلد (26) ، عدد(102).
- 4- أبو عليا، معز ، واسامة عواد،(2022)، "أثر حوكمة الشركات وجودة الإفصاح على عدم تناظر المعلومات في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد (36)، العدد(3).
- 5- أبو فارس، المعتصم بالله، ومحمد أبو نصار، (2015)، "محددات الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر، بعنوان نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق - جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.
- 6- أحمد، حسين دحدوح، (2008)، " دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد(24) العدد(1).
- 7- الارضي، محمد وداد،(2013)، " مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد (1)، العدد(4) ،جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- 8- امين، عيبر بيومي محمود،(2012)"اثر تطبيق الية حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين الشمس المجلد (16).
- 9- الباز، ماجد مصطفى على، (2017) "العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح." الفكر المحاسبي المجلد (21)، العدد(7).
- 10- البديري ، عبد الباسط عبد القادر عبد القادر،(2015)، "منشأة المراجعة ومنشأة العميل على مستوى الإفصاح الاختياري " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (19)، العدد (1) .

- 11- البصري ، عبد الرضا شفيق، وبيداء فاضل جاسم،(2017)، "دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين" مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (110).
- 12- التميمي، عباس حميد والعامري ، عمر علي (2020) " تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / كلية الإدارة والاقتصاد / المجلد (61) العدد (25) .
- 13- الحيايى، سندية مروان سلطان، وليث محمد سعيد الجعفر، (2015)،"دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الاقتصاد والمالية.
- 14- السيد، صفا محمود، (2009)، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد (19)، العدد(1).
- 15- الدهان، جنان مهدي، وجدان فالح حسن(2021)،"دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة الإفصاح المعلوماتي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية" دراسة منشورة في مجلة الوارث العلمية ،المجلد(3)، العدد(8).
- 16- الدباغ، لقمان محمد ايوب، ابراهيم، ليث خليل،(2014)، "دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثره بتطبيق اليات الحوكمة"، دراسة تطبيقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 17- الطحان، ابراهيم محمد، (2018)، " أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد (5)، العدد (1).
- 18- العازمي ، فالح راشد ، (2012)، "اثر المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية علي الإفصاح المحاسبي " دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد (4) .
- 19- العازمي، فالح راشد ، (2013)،"تطوير الإفصاح المحاسبي في ضوء المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 20- الغنيمي، محمود ، (2005)،"الحوكمة والجهاز المصرفي"، ورقة عمل مقدمة، المؤتمر الخامس،"حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الجزء الثالث.

- 21- القشامي، فواز سفير والخيال، توفيق بن عبد المحسن، (2010)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (47) العدد(1).
- 22- اللايذ، علي عبد الغني، يونس عليان الشوبكي، ويوسف نيسان الحمدان، (2013) " اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية"، مجلة التقني المجلد (26) العدد (4).
- 23- الميهي، رمضان عبدالحميد، (2015)، "مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي : IFRS دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر، المجلد (39)، العدد (4) .
- 24- النجار، جميل،(2017)،"العوامل السلوكية المحددة لقرارات المستثمرين الأفراد وأثرها في أداء المحفظة الاستثمارية، دراسة تحليلية من سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (3) ،العدد (2).
- 25- النعيمي، فاتن امين،(2019)،" الافصاح الاختياري واثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي " ، جامعة الزرقاء الاردن، المجلد (39)، العدد(3).
- 26- الوكيل ، حسام السعيد، (2021)،"اثر الإفصاح عن اداء الاستدامة على عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على خطر انهيار اسعار اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (35)، العدد (4).
- 27- بدوي، هبة الله عبد السالم. (2017) أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد(21)، العدد(5).
- 28- بركة، كامل، (2012)،" دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة". رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الاسلامية - غزة.
- 29- جدران، كريم خضير، محمد حميد سلامة، كمال عودة فاضل، وعامر عباس احمد، (2015)،"تقويم كفاية اداء المصارف التجارية -دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، بحث منشور في مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد(128).
- 30- حميد، احمد جاسم، اشرف هاشم فارس، وحسين غانم سعيد ، (2016) ، "تحديد أثر الإفصاح الطوعي على تكلفة رأس المال دراسة عملية على سوق العراق للأوراق المالية". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(12)، العدد(34).

- 31- حسنين، هاله حمدي أحمد،(2014)،" قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد(4)، العدد (1).
- 32- حسين، علي ابراهيم، (2010)، "أثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمرين في ظل تفاوت كفاءة السوق. دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة بحوث مستقبلية. العدد (31، 32).
- 33- حسين، حسين وليد وخضير، ابتهاج طالب وحافظ، عبد الناصر علك، (2013)،"قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(8)، العدد (55).
- 34- حمادة، رشا،(2014)،" قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد(11)، العدد(4)، الجامعة الأردنية.
- 35- حمو، زهراء جار الله، ونور نافع حسن، (2021)،" دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في مصرف الراجحي فرع الموصل وبيرطلة"، مجلة الريادة للمال والأعمال - المجلد (2) العدد (1).
- 36- حنا، نعيم،(2005)، "نحو حوكمة النظام الضريبي المصري"، ورقة عمل مقدمة، المؤتمر الخامس، "حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الجزء الثالث.
- 37- حيدر، آراز امير، وأمنة حسين صبري، (2020)، " مدى تناسب القرار المتخذ بتوقيع مشروع الأيادي الاستثماري السكني ضمن حي حطين في بغداد بأسلوب المليء الحضري"، المؤتمر الدولي الثاني لمركز التخطيط الحضري والإقليمي /جامعة بغداد افاق استدامة وتخطيط مدن.
- 38- خضر ، نادية سامي، (2008)، " دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية : دراسة نظرية " ، مجلة بحوث مستقبلية ، المجلد (4)، العدد (1) .
- 39- دحدوح ، حسين احمد، و رشا انور حماده، (2014)، "دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (2).
- 40- دودين، أحمد (2013)" أهمية إحوكمة المؤسسة في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد". المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.

- 41- سمعان، احمد محمد،(2018)،" المتغيرات المنظمة لعلاقة الافصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الاوراق المالية المصرية (منهج امبريقي)"،مجلة الفكر المحاسبي /جامعة عين شمس مصر .المجلد(22)، العدد(8).
- 42- سيما ،ربيع ابراهيم ،(2017) "دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض لا تماثل المعلومات " دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية - جامعة دمشق . مجلة جامعة البعث- المجلد (39) العدد (43)، الجزيرة للطباعة والنشر ، بغداد ، 2005.
- 43- شنتة، حليم اسماعيل، وبكر ابراهيم محمود،(2021) " الرؤية المستقبلية للإفصاح المحاسبي وفق التفكير الاستراتيجي وانعكاساته على قرارات الاستثمار دراسة استطلاعية في سوق العراق لأوراق المالية"، المؤتمر العلمي الدولي الاول /اكاديمية الوارث العلمية/ بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد-جامعة وارث الانبياء ، المجلد (3).
- 44- صائب، سالم محمد،(2018)،" أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (54).
- 45- عبد الملك، أحمد رجب، (2008)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد(45) ، العدد (1).
- 46- عبد المنعم، تامر سعيد،(2017)،"قياس اثر مستوى الافصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد (21) العدد (5).
- 47- عبدالقادر، داليا السيد عبد الحليم، (2017) "أثر درجة الافصاح عن المعلومات الاخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، المؤتمر العلمي الاول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- 48- عبدالكريم، عارف عبدالله، (2003) ،"الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، مصر، المجلد (1).
- 49- علاوي، سيماء محسن، (2017)،" تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، (53).

- 50- علي، ميري حسن، علوان محسن عقيل، ومنار حيدر علي، (2021)، "علاقة الإفصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية "دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (3).
- 51- يرقى، حسن، وعمر علي عبد الصمد، (2014)، "واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها"، الجزائر: المركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة المدية.
- 52- عرفة، نصر طه و مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (2013)، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الادارة العامة، السعودية، المجلد 54، عدد 1،
- 53- عوض، أمال محمد، (٢٠١١)، " تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (15)، العدد (2)، الجزء الأول.
- 54- غادر، محمد ياسين،(2012)"محددات الحوكمة ومعاييرها"، المؤتمر الدولي العلمي، كلية ادارة الاعمال، جامعة الجنان، لبنان.
- 55- قريفة، مسعود علي،(2015)، "تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الاول.
- 56- متولي، طلعت عبد العظيم، (2007)، "نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل.
- 57- متى، ميرينا مرزوق، اشرف خوفو عزيز،(2021) "دور المراجعة الداخلية في الحد من عدم تماثل المعلومات وترشيد القرارات الاحتياجية"، مجلة كلية العلوم الادارية - جامعة السلام، العدد السابع.
- 58- محسن، فؤاد محسن، سلمان حسين عبدالله، (2020)، "علاقة آليات حوكمة الشركات بخاصية عدم تماثل المعلومات المحاسبية وانعكاسها على قرارات الاستثمار"، جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (16)العدد (52) ج 2.
- 59- محمود، منصور حامد، خالد محمد لبيب، سمية امين علي، (2022)، "أثر تنظيم الافصاحات الاختيارية غير المالية على الأداء المالي للبنوك المصرية في ضوء عدم تماثل المعلومات - دراسة تطبيقية". المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة - المجلد (2)، العدد (1).

60- محيسن، شيماء رشيد، العبودي، وسن سعدون (2020) " دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري حالة دراسية (مشروع دواجن انتاج بيض المائدة نموذجاً)"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (34)، المجلد (9).

61- مراد، ممدوح هاشم، فايزة محدي عجوة، محمد على محمد عجوة، (2021)، "أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم الشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني.

62- مليجي، مجدي مليجي، (2014) " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد (1) العدد (1).

63- موسى، الطيب حامد إدريس، الفاتح الامين عبد الرحيم الفكي، (2014)، " دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي " ، مجلة الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (امارباك) ، الولايات المتحدة الامريكية ، المجلد (5)، العدد (15).

64- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف، (2021)، "اثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (5) العدد (2).

65- هاشم، صبيحة قاسم ، يسرى عامر عبد الكريم (2021)"سلوكيات اتخاذ القرار الاستثماري لدى عينة من المستثمرين في شركة الخير للاستثمار المالي"، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، المجلد (1) العدد (21).

الرسائل والاطاريح:

1. ابراهيم، افاق ذنون (2016)، "نموذج محاسبة الافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار" دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية .
2. ابراهيم، محمد مخيمر حسن، (2012) "دراسة للعوامل المؤثرة في درجة الافصاح الاختياري عبر الانترنت مع التطبيق على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
3. إبراهيم، نشوى محمد أحمد، (2014)، " نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

4. أبو حمام، ماجد، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة جامعة غزة: فلسطين. ص 55-56.
5. ابو شلوع، هديل توفيق(2013)، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية" رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.
6. أصميده، خالد أبو راوي ميلاد، (2013) "دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية ،دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
7. التميمي، عباس حميد يحيى،(2008) "اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. الجبوري، مروة فاضل خلف،(2014) ، "تكامل المعلومات المالية وغير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. الخفاجي، ايمان جواد احمد، (2022) "معايير المحاسبة والاستدامة مع الابعاد الثقافية والقيم المحاسبية وانعكاسها على جودة التقارير المالية" اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء.
10. الدعمي، علاء محسن مطلق،(2019)،"قياس ميول المستثمرين وتأثيرها على عوائد الاستثمار بالأوراق المالية، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
11. الرطام ، عامر محمد علي محمد، (2006) ، "متطلبات الإفصاح عن ربحية السيولة وتأثيرها على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة تطبيقية على سوق الاوراق المالية بدولة الكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
12. السيد، اميرة حامد ،(2013)، "قياس أثر الإفصاح الاضافي من قبل الإدارة والوسطاء ونشرات الأعمال على القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال " ، اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

13. السيد، منال فؤاد ابراهيم عبد، (2003)، "الانعكاسات المحاسبية للإفصاح الاختياري على القدرة الاستيعابية الاستثمارية لمنظمات الاعمال دراسة تحليلية تطبيقية"، اطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
14. الشلاحي، بندر مرزوق،(2012)، "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
15. الصفدي، حازم خالد محمد،(2015)،"اثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان : دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الزرقاء - الاردن .
16. الطائي، بشير فاضل،(2009)،"الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
17. العابدي، محمد عبدالرحمن،(2015)، "استخدام الاساليب الكمية في تطوير البيانات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار-بالتطبيق على قطاع التأمين" ،القاهرة :جامعة المنصورة، اطروحة دكتوراه غير منشوره.
18. العبيدي، نسرین فاضل حسين، (2011)، "تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية/ بحث تطبيقي في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
19. العويسي، سمير عبد الدايم حسن، (2010)،"تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
20. المسلماني، راندا عثمان محمد،(2009)،" دراسة تحليلية لاثر المحتوى الإخباري لتنبؤات الإدارة كأحد محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري على أسعار الاسهم: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية .

21. المطيري ، فلاح حمود شرار، (2010)، "الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإفراض : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية " ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط.
22. النجار، سامح محمد أمين، (2011)، "أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
23. بو قدوم رضا، قنون احمد،(2018)،"اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
24. حسن، دينا كمال عبد السلام علي، (2014)، "أثر تكامل عناصر الإفصاح المحاسبي على دلالة التقارير المالية عن معاملات ذوي الاعاقة مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
25. زكار، وليد، (2016)، " دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي"، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،14.
26. زوين، باقر عقيل شاکر، (2020)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري ولا تماثل المعلومات وانعكاسها على قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
27. سبيل ،مأمون مدني مهدي،(2004)،" دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الاجنبية لأسواق المال في الدول النامية" ،الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.
28. سعاد، سبخي،(2015)،" دور الحوكمة المصرفية في الحد من الازمات المالية والمصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
29. شرشاب، حيدر محمد، (2018)، "تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح المحاسبية واثرها في قيمة الوحدة الاقتصادية ،دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة.

30. ظاهر، سامح سعيد محمود، (2011)، "قياس درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار: بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
31. عبد الحكيم، محمد عصام محمد، (2015)، "تأثير الثقافة التنظيمية على جودة المعلومات بالتقارير المالية بغرض ترشيد قرارات الاستثمار"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
32. عبد الحلیم، وائل عبد الحلیم عوض، (2018)، "اثر التغير في مستوى الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية". رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التجارة .
33. عبد الرحيم، زينب السمانی، (2011)، "أثر الإفصاح الانتقائي على قرار الاستثمار في الاسهم: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية .
34. عبد الرحيم، محمد يوسف، (2012)، "قياس آثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية المصري - دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة بقنا، جامعة جنوب الوادي.
35. عبدالواحد، رواء غازي، (2018)، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ودورها في كفاءة الاستثمارات، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية، الكوفة.
36. عطية، ياسر محمد، (2013)، "محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية .
37. علي، السيد جمال محمد، (2013)، "أثر مستوى الإفصاح الاختياري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
38. عميروش بوبكر، (2019)، "مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
39. قمر، احمد عثمان، (2016) "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية" دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الاسواق المالية العربية"، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

40. مرقص، أكرم سام ،(2017)، "أثر الالتزام بالمعايير الدولية (IFRS) على التباين المعلوماتي وتكلفة رأس المال لتحسين جودة الأرباح المحاسبية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
41. مصيبح، احمد(2002)، " الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر .
42. مقلد، محمد حسن (2008)، " نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

A. Books:

1. Bhattacharyya, S. C. (2019). Energy economics: concepts, issues, markets and Fgovernance, Springer Nature.
2. Blkaoui, Ahmed. (2004):192, Accounting theory, Fifth Edition, Thomson Learning.
3. Chiha, Khemissi, Corporate Finance (2009) (strategic approach), Houma edition, Algiers.
4. Choi F., Frost C. A. & Meek G.(2004)," International Accounting", 5th edition, Mc Geaw-Hill companies.
5. Gorden, Gilbert and Pressman ,Lsreal,(2017). Quantitative Decision Making For Business , New York : Richard D. Irwin , Inc. Home Wood .
6. Hendriksen, Eldon. S. (2005), Accounting Theory, Fourth Edition, Richard, Irwin, Inc, Illinois.
7. OECD. (1999). Principles of Corporate Governance. Organization for Economic Cooperation and Development Publications Service.
8. Parrino, John & Kidwell, Wiley (2009) "corporate financial", 13 th Edition, McGraw, Hill, New York.
9. Rankin, M., Ferlauto, K., McGowan, S. C., & Stanton, P. A. (2012). *Contemporary issues in accounting*. John Wiley & Sons Australia Lt.
10. Ross, S. Westerfield ,R. Jaffa ,A.(2007),"Corporate finance", 6 th edition ,MC Graw Hill ,New Yourk.
11. Solomon, J. (2020). *Corporate governance and accountability*. John Wiley & Sons.

B. Periodicals and Researches:

1. Abad, D.; Sanchez-Ballesta, Juan P. and Yague, J., (2017), "The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information", SERIEs, 8: 261–285.
2. Abdul Ghafoor; Zainudin, R. and Mahdzan, Nurul S., (2019), "Corporate Fraud and Information Asymmetry in Emerging Markets Case of Firms Subject to Enforcement Actions in Malaysia", Journal of Financial Crime, 26 (1): 95-112.
3. Adina, Popa & Ion, Pere, (2008), Aspects Regarding Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure, Annals of Faculty of Economics, Vol.3, No.1. p.p 1047-10411.

4. Agyei-Mensah, B. K. (2019). "The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality." *African Journal of Economic and Management Studies*.
5. Ahmed, R. A. (2008). The role of corporate governance in determining the fair price of stocks in the stock market-analytical study. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, 1(45), 22-38.
6. Ajina, A., Lakhali, F. and Sougné, D. (2015). Institutional investors, information asymmetry and stock market liquidity in France. *International Journal of Managerial Finance* 11(1): 44-59.
7. Al-ahdal, W. M., et al. (2020). "The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation." *Research in International Business and Finance* 51: 101083
8. Alfaraih , Mishari M & Alanezi , Faisal S, 2011. DOES VOLUNTARY DISCLOSURE LEVEL AFFECT THE VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION? , The Public Authority for Applied Education and training Kuwait, 65-84.
9. Al-jabali, Mah'd & Bni Ata, Haider Mohammad Ali, (2014), "Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists: Financial Speculation in Companies ", *International Journal of Economics and Finance*, Vol 6, No 3.
10. Al-Janadi, Y., et al. (2013). "Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia." *Research Journal of Finance and Accounting* 4(4).
11. Al-Najjar, B. and S. Abed (2014). "The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms." *Managerial Auditing Journal*.
12. Al-Razeen A. and Karbhari Y.(2004), Interaction between Compulsory and Voluntary Disclosure in Saudi Arabian Corporate Annual Reports, *Managerial Auditing Journal*, vol. 19, No. 3,p351-360.
13. Al-Shammari, B. and W. Al-Sultan (2010). "Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait." *International Journal of Disclosure and Governance* 7(3): 262-280.
14. Alzoubi, A. A. (2018). The Impact of Voluntary Disclosure in the Financial Reports on the Decision of Investors: Evidence from Amman Stock Exchange. *Journal of Economic & Management Perspectives*, 12(2), 180-188.
15. Arisanti, Ike, and Tri Wahyu Oktavendi.(2020), "Herding behaviour in Sharia stock: the moderation effect of good governance business

- Sharia disclosure." *Journal of Accounting and Investment* 21.1: 45-60.
16. Balakrishnan, K., Core, J. E., & Verdi, R. S. (2014). The relation between reporting quality and financing and investment: evidence from changes in financing capacity. *Journal of Accounting Research*, 52(1), 1-36.
 17. Ball, R., Jayaraman, S., and Shivakumar, L. (2012), Audited financial reporting and voluntary disclosure as complements: A test of the Confirmation Hypothesis, *Journal of Accounting and Economics* , Vol. 53 ,pp136–166.
 18. Barakat, Abdallah (2014), "The Effect of Financial Structure, Financial Leverage and Profitability on Value of Shares of Industrial Companies", *Delhi Business Review* , Vol. 15, No. 2 .
 19. Barako, D. G. (2007). "Determinants of voluntary disclosures in Kenyan companies annual reports." *African Journal of Business Management* 1(5).
 20. Barako, Dulacha G.and Hancock, Phil, and Izan, H. Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies, *Corporate Governance*, 14(2): 107-125.
 21. Beekes, W., et al. (2016). "Corporate governance, companies' disclosure practices and market transparency: A cross country study." *Journal of Business Finance & Accounting* 43(3-4): 263-297.
 22. Bhabra, G. S., Kaur, P., & Seoungpil, A. (2018). Corporate governance and the sensitivity of investments to cash flows. *Accounting & Finance*, 58(2), 367- 396.
 23. Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkatataman., (2013), "Does earnings quality affect information asymmetry? Evidence from trading costs", *Contemporary Accounting Research*, 30 (2): 482-516.
 24. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?. *Journal of Accounting and Economics*, 48(2-3), 112-131.
 25. Bilal, S. and Komal, B. (2018). Audit committee financial expertise and earnings quality: A metaanalysis. *Journal of Business Research*, (84), 253–270
 26. Binh , Ta Quang ,(2012) , Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non Financial Listed Companies: The Case of Vietnam , Graduate School of Business Administration, Kobe University ,*Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR*, 2(2): 69-90 (2012) .
 27. Block, J. H. (2012). R&D investments in family and founder firms: An agency perspective. *Journal of Business Venturing*, 27, 248–265.

28. Boesso, Gaicomo (2002),“Form of voluntary disclosure: Recommendation and business practices in Europe and U.S”. Available at: http://ssrn.com/abstract_826455
29. Brown. S. & Hillegeist .S. A. (2007) " How Disclosure Quality Affects the Level of Information Asymmetry" *Review of accounting studies*,12(2),443-477 .
30. Castellano, J. G,(2002)."Resorting public confidence", *Journal of Accountancy*, vol.193, No.4, p37-39
31. Cerbioni, F. ,& Parbonetti, A. (2007),Exploring the effects of corporate governance on intellectualcapital disclosure: An analysis of European biotechnology companies, *European Accounting Review*, 16(4), PP. 791– 826.
32. Chemmanur, T. J., Paeglis, I., & Simonyan, K. (2009). Management quality, financial and investment policies, and asymmetric information. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 44, 1045–1079.
33. Chen, N., Sung, H. C., & Yang, J. (2017). Ownership structure, corporate governance and investment efficiency of Chinese listed firms. *Pacific Accounting Review*, 29(3), 266-282
34. Chen, R., El Ghouli, S., Guedhami, O., & Wang, H. (2013). Do state and foreign ownership affect investment efficiency? Evidence from privatizations. *Journal of Corporate Finance*, 42, 408–421.
35. Cheng, E. C. M. ,& Courtenay, S. M, (2006), Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure, *The International Journal of Accounting*, 41, PP. 262–289 .
36. Cheng, M., Dhaliwal, D., & Zhang, Y. (2013). Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting?. *Journal of Accounting and Economics*, 56(1), 1-18.
37. Chin, C. L., Chiu, P. C., Haight, T., & Yu, P. H. (2019). The Information-Leveling Role of Voluntary Disclosure Quality in Facilitating Investment Efficiency.
38. Chiyachantana, C. N., Nuengwang , N., Taechapiroontong, N., & Thanarung, P. (2013). The effect of information disclosure on information asymmetry. *Investment Management and Financial Innovations*, (1), 225.
39. Chung, D., K. Hrazdil, N. Suwanyangyuan. (2016). Disclosure quantity and the efficiency of price discovery: Evidence from the Toronto Stock Exchange. *Review of Accounting and Finance* 15 (2): pp.122-143.

40. Ciftci, I., et al. (2019). "Corporate governance and firm performance in emerging markets: Evidence from Turkey." *International Business Review* 28(1): 90-103.
41. Cormier, D., Ledoux, M. J., Magnan, M. and Aerts, W. (2010). Corporate governance and information asymmetry between managers and investors. *Corporate Governance: The international journal of business in society* 10(5): 574-589, <https://doi.org/10.1108/14720701011085553>.
42. Derakhshan, R., et al. (2019). "Project governance and stakeholders: a literature review." *International Journal of Project Management* 37(1): 98-116.
43. Eisayed, Mohamed and Hoque, Zahirul, March (2010), "Perceived international environmental factors and corporate voluntary disclosure practices: An empirical study" *The British Accounting Review*, Vol. 42, Issue 1, pp. 17-35
44. Elbadry, A., Gounopoulos, D. and Skinner, F. (2015). Governance Quality and Information Asymmetry. *Journal of Financial Markets, Institutions and Instrument* 24(2-3): 127-157, <https://doi.org/10.1111/fmii.12026>.
45. Elfeky, M. I. (2017). "The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt." *The Journal of Finance and Data Science* 3(1-4): 45-59.
46. Elshandidy, T. and L. Neri (2015). "Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: Comparative evidence from the UK and Italy." *Corporate Governance: An International Review* 23(4): 331-356.
47. Elzahar, H., et al. (2015). "Economic consequences of key performance indicators' disclosure quality." *International Review of Financial Analysis* 39: 96-112.
48. Enache, L. and K. Hussainey (2020). "The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance." *Review of Quantitative Finance and Accounting* 54(2): 413-445.
49. Aerts, Walter and Cormier, Denis, and Magnan, Michel, (2006), "Intraindustry Imitation in Corporate Environmental Reporting: An International Perspective" *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 25, Issue 3, pp. 299-331
50. Frankel, R. and Li, X., (2004), "Characteristics of a Firm's Information Environment and The Information Asymmetry between Insiders and Outsiders", *Journal of Accounting and Economics*, 37: 229–259.
51. Frankel, R., Li, X., (2004), "Characteristics at A firm's Information Environment and The Information asymmetry Between Insiders and Outsiders", *Journal of Accounting and Economics*, 37(2): 229-259.

52. García-Lara, J., García Osma, B., and Penalva, F. (2014). Information Consequences of Accounting Conservatism. *European Accounting Review*, 23(2), 173–198.
53. García-Meca, E. and Sánchez-Ballesta, P. (2009). 'Corporate governance and earnings management: A meta-analysis. *Corporate Governance: An International Review*, 17(5), 594–610.
54. García-Sánchez, I. M., & García-Meca, E. (2018). Do talented managers invest more efficiently? The moderating role of corporate governance mechanisms. *Corporate Governance: An International Review*, 26(4), 238- 254.
55. Gardebroek, C.(2004) , Capital Adjustment Patterns on Dutch Pig Farms. *European Review of Agricultural Economics* 31, : pp 39-59.
56. Ghazali N.(2008)," Voluntary Disclosure in Malaysian Corporate Annual Reports: views of stakeholders", *Social Responsibility Journal*,p35.
57. Goh, B. W., Lee, J., Ng, J. and Yong, K. O. (2016). "The Effect of Board Independence on Information Asymmetry". Accepted for publication in *European Accounting Review* 25 (1):155-182.
58. Gul , Leung & Ferdinand A , Sidney,(2004) , Board leadership, outside directors expertise and voluntary corporate disclosures , Department of Accountancy, City University of Hong Kong, 83 Tat Chee Avenue, Kowloon, Hong Kong , F.A. Gul, S. Leung / *Journal of Accounting and Public Policy* 23 ,351–379 .
59. Hassan, O. A., et al. (2009). "The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt." *The International journal of accounting* 44(1): 79-102.
60. He, G. and Marginson, D., (2020),"The Impact of Insider Trading on Analyst Coverage and Forecasts", *Accounting Research Journal*, 33 (3): 499-521.
61. Healy, Paul and Palepu, September, (2001), "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature" *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 31, Issues 1-3, pp. 405-440
62. HERATH, S. and S. Altamimi (2017). "Corporate governance and voluntary disclosure: A Literature Review." *American International Journal of Humanities and Social Science* 3(4): 34-45.
63. Hodgdon, C. and S. B. Hughes (2016). "The effect of corporate governance, auditor choice and global activities on EU company disclosures of estimates and judgments." *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 26: 28-46.
64. Hoffmann , A.O. & Jager W.(2004), Investors' Needs and the Investment Professional : Lessons from Marketing , *Journal of Investment Consulting* 8 .

65. Hossain, M.; H. Hammami, (2009), "Voluntary Disclosure in the Annual Reports of an Emerging Country: The Case of Qatar", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. (25), Issue (1), PP: 255 - 265.
66. Houcine, A. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate investment efficiency: Evidence from the Tunisian stock market. *Research in International Business and Finance*, 42, 321-337.
67. huster, Peter. and Vincent O'Connell, (2006) , the trend towards voluntary disclosures , *management accounting quarterly* , 7(2),1-9
68. Huynh, T. L. D., Wu, J., & Duong, A. T. (2020). Information Asymmetry and firm value: Is Vietnam different?. *The Journal of Economic Asymmetries*, 21, e00147.
69. I. Holly,(2012) "Capital Market Cosequences of Managers' Voluntary Disclosure Styles", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.(53)
70. Istrate, F. (2018). Impact of asymmetric information on the investment decision. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8(2), 287-294.
71. J. Bertomeu & E. Cheynel,(2013), "Toward A positive Theory of Disclosure Regulation: In Search of Institutional Foundations", *The Accounting Review*, Vol. (88), No. (3), May, 2013, pp: 789-824.
72. Janadi, Y., et al. (2013). "Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia." *Research Journal of Finance and Accounting* 4(4).
73. Jin, X., & Yu, J. (2018). Government governance, executive networks and corporate investment efficiency. *China Finance Review International*, 8(2), 122-139.
74. Jiraporn, J,& Young (2011:256)." Dividend Payouts and Corporate Governance Quality: An Empirical Investigation"*The Financial Review*.
75. Kelton, A. S. and Y.-w. Yang (2008). "The impact of corporate governance on Internet financial reporting." *Journal of accounting and public policy* 27(1): 62-87.
76. Khanchel, I. (2007). Corporate governance: measurement and determinant analysis. *Managerial Auditing Journal*.
77. Khanna, R. and B. P. S. Chahal (2019). "Towards the Association of Voluntary Disclosures and Value of Firms: Evidence Revisited in India." *Journal of Modern Accounting and Auditing* 15(3): 113-142.
78. Khatali, A., (2020), "Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance", *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 8 (2): 75-83

79. Kim, J. B., Kim, J. W. & Lim, J. H.(2013), Does XBRL Adoption Constrain Managerial Opportunism in Financial Reporting? Evidence from Mandated U.S. CAAA Annual Conference. Available at SSRN, <https://doi.org/10.2139/ssrn.2201009>
80. Kollmann, Tobias and Kuckertz, Andreas, (2006), "Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs " *International Journal of Technology Management*, Vol. 34, number 1- 2, pp. 47-62
81. Kouser, R., Saba, I., & Anjum, F. (2016). Impact of asymmetric information on the investment sensitivity to stock price and the stock price sensitivity to Investment. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 2(1), 1-16.
82. Kumar, Gaurav, W. and Mark Wilder, and Morris H. Stocks (2008) Voluntary Accounting Disclosures by U.S.- Listed Asian Companies. *Journal of International Accounting Research: Spring*. 7(1), 25-50.
83. Kusnadi, Y., Leong, S., Suwardy, T. and Wang, J. (2016). Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore. *Journal of Business Ethics*, (139), 197–214.
84. Lai, S. M., & Liu, C. L. (2018). Management characteristics and corporate investment efficiency. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 25(3-4), 295-312.
85. Lai, S. M., Liu, C. L., & Wang, T. (2014). Increased disclosure and investment efficiency. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 21(3), 308- 327.
86. Laksmana, I. (2008). "Corporate board governance and voluntary disclosure of executive compensation practices." *Contemporary accounting research* 25(4): 1147-1182.
87. Lambert, R., et al. (2007). "Accounting information, disclosure, and the cost of capital." *Journal of Accounting Research* 45(2): 385-420.
88. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2016). Accounting conservatism and firm investment efficiency. *Journal of Accounting and Economics*, 61(1), 221-238.
89. Latridis, G. Emmanuel (2011), Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism, *International Review of Financial Analysis*, Vol. 20, pp 88– 102.
90. Lei, Q., & Chen, H. (2019). Corporate Governance Boundary, Debt Constraint, and Investment Efficiency. *Emerging Markets Finance and Trade*, 55(5), 1091-1108.
91. Leuz, C. and Verrecchia, Robert E., (2000), "The Economic Consequences of Increased Disclosure", *Journal of Accounting Research*, 38: 91- 124.

92. Li, K., (2020), "Does Information Asymmetry Impede Market Efficiency? Evidence from Analyst Coverage", *Journal of Banking & Finance*, 118: 1-17.
93. Libby, R., & Emett, S. A. (2014). Earnings presentation effects on manager reporting choices and investor decisions. *Accounting and Business Research*, 44(4), 410-438.
94. Lin, W. and Hwang, I. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57–77
95. Liu, X. and C. Zhang (2017). "Corporate governance, social responsibility information disclosure, and enterprise value in China." *Journal of Cleaner Production* 142: 1075-1084.
96. Louie, J., Ahmed, K., & Ji, X.-D. (2019). Voluntary disclosures practices of family firms in Australia. *Accounting Research Journal*, 32(2), 273–294. <https://doi.org/10.1108/arj-04-2016-0042>.
97. M. C. Chan, John Watson(2014)" Corporate Governance Quality and CSR Disclosures" *Journal of Business Ethics*.
98. Madhani, P. M. (2014). "Corporate governance and disclosure practices in India: Domestic firms versus cross-listed firms." *The IUP Journal of Corporate Governance* 13(4): 24-51.
99. Malik, M. (2015). Corporate governance and real earnings management: The role of the board and institutional investors. *Journal of Knowledge Globalization*, 8(1), 37–87.
100. Martínez-Ferrero, J., Rodríguez-Ariza, L., García-Sánchez, I. M., & Cuadrado-Ballesteros, B. (2018). Corporate social responsibility disclosure and information asymmetry: the role of family ownership. *Review of Managerial Science*, 12(4), 885-916.
101. Maskati, M. M. A. and A. M. M. Hamdan (2017). "Corporate governance and voluntary disclosure: evidence from Bahrain." *International Journal of Economics and Accounting* 8(1): 1-28
102. Md. Musfiqur Rahman (2017)" Quality of Corporate Governance: A Review from the Literature" *Asian Finance Economics and Business*.
103. Mitton, T,(2002). "A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises", *Journal of Financial Economics*, Vol.64, No. 2,p 215-241.
104. Moghaddam , Abolfazl, Ghadiri, & et al, (2014) ," Effect of Voluntary Disclosure on Stock Prices of listed Firms in Tehran stock Exchange ", *Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology*, Vol 2, NO 6.

105. Mokhtar, E. S., & Mellett, H. (2013). Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting. *Managerial Auditing Journal*, 28(9), 838-865.
106. Myburgh, JE. (2001), "The Informativeness of Voluntary Disclosure In the Annual Reports of Listed Industrial Companies in South Africa" *Meditari Accountancy Research* , Vol. 9, pp. 199-216
107. Oskam , Arie J., Goncharova , Natatia V ., Verstegen , Jos.(2009) , The decision to invest and the investment level: An application to Dutch glasshouse horticulture firms , Contributed Paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists' 2009 Conference, Beijing, China, August 16-22.
108. Petersen, C, and Plenborg, T.(2006),"Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*,vol. 15, No.2,p127-149.
109. Pisano, S., Lepore, L. and Agrifoglio, R. (2015). *Corporate Governance and Information Asymmetry between Shareholders and Lenders: an Analysis of Italian Listed Companies*. *Financial Reporting, Riviste* .
110. Plumlee, M., et al. (2015). "Voluntary environmental disclosure quality and firm value: Further evidence." *Journal of accounting and public policy* 34(4): 336-361.
111. Romito, Stefano & Vurro, Clodia (2021), "Non-Financial Disclosure and Information Asymmetry: A Stakeholder View on U.S. Firms", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 72 (7), 424-214.
112. Saha, R. and K. C. Kabra (2019). "Does corporate governance influence firm performance? Evidence from India." *Economics and Business Review* 5(4): 70-89.
113. Saha, R. and K. Kabra (2020). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies " *Business Perspectives and Research*: 2278533719886998.
114. Samaha, K. and K. Dahawy (2011). "An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capital markets: The Egyptian experience." *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation* 7(1-2): 61-93.
115. Shiri, M.M., Salehi, M. and Radbon, A,(2016). A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran. *The Journal for Decision Makers* 41(1), <https://doi.org/10.1177/0256090915620876>.
116. Suhadak, S., Kurniaty, K., Handayani, S. R., & Rahayu, S. M. (2019). Stock return and financial performance as moderation variable in

- influence of good corporate governance towards corporate value. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 18-34.
117. Soliman, Mohamed Moustafa,(2013) Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt, *Research Journal of Finance and Accounting* ,4(17), 71-81
 118. The Institute of Chartered Accountants in England & Wales Information for Better Markets, *Developments in New Reporting Models*, December, 2009, pp: 2-5.
 119. Tian, Yu and Chen, Jingliang, (2009), "Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies" *International Journal of Economics and Finance*, Volume 1, No. 2, August , pp. 55 – 59.
 120. Vakilifard, H., Nikoomaram, H. Rostami, V. & Salehi. M.(2011), Information Asymmetry Gap Analysis between Users and Preparers of Accounting Information under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidences of Iran, *International Journal of Academic research*, 3(2).
 121. Verrecchia, Robert E, April (2001), "Essays on Disclosure" *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 32, pp. 97-115
 122. von Alberti-Alhtaybat, L., Hutaibat, K., & Al-Htaybat, K. (2012). Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10(1), 73-94.
 123. Wibisono, G., & Ang, S. Y. (2019). Intention to Use Voluntary Disclosure Information on Social Media for Investm Decisions: Analysis Using Perceived Ease of Use and Perceived Usefulne *Indonesian Journal of Sustainability Accounting and Management*,3(2),137-146.
 124. Yang Lan, Lili Wang and Xueyong Zhang.(2013)," Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market", *China Journal of Accounting Research*, Vol. 6, p 265-285.
 125. Yoon, H.; Zo, H.; Ciganek, Andrew P., (2011), "Does XBRL Adoption Reduce Information Asymmetry?", *Journal of Business Research*, 64: 157–163.
 126. Young, M. N., et al. (2008). "Corporate governance in emerging economies: A review of the principal–principal perspective." *Journal of management studies* 45(1): 196- 220.

C. Thesis:

1. Alam, Jahangir,(2007)" *Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh*" Unpublished Dissertation, PhD in accounting ,Ghent University, Belgium.
2. Alberto Fonseca, (2010) *Requirements and Barriers to Strengthening Sustainability Reporting among Mining Corporations, Unpublished Dissertation*, PhD in accounting ,University of Waterloo, Waterloo, Ontario, Can-ada.
3. Alla, et al, (2018) "Information and Communication Platform as a Complex Approach for Solving Information Asymmetry Problems" Alla Ivashchenko', Yuliia Sybirianska? and Yevheniia Polischuk 'Kyiv National Economic University named after Vadim Hetman, Corporate finance and controlling department, Kyiv, Ukraine".
4. Alves, H. S. A. (2012). Corporate Governance determinants of voluntary disclosure and its effects on information asymmetry: an analysis for Iberian Peninsula listed companies (Doctoral dissertation, Universidade de Coimbra (Portugal).
5. Andreou, P. C., Ehrlich, D., & Louca, C. (2013, January). Managerial ability and firm performance: Evidence from the global financial crisis. In *European Financial Management Association, Annual Conference*.
6. Archambeault, Deborah S.(2002),"The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial ", Reporting : Evidence from SEC Enforcement Cases, Nov. p. 8
7. Bhattacharya, Neil et al (2008)"Earnings Quality and Information Asymmetry Evidence from Trading Costs" Work Paper, Edwin L. Cox School of Business Southern Methodist University.
8. Brandenburg, v.(2013). Voluntary disclosure and information asymmetry in the Netherlands. Master thesis department Accounting University of Tilburg.
9. Buchanan, E. J. (2017). Corporate governance and the shareholder: Asymmetry, confidence, and decision-making (Doctoral dissertation, Walden University).
10. Bugshan, T. (2005). Corporate governance, earnings management, and the information content of accounting earnings: Theoretical model and empirical tests (Unpublished Doctoral Thesis). Bond University, Queensland.
11. Charreaux, G. J. (2004). "Corporate governance theories: From micro theories to national systems theories." Université De Bourgogne Fargo Working Paper (1040101).

12. Engelen, V. (2011). Earnings management and corporate governance in the Netherlands-The relation between complying with the Dutch corporate governance code and the level of earnings management within Dutch public companies (Unpublished Master Thesis). University van Amsterdam, Amsterdam.
13. Hammad , T. (2005). Corporate Governance Concepts - Principles - Experiences - Governance Applications in Banks. Egypt: University House.
14. Ismail, W. A. W., Dunstan, K., & Van Zijl, T. (2010). Earnings quality and corporate governance following the implementation of Malaysian code of corporate governance. In *Journal of Contemporary Accounting and Economics (JCAE) and Seoul National University (SNU) Joint Symposium* (pp. 1-40). The Hong Kong Polytechnic University.
15. Manes , (2008) , "Determinants of Capital Structure : Evidence on Chinese Companies" Master's thesis In Accounting & Finance , University of Vaasa , Finland.
16. Rikanovic, Maladen (2005), "corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporations", Unpublished Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany.
17. Salem, rami ibrahim, (2018), The Relationship Between Earnings Management and Voluntary Disclosure Quality in Islamic and Non-Islamic Banks: the Case of Mena Region, Thesis submitted to gain the degree, Doctor of Philosophy in accounting, University of Central Lancashire.
18. Sulaiman, M. M. (2006) Corporate Governance and the Treatment of Financial and Administrative Corruption, Comparative Study. University House, Egypt.

D. Researches From Internet:

1. Atik , Asuman , *A Strategic Investment Decision: ,Internationalization of SMEs,:* A Multiple Appraisal Approach and Illustration with a Case Study , 2012 . Available at: <http://researchgate.net/publication/228429707>.
2. C. Leuz and S. Catherine,(2009) "Disclosure and the Cost of Capital: Evidence from Firms' Response to the Enron Stock", Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1319646>
3. Chang, M., W. Marvin, W. Iain and D. Gino, 2006, "Do Investor Relations Affect Information Asymmetry? Evidence from Australia <https://ssrn.com/abstract=947191>

4. Hess, David and Impavido, Gregorio, (2003)“Governance of Public Pension Funds, Lessons from Corporate Governance and International Evidence ” , www.Econ.worldbank.org.P.5
5. Jamalinesari, S. and Soheili, H. (20150. "The Relationship between Information Asymmetry and Mechanisms of Corporate Governance of Companies in Tehran Stock Exchange", 6th World conference on Psychology Counseling and Guidance, 14 - 16 May 2015, www.sciencedirect.com.
6. Kowalewska , Weronika & Di Meo, Fabrizio, (9 de Junio 2015), " of Advantages and Disadvantages Voluntary Disclosure of Companies ", Universitat Autonoma de Barcelona . https://ddd.uab.cat/pub/tfg/2015/136797/TFG_wkowalewska.pdf.
7. Sori, M., Mohamad, S. and Saad, M. (2007). Audit committee support and auditor independence. Working Paper Series, Electronic copy available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1031075
8. www. cbirq. Org

E. Report:

1. AICPA. AT 301, par. 3. U.S.A., (2002) .
2. Aljinovic , Granic , Marina & Vuko , Tina , (2012), The Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability (Washington DC: World Bank Group, 2003), p. xviii.
3. Ararat, M., Claessens, S., & Yurtoglu, B. B. (2014). Report on the First 10 Years of the Emerging Markets Corporate Governance Research Network.
4. Rakiv, M. (2019). "Firm-specific characteristics and voluntary disclosure reporting: an empirical research on listed companies of Bangladesh."

F. conferences

1. F. Y. Liag,(2011) "Chinese Listed Companies, Voluntary Disclosure & Regulation", Beijing : Economy & Management Publishing House.
2. Homayoun, S., & Rahman, R. A. (2010). Corporate governance, firm characteristics and web-based corporate reporting: Evidence in Malaysia.
3. Saidi, N. (2005). Corporate Governance in the Arab Country: role of the Banking System in Ensuring Transparency and Disclosure. Forum on Corporate Governance in Banks and Financial Institutions.
4. Xiang, R., Li, Q., & Li, Y. (2014). Efficiency of the board and quality of information disclosure: based on the perspective of ultimate ownership structure. In *Proceedings of the Seventh*

*International Conference on Management Science and Engineering
Management: Focused on Electrical and Information Technology
Volume I* (pp. 389-403). Springer Berlin Heidelberg.

الملاحق

ملحق (1) متغيرات الإفصاح الاختياري

ت	المصدر	المؤشرات الفرعية	المؤشر العام
1	(1-3-4)	الإفصاح عن تاريخ المصرف	معلومات عامه عن المصرف
2	(1-2-3)	وصف عام لأنشطة الأعمال التي يقدمها المصرف	
3	(4-5-6-8)	الموقع والبريد الإلكتروني عبر الإنترنت	
4	(2-6-9)	معلومات عن المركز التنافسي للمصرف في السوق	
5	(3-6-10)	تأثير الوضع الاقتصادي والأمني على نتائج المصرف	
6	(5-6-8)	نشر التقارير المالية إلكترونياً	
7	(5-6-8)	التحديث الإلكتروني للمعلومات المنشورة (تقارير فصلية)	
8	(6-7-10)	معلومات عن فروع المصرف وموقعها	
9	(1-2-4)	بيان الأهداف والاستراتيجيات العامة	معلومات عن استراتيجية المصرف
10	(1-4)	بيان الأهداف والاستراتيجيات المالية والإدارية	
11	(1-4)	العوامل المؤثرة على الأداء المستقبلي	
12	(3)	تأثير الإستراتيجية المالية والإدارية والتشغيلية على أداء المصرف	
13	(2-3-5-6)	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني للمصرف	معلومات عن حوكمة الشركات
14	(1-2-5-6)	تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة (الاسم / العنوان / الشهادة)	
15	(4-5)	وجود لجنة مراجعة الحسابات تتولى إعداد التقرير	
16	(2-5-6)	<u>المناصب التي شغلها المدير في المصارف الأخرى</u>	
17	(3-5)	وصف بيئة الضبط والرقابة الداخلية	
18	(3-4-5)	عدد الاجتماعات التي أقامها مجلس الإدارة	
19	(1-2-5)	المؤهلات التعليمية (أكاديمية ومهنية) لأعضاء مجلس الإدارة	
20	(3-5)	<u>سياسة تاهيل المحاسبين في المصرف</u>	
21	(5)	<u>وصف المهام والمسؤولية التي يقوم بها مراقب الحسابات</u>	
22	(7)	تقرير عن مسؤولية الإدارة في إعداد التقارير المالية	
23	(1-2-5)	اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين والاحتياط	
24	(1-2-5-6)	صورة لاعضاء مجلس الادارة او لرئيس الادارة	
25	الباحث	وضع خطط ومناقشة التوقعات الرئيسية الخاصة بالمصرف	المعلومات المستقبلية
26	(1-2-3)	الخدمات التي يقدمها المصرف في السنوات اللاحقة	
27	(4-5)	<u>عدد الفروع التي سيتم فتحها في المستقبل</u>	
28	(1-2-4)	اتجاه اسعار السهم الواحد في المستقبل	
29	(2-3-4)	توقعات الارباح	
30	(2-3-4)	توقعات الايرادات	
31	(5-6-7)	<u>معلومات عن المساهمين الذين يملكون نسبة 5% فاكثر من الاسهم</u>	الاسهم وحملة الاسهم
32	(1-3-4-5)	<u>معدل العائد على السهم الواحد</u>	
33	(6-7)	<u>عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الاصليين والاحتياط</u>	
34	(5-6)	توضيح عن الية المخاطر وكيفية ادارتها والتحكم فيه	ادارة المخاطر العامة ومخاطر الائتمان
35	(1-2-4-5)	معلومات عن لجنة ادارة المخاطر	
36	(2-3-4)	بيان اثر ومخاطر اسعار صرف العملة الاجنبية على نتائج نشاط المصرف	
37	(1-2-3)	بيان اثر ومخاطر اسعار الفائدة على نتائج نشاط المصرف	
38	(1-3-4)	بيان مخاطر السوق	
39	(2-4-5)	تفاصيل عن القروض المتعثره وغيرها من الاصول وتصنيفات المخاطر الداخلية	

40	(2)	استعراض وتحليل الوضع المالي للمصرف مع بيان سيولتها النقدية وكيفية تمويلها	
41	(1-2)	<u>سياسة توظيف الاموال (نسبة التشغيل)</u>	المساهمين
42	(2)	<u>معلومات عن الاحتياطات والتخصيصات</u>	
43	الباحث	التطورات في راس المال	
44	الباحث	<u>كشف بين التغيرات في حقوق المساهمين</u>	
45	(5)	<u>سياسه توزيع الارياح ((نسبة الارياح الموزعة))</u>	معلومات عن الاداء المالي ومؤشراته
46	(3-5)	<u>معدلات السيولة</u>	
47	(2-4)	العائد على حقوق المساهمين	
48	(1)	نسبة الرافعة المالية	
49	(2-5)	معدل (نسبة) الربحية	
50	(2)	انحراف مصاريف النشاط	
51	(2)	انحراف ايراد النشاط	
52	(1-2-5)	مناقشه السياسة المحاسبية	مراجعة السياسة المحاسبية
53	(2)	الافصاح عن استخدام المعايير المحاسبية لحساباتها	
54	(5)	القيمة العادلة للمصرف	
55	(5-6-7)	<u>عدد الموظفين</u>	المؤشرات غير المالية
56	الباحث	<u>الموظفين الذين حصلوا على اعلى دخل خلال السنة</u>	
57	الباحث	<u>مستوى الحوافز والمكافاة الممنوحة لمجلس الادارة والموظفين</u>	
58	(5)	توزيع الموظفين حسب المستوى الاداري	
59	الباحث	استخدام التقنيات الحديثة	
60	(5)	<u>توزيع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية</u>	
61	(2-3-7)	سياسة توظيف الموظفين في المصرف	
62	(3-5-7)	سياسة تاهيل الكوادر الوظيفية وتدريبهم وما هو تأثير التدريب على نتائج المصرف	
63	(4)	الجوائز التي حصل عليها المصرف نتيجة نشاطه	المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومشاركة المجتمع
64	(1-4-5)	مساهمة المصرف في التبرعات الخيرية للمجتمع	
65	(6)	مساهمة المصرف في دعم المؤسسة التي ترعى المعاقين ومناهج توظيف المعوقين	
66	(2-3-4-5)	المساهمة في المشاريع التعليمية والترفيهية والرياضة والرعاية الصحية	
67	(7)	معلومات عن الرفاهية والضمان الاجتماعي التي يقدمها المصرف لموظفيه	
68	(2-3-4-5)	مساهمة المصرف في البرامج البيئية	
69	(5)	مساهمة المصرف في تقديم الدعم للمشاريع الحكومية	

ملحق (2) اسماء المحكمين لمقياس الافصاح الاختياري

الاسم الثلاثي	اللقب العلمي	الشهادة	الجامعة	الكلية
علي عباس كريم	استاذ	دكتوراه	بغداد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
سعود جايد مشكور	استاذ	دكتوراه	كلية مزايا الجامعة	كلية مزايا الجامعة
كريمة علي كاظم الجوهر	استاذ	دكتوراه	المستنصرية	اداره واقتصاد
علي نعيم جاسم	استاذ	دكتوراه	مركز وزارة التعليم العالي والبحوث العلمي	الدائرة الإدارية والمالية
محمد محمود جاسم الطائي	استاذ	دكتوراه	بابل	الادارة والاقتصاد
محمد حلو داود الخرسان	استاذ	دكتوراه	وزارة التعليم/جهاز الاشراف والتقويم العلمي	جهاز الاشراف والتقويم
محمد سمير دهيرب الربيعي	استاذ مساعد	دكتوراه	جامعة المثنى	الادارة والاقتصاد
عقيل دخيل كريم	استاذ مساعد	دكتوراه	المثنى	الادارة والاقتصاد
نظفي جبار زغير	استاذ مساعد	دكتوراه	سومر	الادارة والاقتصاد
اسعد منشد محمد	استاذ مساعد	دكتوراه	بابل	الادارة والاقتصاد
عماد محمد فرحان	استاذ مساعد	دكتوراه	واسط	الادارة والاقتصاد
اسماعيل عباس منهل	استاذ مساعد	دكتوراه	واسط	الادارة والاقتصاد
صباح سلمان مطشر	استاذ مساعد	ماجستير	الجامعة التقنية الجنوبية	المعهد التقني الشرطة
سعد رعد فيصل	مدرس	دكتوراه	المثنى	الادارة والاقتصاد
ميثم عباس خضير	مدرس	دكتوراه	التقنية الوسطى	المعهد التقني كوت
محمد علوان رحيمة	مدرس	دكتوراه	سومر	الادارة والاقتصاد
العباس فاضل عبد الهادي	مدرس	ماجستير	جامعة الدول العربية	المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
فارس عبد الحسين خليل	مدرس	دكتوراه	الجامعة الاسلامية	الادارة والاقتصاد

ملحق (3) البيانات المالية للمصارف

المصرف	السنة	C1	X	D	V	C3
التجاري	2012	9	19.5	18.45	0.32	0.3
	2013	9	19.63	17.66	0.33	0.3
	2014	9	19.92	16.98	0.45	0.55
	2015	9	19.78	16.5	0.48	0.55
	2016	9	19.86	17.87	0.46	0.54
	2017	9	19.95	16.69	0.49	0.64
	2018	9	19.91	16.88	0.61	0.64
	2019	9	19.92	17.67	0.59	0.75
	2020	9	20.24	16.13	0.57	0.75
	2021	9	20.25	17.07	0.55	0.85
اشور	2012	7	26.31	16.6	0.54	0.23
	2013	7	26.6	16.81	0.57	0.23
	2014	7	26.79	14.51	0.62	0.23
	2015	7	26.84	12.9	0.62	0.23
	2016	7	26.65	7.11	0.68	0.27
	2017	7	26.65	12.04	0.74	0.27
	2018	7	26.87	15.2	0.78	0.27
	2019	7	26.87	15.59	0.81	0.27
	2020	7	26.87	16.96	0.83	0.27
	2021	7	26.87	16.03	0.81	0.27
الاستثمار	2012	7	19.75	14.57	0.54	0
	2013	7	20.07	17.68	0.57	0
	2014	7	20.14	18.99	0.59	0
	2015	7	20.13	18.25	0.64	0
	2016	7	20.17	19.73	0.62	0
	2017	7	20.17	13.24	0.65	0
	2018	7	20.22	14.41	0.68	0
	2019	7	20.09	17.06	0.72	0
	2020	7	20.16	17.92	0.74	0
	2021	7	20.16	18.57	0.7	0
الخليج	2012	7	19.66	18.71	0.62	0.1
	2013	7	19.87	19.43	0.65	0.1
	2014	7	20.48	19.27	0.67	0.1
	2015	7	20.52	16.07	0.7	0.1
	2016	7	20.5	18.31	0.68	0.1
	2017	7	20.5	20.91	0.7	0.1
	2018	7	20.22	19.33	0.74	0.1
	2019	7	20.18	18.46	0.74	0.1
	2020	7	20.12	17.82	0.74	0.1
	2021	7	20.12	15.89	0.74	0.1
المتحد	2012	5	20.38	17.71	0.36	0.16
	2013	5	20.44	15.89	0.41	0.16
	2014	5	20.11	17.57	0.51	0.16

	2015	5	20.18	16.19	0.51	0.16
	2016	5	20.08	17.53	0.54	0.07
	2017	5	20.07	15.97	0.59	0.07
	2018	5	20.06	17.67	0.55	0.07
	2019	5	20.22	20.73	0.54	0.05
	2020	5	20.37	17.58	0.55	0.05
	2021	5	20.37	15.87	0.59	0.05
الشرف الاوسط	2012	7	20.32	16.63	0.57	0
	2013	7	20.52	20.57	0.58	0
	2014	7	20.43	17.49	0.64	0
	2015	7	20.34	17.23	0.65	0
	2016	7	20.33	17.64	0.61	0.06
	2017	7	20.3	17.61	0.65	0.06
	2018	7	20.46	18.73	0.7	0.06
	2019	7	20.5	16.13	0.68	0.06
	2020	7	20.31	16.63	0.71	0.06
	2021	7	20.31	17.81	0.72	0.53
المنصور	2012	5	26.73	15.86	0.42	0.5
	2013	5	27.39	16.62	0.45	0.5
	2014	5	27.51	19.46	0.55	0.5
	2015	5	27.7	17.85	0.57	0.5
	2016	5	27.73	18.93	0.67	0.56
	2017	5	27.91	18.92	0.7	0.56
	2018	5	28.08	18.92	0.62	0.56
	2019	5	28.08	15.42	0.61	0.56
	2020	5	28.08	15.6	0.67	0.56
	2021	5	28.08	17.73	0.7	0.56
الموصل	2012	7	19.97	15.86	0.35	0
	2013	7	20.15	16.62	0.38	0
	2014	7	19.67	19.46	0.48	0
	2015	7	19.72	17.85	0.41	0
	2016	7	19.83	18.93	0.39	0
	2017	7	19.83	17.48	0.46	0
	2018	7	19.83	18.92	0.51	0
	2019	7	19.83	15.42	0.49	0
	2020	7	19.8	15.6	0.52	0
	2021	7	19.8	17.73	0.51	0
بابل	2012	9	0	17.5	0.36	0.02
	2013	9	0	18.09	0.42	0.02
	2014	9	0	16.09	0.38	0.02
	2015	9	0	17.52	0.42	0.02
	2016	9	0	18.42	0.43	0.02
	2017	9	0	12.43	0.46	0.02
	2018	9	0	15.58	0.55	0.02
	2019	9	0	19.03	0.48	0.02
	2020	9	0	16.12	0.54	0.02

	2021	9	0	19.33	0.52	0.02
بغداد	2012	9	20.59	19.54	0.41	0.51
	2013	9	20.99	19.21	0.45	0.51
	2014	9	21.29	19.78	0.49	0.51
	2015	9	21.33	19.33	0.51	0.52
	2016	9	21.11	19.37	0.49	0.52
	2017	9	20.91	19.28	0.55	0.52
	2018	9	20.81	18.66	0.59	0.56
	2019	9	20.83	17.69	0.62	0.58
	2020	9	20.85	19.05	0.68	0.55
	2021	9	21.07	20.79	0.67	0.69
	سومر	2012	9	19.41	0	0.3
2013		9	19.56	15.34	0.33	0
2014		9	19.86	13.12	0.29	0
2015		9	19.72	16.92	0.3	0
2016		9	19.68	16.53	0.32	0
2017		9	19.78	17.98	0.36	0
2018		9	19.83	13.76	0.46	0
2019		9	19.67	16.17	0.52	0
2020		9	19.62	16.12	0.64	0
2021		9	19.62	18.82	0.65	0
الاهلي		2012	5	19.03	16.81	0.39
	2013	5	19.64	16.11	0.42	0.79
	2014	5	20.11	15.09	0.48	0.77
	2015	5	20.24	12.52	0.54	0.77
	2016	5	20.2	11.76	0.62	0.77
	2017	5	20.18	16.38	0.74	0.77
	2018	5	20.22	15.42	0.72	0.77
	2019	5	20.08	15.2	0.7	0.77
	2020	5	20.27	16.04	0.65	0.77
	2021	5	20.27	18.14	0.68	0.91
	الائتمان	2012	9	20.15	14.77	0.49
2013		9	20.22	15.38	0.52	0.91
2014		9	20.25	17.08	0.55	0.91
2015		9	20.23	16.46	0.59	0.91
2016		9	20.06	18.25	0.57	0.91
2017		9	19.98	14.91	0.54	0.91
2018		9	20.03	9.21	0.67	0.91
2019		9	20.07	17.73	0.7	0.91
2020		9	20.08	14	0.71	0.91
2021		9	21	13.59	0.65	0.91

Abstract

The research aims to measure the relationship between information asymmetry and the quality of corporate governance in the context of the voluntary disclosure in the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021), and the research variables were measured quantitatively depending on the financial reports published in the Iraq Stock Exchange for Iraqi private banks, as well To carry out statistical tests represented in simple linear regression, correlation coefficient, (T) test, and (F) test, as well as the analysis path, by using the statistical package for social sciences (SPSS) program and the analysis program (AMOS), and the most important The finding of the research mechanism is that the Iraqi banks, the research sample, have an acceptable commitment to voluntary disclosure, and that this level is close among the banks, the research sample, and that the information asymmetry in the banks, the research sample, was somewhat uneven, and the level of information asymmetry was also low, and that the stock trading of the banks The research sample is fairly good, and the number of board members mediates the relationship between information asymmetry and investment decisions, meaning that the availability of a sufficient number of board members will lead to a reduction in information asymmetry and thus work to increase investment in banks. Institutional mediates the relationship between information asymmetry and investment decisions. This indicates that institutional ownership, if available among the owners of banks, would affect the reduction of information asymmetry and thus increase the investment decisions of current and prospective shareholders. Through the results of the research, the research recommends the need to study Decision-making for current and prospective shareholders by the board of directors and executive management in commercial banks for the purpose of developing the necessary solutions to support investors' confidence in the information reflected in the financial reports. Commercial banks should also search for ways to reduce information asymmetry between the parties related to banks by imposing control. Strict by the board of directors or the executive management's commitment to voluntary disclosure more broadly, and attention should be paid to the impact relationship between information asymmetry and voluntary disclosure because of its role in enhancing confidence in accounting information, and commercial banks should pay attention to

institutional ownership because of its impact relationship with non-compliance. Information asymmetry and its reflection on supporting investor confidence, the research sample banks should exert more importance in reducing information asymmetry by realizing the role played by banks that adopt a policy of voluntary disclosure at a high level and its reflection on the performance of banks, which in turn is reflected in investment decisions.

Republic of Iraq
"Ministry of Higher Education &
Scientific Research"
Karbala University
Faculty of Administration & Economics
Accounting Department



**Relationship between information asymmetry
and the quality of corporate governance in the
context of voluntary disclosure of information
and its impact on decision-making**

"A Thesis Submitted to the

Council of the Faculty of Administration & Economics –
Karbala University, as Partial Fulfillment of Requirements for
the Degree of PhD of Philosophy in Accounting"

By:

Basim Abdullah kadhim

Supervised by

Assistant Prof Dr. Jasim Idan Barrak

2023 A.D

Karbala

1445 A.H